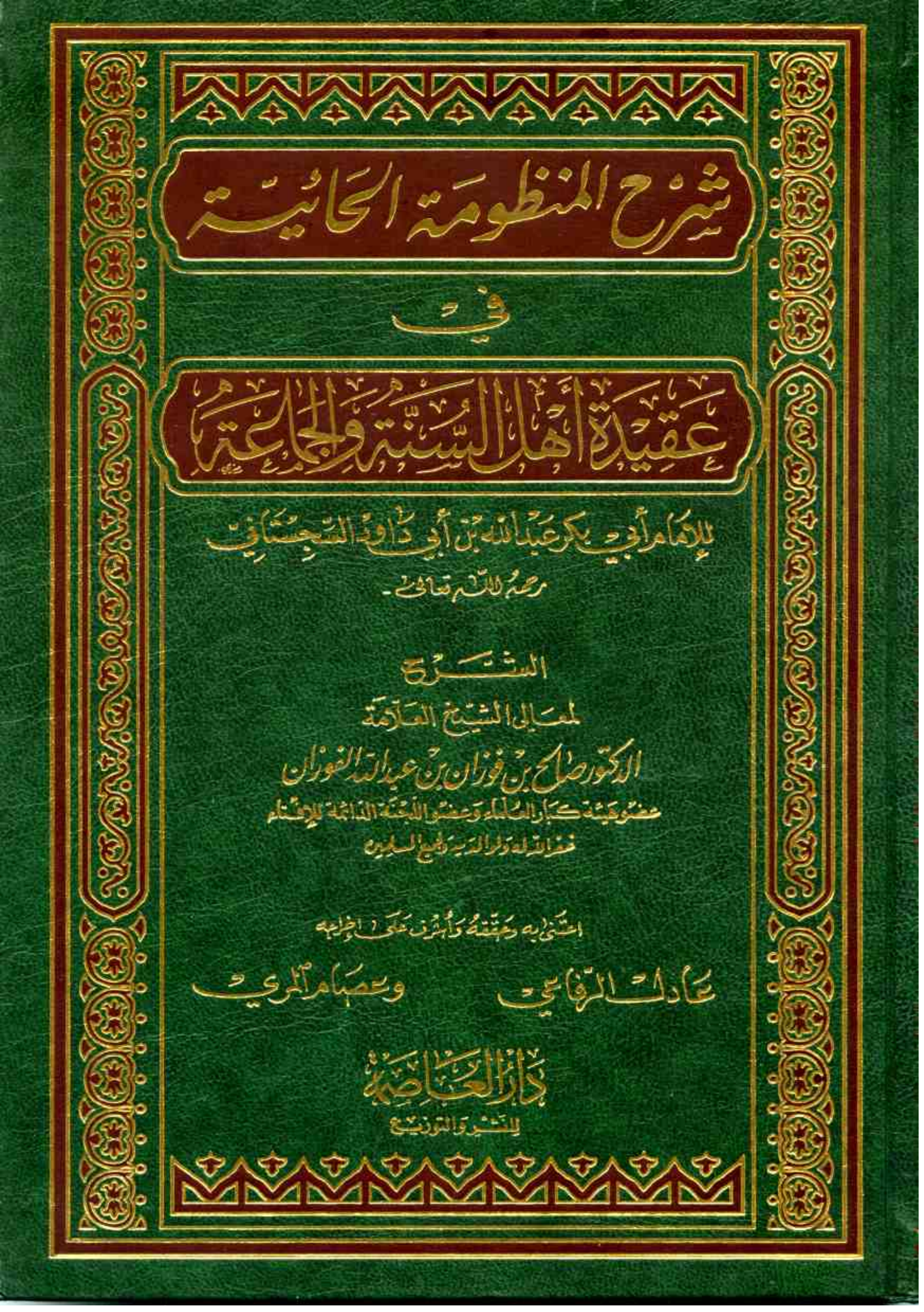

شرح المنظومة الحائية
في
عقيدة أهل السنة والجماعة
للإمام أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني
رحمه الله تعالى
الشرح
لمعالي الشيخ العلامة
الدكتور صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء
اعتنى به وحققه وأشرف على إخراجه
عادل الرفاعي
وعصام المري
دار العاصمة
للنشر والتوزيع

شرح المنظومة الحائية

في

عقيدة أهل السنة والجماعة

ح مركز الدعوة والإرشاد بالرياض ، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث

شرح المنظومة الحائية في عقيدة أهل السنة والجماعة. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، صالح بن فوزان الفوزان -

الرياض ١٤٢٦هـ

٢٣٢ص،١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٠-٩٧١٨-٩٩٦٠

١- العقيدة الإسلامية ٢- التوحيد ٣- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث أ-الفوزان، صالح بن فوزان (محقق) ب-العنوان

ديوى: ٢٤٠ ١٤٢٦/٧٣٧٧

رقم الإيداع: ٧٣٧٧ / ١٤٢٦

ردمك:٥ - ٠ - ٩٧١٨ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة لمركز الدعوة والإرشاد بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤-٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

شرح المنظومة الحائية

في

عقيدة أهل السنة والجماعة

للإمام أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني

المتوفى سنة ٣١٦هـ

ـ رحمه الله تعالى ـ

الشرح

لمعالي الشيخ العلامة

الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

اعتنى به وحققه وأشرف على إخراجه

عادل الرفاعي وعصام المري

دار العاصمة

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبعد: فقد أذنت للشيخين: عادل الرفاعي وعصام المري بطباعة كتابي: شرح المنظومة الحائية في العقيدة للإمام أبي بكر ابن أبي داود -رحمهما الله- رجاء النفع بهذا الشرح -إن شاء الله-.

وجزى الله الأخوين عادلاً وعصاماً خير الجزاء على ما بذلاه من العناية بإخراج هذا الشرح على خير ما يرام. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

كتبه الشارح:

صالح بن فوزان الفوزان

د. صالح بن فوزان العبدالله الفوزان

٧/٦/١٤٢٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين. وبعد:

فهذا شرح:

المنظومة الحائية

للإمام

أبي بكر عبدالله بن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني

رحمهما الله تعالى

وكان هذا الشرح يتكون من دروس ألقاها في المسجد فضيلة الشيخ:

الدكتور / صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

في جامع الأمير متعب بن عبدالعزيز بالرياض، ابتداءً من يوم الأحد الموافق للخامس والعشرين من شهر محرم عام ستة وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة، نسأل الله -جل وعلا- أن ينفع به، وأن يجزي الماتن والشارح خير الجزاء، إنه سميع مجيب.



المقدِّمَاتُ التَّمْهِيدِيَّةُ

وهي أربع مقدمات:

المقدّمة الأولى: ترجمة ناظم الحائية.

المقدّمة الثانية: ترجمة شارح الحائية.

المقدّمة الثالثة: التعريف بالمنظومة الحائية.

المقدّمة الرابعة: متن المنظومة الحائيّة.

المقدِّمةُ الأُولى

تَرْجَمةُ صاحبِ المنظُومَةِ الحَائيَّةِ
أبي بكر بن أبي داود السجستانيِّ
(ت: ٣١٦)

وفيه تسعة مباحث[1]:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه وكنيته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته.

المبحث الثالث: مشايخه.

المبحث الرابع: تلامذته.

المبحث الخامس: عقيدته.

---

(١) مصادر الترجمة: الفهرست لابن النديم: (ص٢٣٢)، تاريخ أصبهان: (٢/ ٦٦)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٩/ ٤٦٤)، المنتظم لابن الجوزي: (٦/ ٢١٨)، الكامل لابن الأثير: (٦/ ٧٣٥)، تذكرة الحفاظ للذهبي: (٧/ ٧٦٧)، العبر له: (٢/ ١٦٤)، ميزان الاعتدال له: (٢/ ٤٣٣)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٢١)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: (٢/ ٥١-٥٢)، طبقات ابن السكبي: (٣/ ٣٠٧-٣٠٩)، طبقات القراء لابن الجزري: (١/ ٤٢٠)، لسان الميزان للحافظ ابن حجر: (٣/ ٢٩٣)، مرآة الجنان لليافعي: (٢/ ٢٦٩)، المقصد الأرشد لابن مفلح: (٢/ ٣٤-٣٦)، المنهج الأحمد للعليمي: (٢/ ١٤)، النجوم الزاهرة: (٣/ ٢٢٢)، طبقات المفسرين: (١/ ٢٣٦-٢٣٨)، شذرات الذهب: (٢/ ٢٧٣)، الأعلام: (٤/ ٩١). وأشار إليه ابن كثير في البداية إشارة (١١/ ١٦٩)، وترجم له ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٤) في سياق ترجمة أبيه.

المبحث السادس: مذهبه الفقهيّ.

المبحث السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن: مؤلّفاته وآثاره العلمية.

المبحث التاسع: وفاته.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن عمرو ابن عمران، الأزديّ، السجستانيّ، المعروف بـ«ابن أبي داود».

المبحث الثاني: مولده ونشأته:

ولد بإقليم سجستان، سنة ثلاثين ومئتين.

قال أبو بكر ابن أبي داود: «أول ما كتبت سنة إحدى وأربعين عن محمد ابن أسلم الطوسي، وكان بطوس وكان رجلاً صالحاً، وسُرَّ بي أبي لما كتبت عنه، وقال لي: أول ما كتبتَ كتبتَ عن رجل صالح.

ورأيت جنازة إسحاق بن راهوية، ومات إسحاق سنة ثمان وثلاثين، وكنت مع ابنه في الكُتَّاب».

وقد رحل به والده من سجستان فطوَّف به شرقاً وغرباً. وأسمعه من علماء ذلك الوقت. فسمع بخراسان، وأصبهان، ونيسابور، والبصرة، وبغداد والكوفة، ومكة، والمدينة، والشام، ومصر، والجزيرة، والثغور، واستوطن بغداد.

وكان ذا همة عالية منذ صغره في التحصيل والطلب، ومن دلائل هذه الهمة قوله رحمه الله -فيما رواه عنه تلميذه أبو حفص عمر بن شاهين-: قال سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: «دخلت الكوفة ومعي درهم واحد، فاشتريت به ثلاثين مد باقلاء، فكنت آكل منه مداً، وأكتب عن أبي سعيد وعثمان ألف حديث، فلما كان الشهر حصل معي ثلاثين ألف حديث، ما بين منقطع ومرسل».

وقوله: «حدثت من حفظي في أصبهان بستة وثلاثين ألف حديث، ألزموني فيها سبعة أحاديث، فلما انصرفت وجدت في كتابي خمسة منها على ما كتبت

حدثتهم به».

المبحث الثالث: مشايخه:

سمع الحديث عن جماعةٍ، منهم:

أحمد بن الأزهر النيسابوري.

وإسحاق بن إبراهيم النهشلي.

وإسحاق بن منصور الكوسج.

وأبو داود سليمان بن معبد السنجي.

وسلمة بن شبيب.

وعلي بن خشرم المروزي.

وعمرو بن علي البصري.

ومحمد بن يحيى الذهلي.

ومحمد بن بشار بندار.

ومحمد بن المثنى.

ومحمد بن عبدالله المخرمي.

ونصر بن علي البصري.

ويعقوب الدورقي.

ويوسف بن موسى القطان.

كما روى عن: زياد بن أيوب، وأحمد بن صالح، وأبي طاهر بن السرح، ومحمد بن سلمة المرادي، ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة، وخلق كثير.

المبحث الرابع: تلامذته:

روى عنه الحديث جماعةٌ من الأعلام، ومنهم:

أبو أحمد الحاكم.

وأبو بكر بن مجاهد المقرئ.

وأبو بكر الشافعي.

وأبو بكر محمد بن المظفر الوراق.

وأبو الحسين بن سمعون.

وأبو حفص عمر بن شاهين.

والإمام الدارقطني.

ودعلج بن أحمد.

وأبو طاهر المخلِّص.

وعبدالرحمن بن أبي حاتم.

وأبو عمر بن حيويه.

وعبدالباقي بن قانع.

وأبو عبدالله بن بطة.

ومحمد بن عمر بن زنبور الوراق.

وأبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب.

ونصف بن علي الوزير.

المبحث الخامس: عقيدته:

يُعد الإمام أبو بكر ابن أبي داود السجستاني من أئمة أهل السنة والجماعة، ومن المتّبعين للكتاب والسنة، وكان حنبليّ المذهب في الفروع، متّبعاً للإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة في الأصول.

وقد عدّه الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- من أئمة السنة المثبتين لصفة العلو، وأثنى عليه، وذلك في نونيته المسمّاة بـ«الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، في النوع السادس عشر من أنواع أدلة العلو الاستواء، فقال[١]:

وكذا الإمام ابن الإمام المرتضى ... حقاً أبي داود ذي العرفان
تصنيفه نظماً ونثراً واضح ... في السنة المثلى هما نجمان

ولابن أبي داود في تقرير عقيدته قصيدته الحائية المشهورة (موضع الشرح)، وقد ساقها جماعةٌ من الأعلام في كتبهم العقدية، كما ذكرها بعض مَن ترجم له في ترجمته، وعلى رأسهم: ابن أبي يعلى. كما أوردها الذهبي كاملةً في كتاب العلو[٢]، وهي قصيدة في العقيدة وأصول الدين، حائية الرويّ، تحتوي على أربعين بيتاً.

وقد جاء عنه أنه قال في تمام هذه القصيدة: «هذا قولي، وقول أبي، وقول أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، وقول من أدركنا من أهل العلم، وقول من لم ندرك من أهل العلم مِمن بلغنا قوله، فمن قال عليَّ غير ذلك فقد كذب».

أما ما نُسب إليه من العداء لآل النبي ﷺ، المسمّى بالنصب فلم يثبت عنه -

---

(١) الكافية الشافية (ص٦٥).

(٢) انظر: كتاب العلو (ص١٥٣-١٥٤).

رحمه الله تعالى- شيءٌ من ذلك، بل ثبت عنه ضد ذلك ونقيضه، وهو ولاء آل البيت ومحبتهم والثناء عليهم وذكر فضائلهم ومآثرهم. بل لم يتحقق في ترجمته من الذي نسبه إلى النصب وما حجته على ذلك، إلا أن هذه التهمة التُصِقت به في حياته رحمه الله وبرأ نفسه منها ولم يجعل من رماه به في حل.

قال أحمد بن يوسف بن الأزرق: «سمعت أبا بكر بن أبي داود غير مرةٍ يقول: كل من بيني وبينه شيء أو قال: كل من ذكرني بشيء فهو في حِل إلا من رماني ببغض علي بن أبي طالب»[١].

وخير شاهد ودليل على سلامته من هذه التهمة قصيدته هذه التي بين أيدينا[٢]، والتي فيها عقيدة أهل السنة والجماعة، فقد قال بعد أن ذكر الخلفاء الثلاثة:

ورابعهم خير البرية بعدهم عَلِيّ حليف الخير بالخير منجح

المبحث السادس: مذهبه الفقهيّ:

المشهور أنه حنبلي المذهب، وقد عدّه أبو إسحاق الشيرازيّ في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد بن حنبل.

وترجم له الحنابلة في طبقاتهم، ومنهم: ابن أبي يعلى، وابن مفلح، والعليميّ.

وعدّه بعض الشافعية منهم، وترجموا له في طبقاتهم، كما فعل: ابن السبكيّ.

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٨).

(٢) وللشيخ المعلمي -رحمه الله تعالى- في التنكيل (١/ ٣٠٧-٣١٤) كلام قيم في تبرئة ابن أبي داود مما نُسب إليه من النصب وغيره، أجاد فيه وأفاد فرحمه الله تعالى.

المبحث السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال عنه تلميذه أبو حفص عمر بن شاهين: «أملى علينا ابنُ أبي داود سنتين، وما رأيت بيده كتاباً، إنما كان يملي حفظاً، فكان يقعد على المنبر بعدما كبر ويقعد دونه بدرجة ابنه أبو معمر، بيده كتاب فيقول حديث كذا، فيسرده من حفظه، حتى يأتي على المجلس».

وقال الأزهري: سمعت أحمد بن إبراهيم بن شاذان يقول: «أُخرِج أبو بكر ابن أبي داود إلى سجستان في أيام عمرو بن الليث فاجتمع إليه أصحاب الحديث، وسألوه أن يحدثهم، فأبى، وقال: ليس معي كتاب، فقالوا له: ابن أبي داود وكتاب؟! قال أبو بكر: فأثاروني، فأمليت عليهم ثلاثين ألف حديث من حفظي.

وقال أبو عبدالرحمن السلمي: «سألت الدارقطنيَّ عن أبي بكر بن أبي داود، فقال: ثقة».

وقال الحافظ أبو محمد الخلال: «كان ابن أبي داود إمام أهل العراق وقد نصب له السلطان المنبر، وقد كان في وقته بالعراق أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو».

وقال الخطيب البغدادي: «كان فقيهاً عالماً حافظاً».

وقال ابن خلكان: «كان أبو بكر ابن أبي داود من أكابر الحفاظ ببغداد، عالماً متفقهاً إماماً».

وقال الذهبي: «وكان من بحور العلم بحيث إن بعضهم فضله على أبيه»، وقال أيضاً: «كان أبو بكر من الحافظ المبرزين ما هو بدون أبيه، صنف التصانيف

وانتهت إليه رئاسة الحنابلة ببغداد».

وقال أيضاً: «والرجل من كبار علماء المسلمين ومن أوثق الحفاظ».

وقال ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة: «كان فَهِماً عالماً حافظاً».

وقال ابن السبكي: «الحافظ ابن الحافظ، أحد الأجلَّاء..».

وقال الداوودي: «كان فقيهاً عالماً حافظاً».

المبحث الثامن: مؤلَّفاته وآثاره العلمية:

-كتاب: «القصيدة الحائية في العقيدة»، (ط)، وهو محل الشرح في هذا الكتاب.

-كتاب: «المسند».

-كتاب: «الناسخ والمنسوخ».

-كتاب: «التفسير».

-كتاب: «القراءات».

-كتاب: «المصاحف»، (ط).

-كتاب: «المصابيح»، في الحديث.

-كتاب: «نظم القرآن».

-كتاب: «فضائل القرآن».

-كتاب: «شريعة التفسير».

-كتاب: «شريعة المقارئ».

-كتاب: «البعث والنشور».

وذكروا من كتبه كتاب «السنن»، وذكروا أنه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه. وهو على هذا غير كتاب أبيه المعروف بسنن أبي داود.

المبحث التاسع: وفاته:

توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة وخلف ثمانية أولاد رحمه الله تعالى.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيةُ

ترجمةُ شارح الحائيَّة

الشيخ: صَالح بن فوزان الفوزان

وفيها ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته.

المبحث الثالث: مشايخه.

المبحث الرابع: تلامذته.

المبحث الخامس: مكانته العلمية والاجتماعية.

المبحث السادس: مؤلّفاته وآثاره العلمية.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته:

صالح بن فوزان بن عبدالله آل فوزان. من أهل الشماسية، من قبيلة الدواسر.

المبحث الثاني: مولده ونشأته زماناً ومكاناً:

ولد الشيخ -حفظه الله تعالى- عام: (١٣٥٤)، في مدينة الشماسية في منطقة القصيم، في المملكة العربية السعودية.

وتوفي والده وهو صغير، فتربى في أسرته.

وتعلم القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة على يد الشيخ حمود بن سليمان التلال -رحمه الله تعالى-، وهو إمام مسجد البلدة، وكان قارئاً متقناً، وتولى القضاء في بلدة ضرية في منطقة القصيم.

وقد درس الشيخ الدراسة الأولية (الابتدائية) في بلده بمدرسة الحكومة حين افتتاحها في الشماسية، عام: (١٣٦٩هـ). ثم أكمل دراسته الابتدائية في المدرسة الفيصلية ببريدة عام: (١٣٧١هـ).

ثم التحق الشيخ بالمعهد العلمي ببريدة عند افتتاحها، عام: (١٣٧٣هـ)، وتخرج منه عام: (١٣٧٧هـ).

ثم التحق بكلية الشريعة في الرياض، وتخرج منها عام: (١٣٨١هـ).

ثم نال شهادة الماجستير في الفقه، عام: (١٣٩٧هـ) بأطروحته التي كانت بعنوان: «أهم المسائل الخلافية في المباحث الفرضية»، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، وقد طُبع الكتاب باسم: «التَّحقيقاتُ المرضيَّة في المباحثِ الفرضيَّة». وكان المشرفُ عليه شيخَه الشيخ العلامة: عبدالرزاق عفيفي رحمه الله تعالى.

ثم حصل على درجة الدكتوراه، عام: (١٣٩٩هـ) من نفس الكلية، في موضوع: «أحكام الأطعمة: حِلاً وحرمةً، واستدلالاً وترجيحاً»، وقد طُبع باسم: «أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية».

المبحث الثالث: مشايخه:

تلقى العلم على يد جماعة من أنبل علماء العصر، ومنهم:

١- الشيخ العلامة المفتي والقاضي: عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن حميد، (ت: ١٤٠٢هـ)، وكان يحضر دروسه في جامع بريدة.

٢- الشيخ العلامة: عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن بن باز، مفتي الديار السعودية في وقته، (ت: ١٤٢٠هـ)، رحمه الله تعالى.

٣- الشيخ العلامة: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، صاحب «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»، (ت: ١٣٩٣هـ)، رحمه الله تعالى.

٤- الشيخ العلامة: عبدالرزاق عفيفي، (ت: ١٤١٥هـ)، رحمه الله تعالى.

٥- الشيخ: صالح بن عبدالرحمن بن إبراهيم السكيتي، (ت: ١٤٠٤هـ)، رحمه الله تعالى.

٦- الشيخ: صالح بن إبراهيم بن محمد البليهي، (ت: ١٤١٠هـ)، رحمه الله تعالى.

٧- الشيخ: عبدالله بن صالح بن عبدالرحمن الخليفي، (ت: ١٣٨١هـ)، رحمه الله تعالى.

٨- الشيخ: إبراهيم بن عبيد بن عبدالمحسن، (ت: ١٤٢٦هـ)، رحمه الله تعالى.

٩- الشيخ: حمود العقلا، (ت: ١٤٢٢هـ)، رحمه الله تعالى.

١٠- الشيخ: صالح بن علي بن سليمان الناصر، (ت: ١٤٠٦هـ)، رحمه الله تعالى.

كما تتلمذ الشيخ وأخذ العلم على عدد من شيوخ الأزهر الوافدين للتدريس في كلية الشريعة في جامعة الإمام.

المبحث الرابع: تلامذته:

تلقى عنه العلم جماعةٌ من أنبل وأشهر العلماء وطلاب العلم في العصر الحاضر، منهم أساتذة في الجامعة وقضاة وأئمة مساجد منتشرون هنا وهناك لنشر العلم والدعوة إلى الله تعالى.

المبحث الخامس: مكانته العلمية والاجتماعية:

- عمل مدرساً في مدرسة بلدته الشماسية.
- ثم مدرساً في المعهد العلمي ببريدة.
- ثم مدرساً في كلية الشريعة بالرياض.
- ثم مدرساً في كلية أصول الدين.
- ثم مديراً للمعهد العالي للقضاء وأستاذاً فيه.
- ثم عضواً في اللجنة الدائمة العلمية والإفتاء. وعضواً في هيئة كبار العلماء، وما يزال في المنصبين.

وشارك في العديد من مؤتمرات: رابطة الشباب المسلم العربي، والشباب الإسلامي في غرب إفريقيا، والدعوة الإسلامية، ورسالة المسجد، وعُيِّن عضواً في لجنة الإشراف على توجيه الدعاة في الحج، ولجنة مراجعة مؤلفات مقرر

العقيدة للثانوي المطور، إضافة إلى مشاركته المتعددة في الصحف والإذاعة والمحاضرات العامة.

المبحث السادس: مؤلّفاته وآثاره العلمية:

- كتاب: «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد»، مجلد.
- كتاب: «الملخَّص الفقهيّ»، مجلدان.
- كتاب: «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام».
- كتاب: «أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية»، مجلد، (وهو رسالة الدكتوراه).
- كتاب: «التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية»، مجلد، (وهو رسالة الماجستير).
- كتاب: «الإرشاد إلى توضيح مسائل الزاد»، حاشية على زاد المستنقع.
- كتاب: «إتحاف أهل الإيمان بدروس شهر رمضان».
- كتاب: «الاجتهاد».
- كتاب: «بيان حقيقة التوحيد الذي جاءت به الرسل».
- كتاب: «بيان ما يفعله الحاج والمعتمر وتنبيهات على أخطاء يرتكبها بعض الحجاج».
- كتاب: «البيان فيما أخطأ فيه بعضُ الكتّاب»، مجلد.
- كتاب: «تعقيبات على كتاب «السلفية ليست مذهباً».

- كتاب: «التعقيب على ما ذكره الخطيب» في حق الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

- كتاب: «التعليق المختصر المفيد على كتاب التوحيد».

- كتاب: «تنبيهات على أحكام تخص المؤمنات».

- كتاب: «التوحيد»، ويقع في جزئين، وهو مقرر في مرحلة الثانوية بوزارة التربية والتعليم في المملكة.

- كتاب: «رد أوهام أبو زهرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب».

- كتاب: «رسائل في مواضيع مختلفة».

- كتاب: «الرد على الشيخ السيابي في تعقيبه على فتوى شيخنا عبدالعزيز ابن باز».

- كتاب: «الزكاة الشرعية وأحكامها وحكم تناول الميتة».

- كتاب: «الزكاة الشرعية وحكم اللحوم المستوردة».

- كتاب: «الشباب دوره ومشكلاته».

- كتاب: «شرح العقيدة الواسطية».

- كتاب: «إعانة المستفيد في شرح كتاب التوحيد»، للشيخ محمد بن عبدالوهاب. مجلدان.

- كتاب: «الضياء اللامع من الأحاديث القدسية الجوامع».

- كتاب: «فتاوى ومقالات»: نشرت في مجلة الدعوة.

- كتاب: «الفرق بين البيع والربا في الشريعة الإسلامية».

- كتاب: «الفقه الأكبر».

- كتاب: «الخطب المنبرية في المناسبات العصرية»، في أربعة مجلدات.

- كتاب: «كيفية تغسيل الميت وتكفينه».

- كتاب: «لمحة عن الفرق الضالة».

- كتاب: «مجموع فتاوى في العقيدة والفقه»، مفرغة من البرنامج الإذاعي في إذاعة القرآن الكريم «نور على الدرب»، وقد أُنجز منه أربعة أجزاء.

- كتاب: «مجموعة رسائل وفتاوى»، (مشترك).

- كتاب: «مختصر أحكام الجنائز».

- كتاب: «محاضرات في العقيدة والدعوة»، (صدر منه ٣ مجلدات).

- كتاب: «معنى (لا إله إلا الله) ومقتضاها وآثارها في الفرد المجتمع».

- كتاب: «من مشاهير المجددين في الإسلام».

- كتاب: «المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان».

- كتاب: «الولاء والبراء في الإسلام».

وللشيخ العديد من الكتب والبحوث والرسائل العلمية.



المقدِّمةُ الثالثةُ

التَّعرِيفُ بِالمنظُومَةِ الحائِيَّة

وفيها عشرة مباحث:

المبحث الأول: معلومات عامة عن المنظومة.

المبحث الثاني: اسمها.

المبحث الثالث: تقرير نسبتها للناظم.

المبحث الرابع: مخطوطاتها.

المبحث الخامس: مطبوعاتها.

المبحث السادس: أسانيدها ورواتها.

المبحث السابع: شروحها.

المبحث الثامن: مكانتها عند العلماء.

المبحث التاسع: الناقلون عنها.

المبحث العاشر: موضوعها.

المبحث الأول: معلومات عامة عن المنظومة:

هي قصيدة في العقيدة وأصول الدين.

حائية الرويّ: ينتهي كل بيت منها بحرف الحاء.

تحتوي على بضع وثلاثين أو أربعين بيتاً.

مطلعها:

تَمَسَّكْ بِحَبْلِ اللهِ وَاتَّبِعِ الْهُدَى ... وَلا تَكُ بِدْعِياً لَعَلَّكَ تُفْلِحُ

وَدِنْ بِكِتَابِ اللهِ وَالسُّنَنِ التِي ... أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَنْجُوْ وَتَرْبَحُ

إلى أن قال:

إِذَا مَا اعْتَقَدْتَ الدَّهْرَ يَا صَاحِ هَذِهِ ... فَأَنْتَ عَلَى خَيْرٍ تَبِيتُ وَتُصْبِحُ

عدد أبيات المنظومة:

وقد اختلفت الروايات والنسخ والطبعات في عدد أبيات المنظومة الحائية، وهي على النحو التالي:

الأول: أنها تقع في (٣٣) بيتاً، وهذا عدد أبياتها في أكثر المصادر.

وهو الذي رواها به رواة الحائية، ومنهم: الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين، والإمام أبو بكر بن محمد بن الحسين الآجري، وعبيدالله الفقيه الحنبلي، والشيخ أبو بكر أحمد بن إبراهيم، وغيرهم.

وعليه مشى الشيخ د. عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد البدر، حفظه الله تعالى، في شرحه للمنظومة.

الثاني: أنها تقع في (٣٦) بيتاً، وقد ذكر العلّامة السفاريني في شرحه للمنظومة (٢/ ١٠٥-١٠٦): أن ابن البناء الحنبلي زاد عليها ثلاثة أبيات وهي

الرواية التي اعتمدها الشارح.

الثالث: أنها تقع في أربعين بيتاً، كما في شرح السنة لابن شاهين (ص٣٥٣).

وقد ذكر بعضهم أن هذه الأبيات الزائدة من بعض الرواة.

وعليه مشى الشيخ: عبدالرحمن بن ناصر البراك، حفظه الله تعالى، في شرحه للمنظومة.

وكذا الشارح الشيخ صالح بن فوزان، في شرحه هذا.

قال الشيخ د. عبدالرزاق بدر، حفظه الله تعالى بعد ذكر رواتها: «ولم يزد جميع هؤلاء فيما ذكروه من أبيات هذه المنظومة على ثلاثة وثلاثين بيتاً.

وقد جاء في آخر كتاب السنة لابن شاهين بعد نهاية الكتاب -وهو من لحق بعض النسَّاخ- إيرادٌ لهذه المنظومة، مع زيادة سبعة أبيات بعد الأبيات المتعلقة بالعشرة المبشرين بالجنة، فأصبح مجموع أبيات المنظومة بهذه الزيادة أربعين بيتاً[1].

والأبيات المزيدة هي:

وَسِبْطَيْ رَسُوْلِ اللهِ وَابْنَيْ خَدِيْجَةٍ	وَفَاطِمَةٌ ذَاتُ النَّقَاءِ تَبَحْبَحُوا
وَعائِشُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَخَالُنَا	مُعَاوِيَةٌ، أَكْرِمْ بِهِ ثُمَّ امْنَحُ
وَأَنْصَارُهُ وَالْهَاجِرُونَ دِيَارَهُمْ	بِنَصْرَتِهِمْ عَنْ كَيَّةِ النَّارِ زُحْزِحُوا
وَمِنْ بَعْدِهِمْ فَالتَّابِعُونَ لِحُسْنِ مَآخِذ	وَأَفْعَالِهِمْ قَوْلاً وَفِعْلاً فَأَفْلَحُوا
وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ أَخُوهُمُ	أَبُو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ ذَاكَ الْمُسَبِّحُ

(١) الكتاب اللطيف لشرح مذهب أهل السنة (ص٢٥٥).

وَمِنْ بَعْدِهِم فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ إِمَاما هُدًى مَنْ يَتْبَعُ الْحَقَّ يَنْصَحُ
أُولَئِكَ قَوْمٌ قَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمُ فَأَحْبِبْهُمُ فَإِنَّكَ تَفْرَحُ

ولا شك في أن هذه الأبيات المزيدة ليست لابن أبي داود رحمه الله؛ إذ جميع من رووا القصيدة من تلاميذه لم يذكروا هذه الزيادة، ومن بينهم ابن شاهين رحمه الله، كما تقدم في رواية الذهبي للمنظومة من طريقه وليس فيها هذه الزيادة، مِما يدل على أنها زيدت في القصيدة بعدُ.

ثم وَجدت أن ثلاثة من هذه الأبيات قد زادها ابن البناء رحمه الله، كما نبه على ذلك السفاريني في شرحه لهذه المنظومة، قال رحمه الله في كتابه «لوائح الأنوار السنية»[1]: «هذه الثلاثة أبيات وأولها قوله:

وعائش أم المؤمنين...

وثانيها: وأنصاره والمهاجرون ديارهم...

وثالثها: ومن بعدهم فالتابعون...

ليست من كلام الناظم الذي هو الإمام الحافظ أبو بكر ابن أبي داود، بل من كلام العلامة المحقق ابن البناء من أئمة علمائنا.

ثم قال الشيخ عبدالرزاق: وعلى هذا فتبقى أربعة أبيات مزيدة على النظم ولا يُدرى من زادها، لكننا نقطع أنها ليست لابن أبي داود رحمه الله تعالى، ولا تصح نسبتها إليه.

أما معاني هذه الأبيات فلا شك في حسنها وأهميتها، على ضعف تراكيبها وأوزانها، حتى أن القارئ لها ليدرك بمجرد قراءتها أنها مقحمة مزيدة».

(١) لوائح الأنوار السنية: (٢/ ١٠٥).

المبحث الثاني: اسم المنظومة:

يقال لها:

١- الحائية، نسبة للروي المنتهية به كل أبياتها.

٢- القصيدة الحائية.

٣- المنظومة الحائية.

والتعبير عنها بالمنظومة أدق من مصطلح القصيدة؛ لأن القصيدة في الغالب للشعر الأدبي ونحوه.

أما الشعر في العلم فجرى الاصطلاح أنه يُطلق عليه لفظ «المنظومة».

المبحث الثالث: تقرير نسبة المنظومة الحائية للناظم:

نسبها له جماعة من المترجمين الذين ترجموا له، ومنهم:

١- ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة.

٢- والذهبي في السير.

قال الذهبي رحمه الله في كتاب العلو: «هذه القصيدة متواترة عن ناظمها، رواها الآجري، وصنف لها شرحاً، وأبو عبدالله ابن بطة في الإبانة».

المبحث الرابع: مخطوطات المنظومة الحائية:

توجد للمنظومة الحائية عدة مخطوطات في مكتبات متفرقة في أنحاء العالم، ومن ذلك:

المخطوطة الأولى: مخطوطة دار الكتب الظاهرية، بدمشق.

تقع في ثلاث ورقات، ضمن مجموعة رقم: (٢٩٦١، عام)، (٧٤-٧٦).

كتبت سنة: (٧٥٣هـ).

المخطوطة الثانية: مخطوطة دار الكتب القطرية، بالدوحة.

تقع في ورقتين.

ضمن مجموع رقم: (١٠١٩)، (٥-٦).

المبحث الخامس: مطبوعات المنظومة الحائية:

لم تُفرد المنظومة الحائية بالطبع في كتاب مستقل؛ لكونها صغيرة الحجم في نحو صفحتين، ومثل هذا المقدار لا يُناسب إفرادُه بالطبع، بل يُطبع ضمن كتاب أو شرح، وهو ما عليه حال مطبوعات الحائية.

- فقد طُبعت ضمن مجموعة من الكتب العقدية التي أوردتها كاملة، ومن ذلك: كتاب: «العلو للعلي الغفار»، للحافظ الذهبي (ص١٥٣-١٥٤).

كما أنها طبعت محققة ضمن: «مجلة المحكمة»[1].

المبحث السادس: أسانيد المنظومة الحائية ورواتها:

ممن رواها من العلماء:

١- الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، البغدادي، المحدث الواعظ (ت: ٣٨٥هـ).

قال الذهبي -رحمه الله تعالى-[2]: أنشدنا أبو العباس أحمد بن عبدالحميد، قال: أنشدنا الإمام أبو محمد بن قدامة، سنة ثمان عشرة وستمائة، أخبرتنا فاطمة بنت علي الوقاياتي، أخبرنا علي بن بيان، أخبرنا الحسين بن علي الطناجيري،

---

(١) العدد (١٢)، بتحقيق هاني بن جبير.

(٢) «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٣٣)، «العلو للعلي الغفار»، (ص١٥٣-١٥٤).

حدثنا أبو حفص بن شاهين، أنشدنا أبو بكر ابن أبي داود لنفسه هذه القصيدة.

٢- الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ):

قال -رحمه الله تعالى-: أملى علينا أبو بكر ابن أبي داود في مسجد الرصافة، في يوم الجمعة، لخمسٍ بقين من شعبان سنة تسع وثلاثمائة.

٣- عبيدالله الفقيه:

قال ابن أبي يعلى -رحمه الله تعالى- في طبقات الحنابلة(١): أنبأنا علي المحدث عن عبيدالله الفقيه، قال: أنشدنا أبو بكر ابن أبي داود من حفظه لنفسه.

٤- أبو بكر أحمد بن إبراهيم:

قال أبو الحسن علي بن محمد المعافري المالقي -رحمه الله تعالى-(٢): قرأت على أبي الحسين أحمد بن حمزة بن علي بن الحسن بدمشق، عن أبي العز أحمد بن عبيدالله بن أحمد بن كادش السلمي العكبري، قال: أخبرنا أبو طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري، قال: أنشدنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم، قال: أنشدنا أبو بكر بن عبدالله بن سليمان بن الأشعث لنفسه في السنة رحمه الله.

وممن رواها بسنده كذلك:

١- أبو عبدالله ابن بطة.

٢- ابن شاذان.

٣- والحافظ الذهبي، من طريق أبي حفص ابن شاهين، وتقدم سياق إسناده.

---

(١) «طبقات الحنابلة»: (٢/ ٥٣).

(٢) «الحدائق الغناء»: (ص١٧٦).

وكذا ممن أوردها ضمن كتابه في العقيدة:

الشيخ: علي بن إبراهيم العطار، (ت: ٧٢٤)، في كتابه: «الاعتقاد الخالص من الشك والارتياب».

المبحث السابع: شروح المنظومة الحائية:

شرح المنظومة الحائية عدد من العلماء قديماً وحديثاً، ومن ذلك:

١- شرح الآجري، قال الذهبي رحمه الله في كتاب العلو: «هذه القصيدة متواترة عن ناظمها، رواها الآجري، وصنف لها شرحاً».

٢- شرح ابن البناء الحنبلي[١].

٣- شرح: «لوائح الأنوار السَّنِيَّة ولواقح الأفكار السُّنِّيَّة شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»، تأليف الإمام السفاريني: محمد بن أحمد بن سالم، أبو عبدالله، النابلسي، الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ).

مطبوع في مجلدين، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض.

دراسة وتحقيق: عبدالله بن محمد بن سليمان البصيري، نال بها درجة الدكتوراه، مع مرتبة الشرف الأولى، عام (١٤١٢هـ).

وهو شرح عظيم، إلَّا أنه تؤخذُ عليه بعضُ المآخذ.

٤- شرح: «التحفة السنية شرح قصيدة أبي داود الحائية»، للشيخ محمد ابن يوسف بن عيسى أطفيش، (ت: ١٣٣٢هـ).

٥- شرح: «التحفة السنية شرح قصيدة أبي داود الحائية»، للشيخ د.

---

(١) ذكر ذلك ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة: (١/ ٣٥).

عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد البدر.

وأصله دروس ألقاها الشيخ في مسجد الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام (١٤١٧هـ)، كتبها عنه أحد طلاب العلم، ثم قام الشيخ بمراجعته والإضافة عليه وتنقيحه، وطبعت، وتوجد نسخ كثيرة منها على مواقع المكتبات الإلكترونية في شبكة المعلومات (الانترنت).

٦- شرح الشيخ سعود الشريم إمام الحرم المكي، ومن ميزاته ما يتعلق بضبط المتن، والاهتمام بالعروض.

كما قام بشرحها وتدريسها جماعة من علماء العصر في دروسهم العلمية.

المبحث الثامن: مكانة المنظومة الحائية عند العلماء:

للمنظومة الحائية مكانة عالية ومنزلة سامية عند علماء أهل السنة والجماعة على مر العصور وتعاقب الدهور.

وقد تجلى اهتمام العلماء بها وعنايتهم بشأنها في عدة صور، ومنها:

١- روايتها.

٢- إيرادها في كتبهم العقدية.

٣- النقل عنها.

٤- الثناء عليها.

ومن ذلك قول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في النونية[1]:

وكذا الإمام ابن الإمام المرتضى ... حقا أبي داود ذي العرفان

---

(١) الكافية الشافية (ص٦٥).

تصنيفه نظماً ونثراً واضح　　　في السنة المثلى هما نجمان

ومما قال فيها الشيخ د. عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد البدر في مقدمة شرحه لها: «القصيدة السنية والمنظومة البهية... وهي منظومة شائعة الذكر، رفيعة الشأن، عذبة الألفاظ، سهلة الحفظ، لها مكانة عالية ومنزلة رفيعة عند أهل العلم في قديم الزمان وحديثه، تواتر نقلها عن ابن أبي داود رحمه الله، فقد رواها عنه غير واحد من أهل العلم كالآجري، وابن بطة، وابن شاهين، وغيرهم، وثلاثتهم من تلاميذ الناظم، وتناولها غير واحد من أهل العلم بالشرح... وهي منظومة عظيمة في تقرير المعتقد الحق الذي كان عليه أهل السنة والجماعة تدل على مكانة ناظمها وسعة باعه، وحسن معتقده وطيب نصحه».

وقال الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك، (حفظه الله تعالى)، في شرحه للمنظومة:

«منظومة العلامة الحافظ ابن أبي داود، وهو أبو بكر عبدالله بن سليمان بن أبي داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن...، ومن آثاره هذه المنظومة المشهورة التي اشتهرت عند المؤرخين للأعلام، فهي مشهورة عند أهل العلم، هذه المنظومة المشهورة بالحائية، حائية أو منظومة ابن أبي داود، ولعلها -يعني- إن لم تكن أول نظم في العقيدة فلا شك أنها من أول ما نسج على هذا المنوال، فإن أهل العلم لما قامت حركة التأليف وحركة الجهاد باللسان والرد على المبتدعين ألفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة ومعظمها -يعني- بذكر الأدلة وجمع الأدلة، كلها مؤلفات يعني على سبيل يعني بالنثر...

وهذه المنظومة التي نحن بصددها محدودة الأبيات قليلة، غايتها ما أثبت

عندكم، أكثر ما وجد هي هذه المجموعة، أربعون بيتاً تقريباً، ولكنها تضمنت يعني تأصيلاً وتضمنت بيان معتقد أهل السنة لعله في أهم المسائل، ولا بد أن يكون ذلك على وجه الإجمال مع هذا الاختصار لا يمكن إلا أن يكون على وجه الإجمال».



المقدِّمة الرابعة

متن المنظومة الحائيّة

١ - تَمَسَّكْ بِحَبْلِ اللهِ وَاتَّبِعِ الْهُدَى ... وَلا تَكُ بِدْعِيّاً لَعَلَّكَ تُفْلِحُ

٢ - وَدِنْ بِكِتَابِ اللهِ وَالسُّنَنِ التِي ... أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَنْجُو وَتَرْبَحُ

٣ - وَقُلْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ كَلامُ مَلِيكِنَا ... بِذَلِكَ دَانَ الأَتْقِيَاءُ وَأَفْصَحُوا

٤ - وَلَا تَكُ فِي الْقُرآنِ بالْوَقْفِ قَائِلاً ... كَمَا قَالَ أَتْبَاعٌ لِجَهْمٍ وَأَسْجَحُوا

٥ - وَلَا تَقُلِ الْقُرْآنُ خَلْقاً قِرَاءَةً ... فَإِنَّ كَلامَ اللهِ بِاللَّفْظِ يُوْضَحُ

٦ - وَقُلْ يَتَجَلَّى اللهُ لِلْخَلْقِ جَهْرَةً ... كَمَا الْبَدْرُ لَا يَخْفَى وَرَبُّكَ أَوْضَحُ

٧ - وَلَيْسَ بِمَوْلُوْدٍ وَلَيْسَ بِوَالِدٍ ... وَلَيْسَ لَهُ شِبْهٌ تَعَالَى الْمُسَبَّحُ

٨ - وَقَدْ يُنْكِرُ الْجَهْمِيُّ هَذَا وَعِنْدَنَا ... بِمِصْدَاقِ مَا قُلْنَا حَدِيثٌ مُصَرِّحُ

٩ - رَوَاهُ جَرِيْرٌ عَنْ مَقَالِ مُحَمَّدٍ ... فَقُلْ مِثْلَمَا قَدْ قَالَ فِي ذَاكَ تَنْجَحُ

١٠ - وَقَدْ يُنْكِرُ الجَهْمِيُّ أَيْضاً يَمِينَهُ ... وَكِلْتَا يَدَيْهِ بِالْفَوَاضِلِ تَنْفَحُ

١١ - وَقُلْ يَنْزِلُ الجَبَّارُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ ... بِلا كَيْفَ جَلَّ الْوَاحِدُ الْمُتَمَدَّحُ

١٢ - إِلَى طَبَقِ الدُّنْيَا يَمُنُّ بِفَضْلِهِ ... فَتُفْرَجُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُفْتَحُ

١٣ - يَقُوْلُ أَلَا مُسْتَغْفِرٌ يَلْقَ غَافِراً ... وَمُسْتَمْنِحٌ خَيْراً وَرِزْقاً فَيُمْنَحُ

١٤- رَوَى ذَاكَ قَوْمٌ لا يُرَدُّ حَدِيثُهُمْ ... أَلَا خَابَ قَومٌ كَذَّبُوهُمْ وَقَبَّحُوا

١٥- وَقُلْ: إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ... وَزِيرَاهُ قِدَماً ثُمَّ عُثْمَانُ الأَرْجَحُ

١٦- وَرَابِعُهُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ بَعْدَهُمْ ... عَلِيٌّ حَلِيفُ الخَيْرِ بِالْخَيْرِ مُنْجِحُ

١٧- وَإِنَّهُمُ لَلْرَّهْطُ لَا رَيْبَ فِيهِمُ ... عَلَى نُجُبِ الْفِرْدَوْسِ بِالْنُّورِ تَسْرَحُ

١٨- سَعِيْدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةٌ ... وَعَامِرُ فِهْرٍ وَالْزُّبَيْرُ المُمَدَّحُ

١٩- وَقُلْ خَيْرَ قَوْلٍ فِي الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ ... وَلاَ تَكُ طَعَّاناً تَعِيبُ وَتَجْرَحُ

٢٠- فَقَدْ نَطَقَ الوَحْيُ المُبِينُ بِفَضْلِهِمْ ... وَفِي الفَتْحِ آيٌ لِلصَّحَابَةِ تَمْدَحُ

٢١- وَسِبْطَيْ رَسُوْلِ اللهِ وَابْنَيْ خَدِيْجَةٍ ... وَفَاطِمَةٌ ذَاتُ النَّقَاءِ تَبَحْبَحُوا

٢٢- وَعائِشُ أُمُّ المُؤْمِنِينَ، وَخَالُنَا ... مُعَاوِيَةٌ، أَكْرِمْ بِهِ ثُمَّ امْنَحُ

٢٣- وَأَنْصَارُهُ وَالْمهَاجِرُونَ دِيَارَهُمْ ... بِنَصْرَتِهِمْ عَنْ كَيَّةِ النَّارِ زُحْزِحُوا

٢٤- وَمِنْ بَعْدِهِمْ فَالتَّابِعُونَ لحسْنِ مَآخِذ ... وَأَفْعَالِهِمْ قَوْلاً وَفِعْلاً فَأَفْلَحُوا

٢٥- وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ أَخُوهُمُ ... أَبُو عَمْرِو الأَوْزَاعِيُّ ذَاكَ الْمُسَبِّحُ

٢٦- وَمِنْ بَعْدِهُم فَالْشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ... إِمَامَا هُدَىً مَنْ يَتْبَعِ الْحَقَّ يَنْصَحُ

٢٧- أُولَئِكَ قَوْمٌ قَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمُ ... فَأَحْبِبْهُمُ فَإِنَّكَ تَفْرَحُ

٢٨- وَبِالْقَدَرِ الْمَقْدُورِ أَيْقِنْ فَإِنَّهُ ... دَعَامَةُ عِقْدِ الدِّينِ، وَالدِّينُ أَفْيَحُ

٢٩- وَلَا تُنْكِرَنْ جَهْلاً نَكِيراً وَمُنْكَراً ... وَلَا الحَوْضَ وَالْمِيزَانَ إِنَّكَ تُنْصَحُ

٣٠- وَقُلْ يُخْرِجُ اللهُ الْعَظِيمُ بِفَضْلِهِ ... مِنَ النَّارِ أَجْسَاداً مِنَ الْفَحْمِ تُطْرَحُ

٣١- عَلَى النَّهْرِ فِي الْفِرْدَوْسِ تَحْيَا بِمَائِهِ	كَحَبِّ حَمِيلِ السَّيْلِ إِذْ جَاءَ يَطْفَحُ
٣٢- وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ لِلْخَلْقِ شَافِعٌ	وَقُلْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ حَقٌّ مُوَضَّحُ
٣٣-وَلَا تُكْفِرَنَّ أَهْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ عَصَوْا	فَكُلُّهُمُ يَعْصِيْ وَذُو الْعَرْشِ يَصْفَحُ
٣٤- وَلَا تَعْتَقِدْ رَأْيَ الْخَوَارِجِ إِنَّهُ	مَقَالٌ لِمَنْ يَهْوَاهُ يُرْدِيْ وَيَفْضَحُ
٣٥- وَلَا تَكُ مُرْجِيّاً لَعُوْباً بِدِيْنِهِ	أَلَا إِنَّمَا الْمُرْجِيُّ بِالدِّيْنِ يَمْرَحُ
٣٦- وَقُلْ: إِنَّمَا الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَنِيَّةٌ	وَفِعْلٌ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ مُصَرَّحُ
٣٧- وَيَنْقُصُ طَوْراً بِالْمَعَاصِي وَتَارَةً	بِطَاعَتِهِ يَنْمِي وَفِي الْوَزْنِ يَرْجَحُ
٣٨- وَدَعْ عَنْكَ آرَاءَ الرِّجَالِ وَقَوْلَهُمْ	فَقَوْلُ رَسُوْلِ اللهِ أَزْكَى وَأَشْرَحُ
٣٩- وَلَا تَكُ مِنْ قَوْمٍ تَلَهَّوْا بِدِيْنِهِمْ	فَتَطْعَنَ فِيْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَتَقْدَحُ
٤٠-إِذَا مَا اعْتَقَدْتَ الدَّهْرَ يَاصَاحِ هَذِهِ	فَأَنْتَ عَلَى خَيْرٍ تَبِيْتُ وَتُصْبِحُ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



مُقدِّمةُ الشَّارحِ

الحمدُ لله ربِّ العالَمِينَ، وَصلَّى الله وسلَّم عَلَى نبيِّنا محمَّد، وَعَلَى آلِهِ وأَصْحابِه أَجْمعِين.

أما بعد:

فهَذا شَرحٌ لمنظومةِ أبي بكْرِ بنِ أَبي داود السِّجستانيِّ -رحمه الله تعالى- وهِي تَتضمَّن عقيدتَه وما كَان عَليه، وأنَّه متَّبعٌ للسَّلف في ذلك وَقَد كانَ المُسلمونَ في الصَّدْرِ الأوَّل -عَصرِ الصَّحابة ومَنْ بعدَهم من القُرون المُفضَّلةِ- يَعتقِدون ما جَاء في القُرآن وفي السُّنَّةِ من غَيرِ تردُّدٍ أو شكٍّ؛ لأنَّهم آمنُوا باللهِ ورَسُولِه ﷺ، إيماناً صَادِقاً قوياً، فاعتقَدوا مَا جَاء في كِتاب الله وسُنَّة رسولِه ﷺ آمنُوا بكلِّ ما اشتملَ عليه القرآنُ واشتملتْ عليه السنةُ من جميعِ أُمور الدين، فإنهم يُؤمنونَ بها، ولا يَشُكُّونَ في ذلك سواءً كان في العَقائِد، أو العِبَاداتِ أو المُعاملاتِ، أو الآدَابِ، أو الأَخْلاقِ، أَو في الأَحْكَامِ الشَّرعيةِ كالحَلالِ والحَرَامِ، مَا كانوا يتوقَّفونَ فِي شَيءٍ مِن ذَلك؛ لأنَّ هَذا مُقتضَى الإيمانِ، وهم آمَنُوا حقّاً وصِدقاً، فَلا يَتردَّدون فيما ثبتَ في كتابِ الله وسنةِ رَسُولِهِ ﷺ في أيِّ مَوضوعٍ كَانَ، ولا في أَخبارِه الماضِيَة والمُستقبلَة، لَا يَستثنُون شَيئاً ممَّا جاءَ في الكِتَاب والسنَّة بلْ يُؤمنونَ بِهِ إيماناً جازِماً لا يَعتَرِيه شَكٌّ، لأن هذا هو مقتضى الإيمان.

ثُمَّ ظَهرتِ الفِرَقُ الضَّالَّةُ في أَواخِرِ عَهْدِ الصَّحابةِ؛ كفرقَةِ الخَوارِجِ، وفِرقَةِ الشِّيعَةِ، وفِرقَةِ المُرجِئة، وفِرْقَة القَدَريَّة، ظهرتْ هذه الفرقُ، وكانَ أصحابُها يتكتَّمون في القُرون المفضَّلة، ولا يُظهِرونَ هَذِه المُخالفاتِ، وكلُّ مَنْ أظهرَ شَيْئاً

منها فإنه يُؤخَذُ على يَدِه ويُمنع من ذَلك، وإنْ وَصَل به الأمرُ إلى الردَّة فإنه يُقتلُ؛ حِمايةً لهذا الدين من أنْ يَعبثَ به هَؤلاء العَابثونَ.

فلمَّا انقضَت القُرونُ المفضَّلةُ ودخلتِ الثَّقافاتُ الأجْنَبيةُ في بِلادِ المُسلِمينَ؛ كثقافَةِ الرُّوم، وثَقافةِ الفُرْس، حَصَل شيءٌ من الخَلل، ونَشِطَ دُعاةُ الضَّلال في ترويجِ هَذه الأفكارِ المُنحرِفَة، فعندَ ذلك نَشِطَ أهلُ العلمِ في بَيانِ عَقيدةِ أهل السنَّةِ والجَماعةِ التي كانَ عليها صَحابةُ رسُولِ الله ﷺ، وعليها التَّابعون وأَتباعُ التَّابعين، فحرَّروهَا ودوّنوها في كُتبٍ سمَّوها: الإيمان، أو الشَّريعة، أو السنَّة، أو التَّوحيد -وردُّوا فيها عَلى المُخالفين، فصَار هذا من لُطفِ الله بهَذهِ الأُمَّةِ ليبقَى دينُها، فإن الله يُقيِّضُ لهذا الدِّينِ حُماةً في كلِّ زمانٍ يَحفظُونه.

قالَ الإمامُ أحمدُ -رحمهُ الله تعالى-[1]: «الحَمدُ لله الذي جَعَل فِي كُلِّ زَمان فترةٍ من الرُّسل بقايا من أهلِ العلم: يَدْعُون مَن ضَلَّ إلى الهُدى، ويَصْبِرونَ مِنْهم عَلَى الأذَى، يُحْيُونَ بكتابِ الله المَوْتى، ويُبَصِّرونَ بنُور الله أهلَ العَمَى- فكمْ من قَتيلٍ لإبليسَ قد أحْيَوهُ، وكم من ضالٍّ تائِهٍ قد هَدَوه، فمَا أحسَنَ أثرَهم عَلى النَّاسِ، وأقبحَ أثَرَ النَّاسِ عَليهِم.

ينفُون عن كتابِ الله تَحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطِلينَ، وتَأويلَ الجَاهِلينَ: الذين عَقَدوا ألويةَ البِدْعَةِ، وأطْلقوا عِقالَ الفِتْنَةِ، فهُم مُختلِفونَ فِي الكِتاب، مُخَالِفونَ للكِتابِ، مُجمِعُونَ عَلَى مُفارقَةِ الكِتَابِ، يقُولونَ على اللهِ وفِي اللهِ وفِي كِتابِ اللهِ بِغيرِ علمٍ، يتكلَّمون بِالمُتشابهِ من الكَلامِ، ويَخْدَعُونَ جُهَّالَ النَّاس بِمَا

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٨٥)، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، ط(٢)، عام (١٤٠٢)، دار اللواء، الرياض، السعودية.

يُشَبِّهون عَلَيهِم -فَنَعوذُ باللهِ من فِتَنِ الضَّالِّينَ» ا.هـ.

ثُمَّ إنَّ المُسلِمينَ تَوارثُوا هَذِه الكُتبَ، واستَخْلَصُوا منها كُتَبَ العَقائِدِ، وتَدَاولُوا مَا أَلَّفهُ هَؤلاءِ الأَئِمَّةُ، فوُجِدَتْ كُتبُ العَقِيدةِ التي تتضمَّن جَمِيعَ مسائِلِ العَقِيدة ومَا عليه سَلَفُ هَذه الأُمَّةِ.

ثُمَّ إنَّ بَعْضَ العُلماءِ اعتَنَوا بِمُتُونِ العَقِيدةِ ونَظَمُوهَا؛ لأنَّ النَّظمَ أَخفُّ عَلى النَّفسِ وأَسرعُ فِي الحِفْظِ، وأَبقى فِي الذَّاكِرَةِ، فنَظَموا هَذِهِ المُتونَ فِي العَقائد لِيَسْهُلَ حِفظُها، ومِن ذلك هَذِهِ المَنظُومَةِ التي بينَ أَيْدِينا، وهي: «حائِيَّةُ ابنِ أَبِي دَاوُدَ».

وسُمِّيتْ **«الحائِيَّة»**: لأَنَّها عَلى رَوِيِّ الحَاء، مُثْلُ المِيْمِيَّةِ لابن القيم، والنُّونية له؛ لأنهما عَلى رَوِيِّ النُّون أو الميم، فالنَّظْمُ إذا كَانَ عَلى قَافيةٍ واحِدَةٍ فإِنَّهُ يُسمَّى باسم هذهِ القافيةِ، كأن يكونَ على الحاءِ، أو الميم، أو النُّونِ، فيُقال: الحائية، أو الميمية، أو النونية، وهكذا.

أمَّا إذا كانَ النَّظمُ ليسَ على قَافِيةٍ وَاحدةٍ وهو مَا يُسمَّى بالرَّجَز، فهَذا يُسمَّى بالمَنظومة، أو الأُرْجُوزةِ، مثلُ مَنظومَةِ السَّفَّارِينيّ، ومَنظُومَةِ الرَّحَبِيَّة فِي الفرائض، ومِثْلُ نَظْمِ ابنِ عبدِالقَويِّ لـ«المُقْنِعُ» فِي الفقْهِ، ونَظمِه لـ«الآداب الشَّرعيَّة».

والحَاصِلُ: أنَّ النَّظمَ جيِّدٌ؛ لأَنَّه يَسْهُلُ حفظُه فَيبقَى، ولأَنَّهُ يُنَظِّم المَعلوماتِ، وإنْ كان النَّثرُ هُو الأَصْلُ، ولكنَّ النظمَ -أيضاً- له فائدتُه في تثبيتِ المَعلوماتِ - ومنهُ هَذهِ المَنظومَةُ الجَيِّدةُ: القصيدةُ الحَائِيَّة لأبي بكر بن أَبي داود.

التعريف بمؤلف الكتاب:

وَأبُو بَكْرٍ: هو: عبدُالله بنُ أَبي دَاودَ (سُليمانَ) بنِ الأَشْعَثِ السِّجِسْتَانيُّ.

ووالدُه: أبو دَاودَ هو: سليمانُ بنُ الأشعثِ، وهو صَاحبُ السننِ، التي هي إحدى السُّننِ الأَرْبَعِ من دَواوينِ السُّنَّة المُهمَّةِ، وهُو من أصْحَابِ الإمامِ أحمدَ وتَلامِيذِه، وله مَسائلُ مَطْبوعةٌ، رَواها عن الإمامِ أحمَدَ اسمُها «مَسائلُ أَبي دَاودَ».

وابنُه هَذا هو: النَّاظِمُ عبدالله؛ ويُكنَى أبَا بَكرٍ، وهُو إمامٌ جَليلٌ، أخذَ عَن أَبيه، وعَن غَيرِه من عُلمَاءِ وَقتِه، وتَبحَّر فِي العِلْمِ والرِّوايةِ وحَدَّث. وله مَقامٌ عَظِيمٌ في العِلْمِ، لا يقلُّ عن مَقامِ أَبيهِ أَوْ يُقارِبُ مَقَامَ أَبيهِ -رحمهما الله تعالى- فَجاءَتْ هَذِهِ القَصِيدةُ مُتضَمِّنةٌ لعَقِيدةِ السَّلَفِ.

[التَّمسُّكُ بالكِتابِ والسُّنَّةِ][١]

١ - تَمَسَّكْ بِحَبْلِ اللهِ وَاتَّبِعِ الهُدَى
وَلا تَكُ بِدْعِيّاً لَعَلَّكَ تُفْلِحُ

الشَّرْحُ:

بَدأَ النَّاظِمُ -رحمه الله تعالى- نظمَهُ بقَولِه: (تَمَسَّكْ بِحَبْلِ اللهِ): أي: تمسَّكْ -أيُّها المُسلِمُ- بحبلِ الله الذي هو القُرآنُ والسُّنَّةِ، أخذاً من قولِه تَعالَى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ومن قولِه ﷺ: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[٢].

فهذا البيتُ مأخوذٌ من القُرآنِ والسُّنَّةِ، وهُو الأمرُ بالتَّمسُّكِ بحَبلِ اللهِ، وحبلُ اللهِ هُوَ: القُرآنُ وسُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، أو بعِبارةٍ أُخرى نقول: حَبلُ الله هو وَحيُه الَّذِي أنزَلهُ عَلى رَسُولِهِ ﷺ، سَواءً كَان قُرآناً أو سُنَّةً.

---

(١) العناوين التي بين معكوفين [ ] ليست من أصل الكتاب المتن، وليست من صنع صاحب المنظومة، وإنما أوردت للتوضيح.

(٢) أخرجه: أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢-٤٣)، وأحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي (٩٥) البغا، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٧، ٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٦١٧، ٦٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٥) من حديث العرباض ابن سارية رضي الله عنه.

وقوله: (تَمَسَّكْ بِحَبْلِ اللهِ): يعني: اعتصمْ به، كما قَالَ تَعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾، والنبيُّ ﷺ يقولُ: «إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثاً: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ»(١)، هذه الثلاثُ منها الاعتصامُ بحبلِ الله؛ لأنَّه يَقِي من الافتِراقِ والاختِلاف، فَلا يَحصُلُ الاختلافُ والافتراقُ إلَّا بسببِ عَدمِ التمسُّك بِكتَابِ الله وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؛ كافتراقِ أَهلِ الكِتَابِ، مَع أنَّ الله أنزلَ عَليهِمُ التَّوراةَ والإنْجِيلَ، ولكنْ لمَّا لم يَعْتَصِموا بحَبلِ الله تفرَّقُوا واختلفُوا؛ ولهَذا قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥]، هَذه طَريقةُ أَهلِ الكِتَابِ أَنَّهم تركُوا كِتابَ ربِّهم فتفرَّقوا.

وَهَذهِ نتيجةٌ حَتميَّةٌ لكلِّ مَن لا يَأخذُ دينَه وعَقِيدتَه من كِتابِ الله وسُنةِ رسُولِه ﷺ، فإنَّ النَّتِيجةَ الاختلافُ والتفرُّقُ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون: ٥٢، ٥٣]، كُلٌّ أَحْدثَ له مَذهباً ومَنهجاً يُخالِفُ بِهِ غيرَه، فحَصَلتْ فتنٌ عَظِيمةٌ، وشُرورٌ كَثيرةٌ لا عَاصِمَ مِنْها إلَّا بالاعْتِصَامِ بكتَابِ الله وسنةِ رسُولِه ﷺ، ولا سيَّما في الأصْلِ والأساسِ وَهُو العقيدةُ التي يَجمعُ الله بها بينَ النَّاسِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ

---

(١) أخرجه مسلم (١٠) (١٧١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثاً... فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا... وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنفال: ٦٢، ٦٣].

فَلا يُؤلِّفُ بينَ القُلوبِ كَثرةُ العَطاءِ، وكَثرةُ الأَموالِ، بلْ هذهِ تَزيدُ القُلوبَ نُفرةً وتَباغُضاً، مَهمَا أنفقتَ من الأَموالِ فلنْ تؤلِّفَ بينَ القُلوبِ، وإنَّما الذي يُؤلِّف بينَ القُلوبِ هو القُرآنُ والسنةُ، وقد حذَّرنا الله -سُبحانَه وتَعالى- ممَّا وقعتْ فيه الأممُ السَّابقةُ من تفرُّقِها بَعدَما جَاءتْها البيِّناتُ فقال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿٤﴾﴾ [البينة: ٤]، ليسَ لهم عُذرٌ؛ لأنَّ الله بيَّن لهُم، ولكنَّهم تَركُوا هَذه البيِّنةَ فَتفرَّقُوا، وقَال تَعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وَقالَ تَعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة: ٢١٣].

وَلِهَذا كانَ النبيُّ ﷺ يَقولُ إذا قَامَ يُصلِّي من الليل: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»[1]، وهَذا دُعاءٌ عَظيمٌ يَعْصِمُ الله به المُسلمَ من الأَهواءِ والفِتَنِ والشُّرورِ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٠) (٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى: (وَاتَّبِعِ الهُدَى):

والهُدى: هو الذي بُعث به مُحمَّدٌ ﷺ؛ كَمَا قَالَ تَعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [التوبة: ٣٣]، و«الهُدى»: هو: العلمُ النَّافعُ، و«دين الحَقِّ»: هو: العَملُ الصالحُ.

ونقرأُ في آخرِ الفَاتِحةِ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

- الذينَ أَنعمَ الله عليهِم: همُ الذِينَ جَمعُوا بينَ العِلمِ النَّافعِ والعَملِ الصَّالح.
- وَالمَغْضُوبُ عَليهِم: همُ الذِينَ أَخذُوا العِلمَ وتَركُوا العَملَ.
- والضَّالُّونَ: همُ الذِينَ أَخذوا العَملَ وتَركُوا العِلمَ، كالمُتصوِّفة والعبَّاد الجهَّال.

والهُدى والهِداية عَلى قِسمينِ(١):

القِسمُ الأَوَّلُ: الهُدى بِمعنَى الدِّلالةِ والإِرشادِ وبَيانِ الحقِّ، وهَذه هِدايةٌ عامَّةٌ، والله هَدى النَّاسَ جَمِيعاً بِمعنَى أنَّه بيَّن لهم الحقَّ، وَوضَّحهُ لهم؛ كما قال تَعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، فَهذِه هِدايةُ دِلالةٍ وإِرشادٍ.

القِسْمَ الثَّاني: هِدايةُ التَّوفيقِ للعَملِ بالحَقِّ والتمسُّكِ بِهِ، وهَذهِ هِدايةٌ خاصَّةٌ لا تَكونُ إلا لأَهلِ الإِيمَانِ، ولا يَملِكُها إلا الله -سُبحانَه وتَعالى- فلا يَملِكُ هِداية

---

(١) راجع أقسام الهداية في «شفاء العليل» لابن القيم (ص٦٥) ط. دار الفكر.

القُلوبِ إلا الله -جل وعلا- قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦].

وهِدايةُ الدِّلالةِ والإِرْشادِ يَملِكُها الرُّسلُ والأَنبياءُ، وأهلُ العلمِ، كلُّهم يَدلُّون على الحقِّ ويبيِّنونَه ويُبصِّرون به؛ ولهذا قالَ -تعالى- لنبيِّه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

وربَّما يَقولُ قائلٌ: لمَاذا قال الله -جل وعلا- لنبيِّه في آيةٍ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ﴾، وقَال في الآيةِ الأُخرى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، أَليسَ هذا تَعارضاً؟

الجَوابُ: ليسَ هذا تَعارُضاً، حَاشَا وَكلَّا، بل قولُه تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: يَعني: تدلُّ وتُرشِدُ وتُبيِّن، وقولُه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾: يَعني: لا تَقدرُ عَلى تَوفيقِ النَّاسِ وقَبولِهم الحقَّ، فهَذا لا يَقدِرُ عليه إلَّا الله سُبحانه وتعالى. فَلا تَعارُضَ بينَ الآيتينِ، وإنَّما تَتعارضُ عندَ مَن لا علمَ عندَه، أَمَّا البصيرُ بالقُرآنِ، والبصيرُ بالعِلمِ فَلا يَتعارضُ عندَه القرآنُ والسنةُ، فالقرآنُ لا يَتعارضُ أبداً، والسنةُ لا تتعارضُ؛ لأنَّهما تنزيلٌ من حَكيمٍ حَميدٍ، ولكنَّ الشأنَ في الذي يَفهمُ ويَجمعُ بينَ الأدلَّة.

قولُه: (وَلَا تَكُ بِدْعِيّاً):

هَذا نهيٌ، والبِدعيُّ نسبةٌ إلى البِدعَةِ، والبِدعةُ: ما أُحْدِثَ في الدين ممَّا ليس له أصلٌ في كتابِ الله، أو سُنةِ رَسولِه ﷺ.

والله نهانا عن الابتداع في الدِّين، والنبيُّ ﷺ حذَّرنا من الابتداع في الدِّين.

-فالله جل وعلا- يَقولُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣]، فالدِّينُ كاملٌ لا يَحتاجُ إلى أنْ تُضِيفَ إليه أَشياءَ تَستحسِنُها أَو تقلِّدُ

فيها غيرَك ممَّا ليسَ عليه دليلٌ من كِتابٍ أو سنةٍ لتتقربَ بها إلى الله؛ كالأذْكارِ البِدعيَّةِ، والصَّلوات البِدعيَّة، وجَمِيعِ أنواع التقرُّبِ إلى الله إذا لمْ يَكنْ عَليه دليلٌ فهو بِدعَةٌ، ولو كانتْ نيةُ صَاحِبه حَسَنةً ويُرِيدُ الأجرَ، ويُرِيدُ الثَّوابَ، ولا يُرِيدُ المُخالفَةَ، لكنْ رأى أنَّ هذا فيه خيرٌ فاستحسَنه، وهُو في الحَقِيقةِ ليسَ فيهِ خيرٌ، لو كانَ فيه خيرٌ لجَاء به الكتابُ والسنةُ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم: ٦٤]، ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فكلُّ الخَيرِ وكلُّ الهدايَةِ في القُرآنِ والسنَّةِ، فمَن جَاء بزيادةٍ ليستْ في الكِتَابِ والسُّنةِ فهي بِدعةٌ مَردودةٌ.

-وقد قال -ﷺ-: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[1]، «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[2]، فلا يجوزُ الإحداثُ في الدينِ، أو عَملُ شَيءٍ لم يأتِ به الرَّسولُ ﷺ، ويُتقرَّبُ به إلى الله! هذا بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضَلالةٌ.

والبِدْعَةُ في اللُّغةِ: ما أُحدِثَ عَلى غَيرِ مِثالٍ سَابقٍ؛ كأنْ تقولَ: هَذا الشيءُ بَدِيعٌ، يعني: جديدٌ، والله -جلَّ وعلا- يقول: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي مُحدِثُهما عَلى غَيرِ مِثالٍ سَبَقَ، ويقولُ لنبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، يعني: ما أنَا أولُ رَسولٍ، بلْ قَبلي رُسلٌ كَثِيرونَ، فأنا لستُ بِدْعاً، يعني: جَديداً لم يَسبِقْ مِثلي فِي الأممِ السَّابقة، فكيفَ تُنكِرونَ عليَّ أنِّي رسولُ الله وقَبلي رُسلٌ كَثِيرونَ؟!

أَمَّا البِدْعَةُ فِي الشَّرعِ: فهي ما أُحدِث في الدِّين ممَّا ليسَ منهُ، وليسَ له دليلٌ من كِتابِ الله، أو سنَّةِ رَسُولِه ﷺ.

---

(١) رواه مسلم (١٨) (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧) (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والبِدعُ ليسَ فِيهَا خير، فَهِي تُبعِدُ عن الله، وتُغضِب الله -عز وجل- أمَّا السُّننُ فإنَّها خَيرٌ كلُّها، يَرضاها الله ويُحِبُّها، ويُثِيبُ عَليها.

كَما أَنَّ الله تعالى يُبْغِضُ البِدَعَ ويُبْغِضُ أهلَها، ويُعاقِبُ عَليها.

فَلا مَجَالَ للزِّيَاداتِ والإضافاتِ والاستِحسَاناتِ، واتباعِ النَّاس عَلى مَا هُم عَليه، حتَّى نَعرِفَ دليلهم، فإنْ كَانوا عَلى حَقٍّ اتَّبعنَاهم، قالَ تَعالى: ﴿وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ﴾ [يوسف: ٣٨]، هَذا الاتِّباعُ عَلى الحَقِّ، أمَّا إذا كَانوا عَلى غَيْرِ حَقٍّ فإنَّنا لا نَتَّبِعُهم، وَلوْ كَانوا من أفضل الناس.

والنَّصارَى لمَّا أَحْدَثُوا الرَّهبَانيَّةَ التي مَا كتبَها الله عَليهم ضلُّوا بِها، وأيضاً مَا قَامُوا بها؛ لأَنَّهم عَجَزُوا عَن أنْ يَقومُوا بها؛ لأَنَّهم هُم الذين حَمَّلُوا أنفسَهم مَا لا تُطِيقُ، والله -سبحانَه وتَعالى- لا يُكلِّفُ نَفساً إلا وُسعَها، فعَجَزُوا عَنْها وتَركُوها ﴿فَمَا رَعَوۡهَا حَقَّ رِعَايَتِهَاۖ﴾ [الحديد: ٢٧]، وقولُه: ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧] أي: أَحْدَثُوهَا يَبْتغونَ بِها رِضْوانَ الله، فَهَذا دليلٌ عَلى أَنَّ العِبرَة بالدَّليل لا بالمَقاصِدِ والنياتِ فقط.

فَالحَاصِلُ: أنَّ البدعةَ شرٌّ، وَإِنْ زَعَم أَصْحابُها أنها خَيْرٌ!

وإنْ قَالوا: إن البدعةَ تنقَسِمُ إِلى أَقسامٍ: بِدْعةٍ حَسَنةٍ، وبِدْعةٍ سَيِّئةٍ[1]!

---

(١) قال الشاطبي -رحمه الله- في «الاعتصام» (١/ ١٨٨-١٩٣) ط. المكتبة التجارية: «ومما يورد في هذا الموضع أن العلماءَ قسّموا البدعَ بأقسام أحكام الشريعة الخمسة، ولم يعدوها قسماً واحداً مذموماً، فجعلوا منها ما هو واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، ومحرم، وبسط ذلك القرافي بسطاً شافياً، وأصل ما أتى به من ذلك شيخُه عز الدين بنُ عبدالسلام»، ثم بعد أن نقل كلام القرافي وشيخه في تقسيم البدعة، قال: «... هذا التقسيم أمرٌ مختَرَعٌ لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافِع؛ لأن من حقيقة البدعة أنْ لا يدل عليها دليلٌ شرعي لا من نصوص الشرع ولا=

فنقول: البِدعُ فِي الدِّينِ ليسَ مِنْها شَيءٌ حَسنٌ؛ لأن النبيَّ ﷺ قال: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[(١)]، فمَن قال: إنَّ من البِدعِ بدعةً حَسَنةً، فإنه يَكونُ مكذِّباً لقولِ الرَّسولِ ﷺ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، وقولِه: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»، فَلا تُوجَدُ بِدْعةٌ حَسنةٌ في الدِّينِ أبداً.

أمَّا مَا سمَّوه من البِدَع الحِسَانِ؛ كَبِناءِ المَدَارِسِ، والرُّبُطِ، وتَأليفِ الكُتب.

فنقول: هَذِه لَيْستْ بِدَعاً، بَلْ هِي مِمَّا حَثَّ الدِّينُ عَليهِ، وهي وَسَائلُ إلى أُمورٍ مَشْروعَةٍ، فقد حثَّ عَلى الإحْسانِ، والعَملِ الصَّالِحِ، وَفِعْلِ الخَيْرِ، وَهَذه كلُّها من وَسَائلِ الخَيْرِ، وَهِيَ مُعِينَةٌ عَلى فعلِ الخَيْرِ. فهِي ليستْ بِدَعاً، وقَدْ جاء بِها الدِّينُ، وحثَّ عَليْها الرَّسُولُ ﷺ، قالَ تَعَالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى

= من قواعده؛ إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثَمَّ بدعةٌ، ولكان العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها أو المخيَّر فيها، فالجمع بين أن تلك الأشياء بدع، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو ندبها أو إباحتها جمعٌ بين متنافيين. أما المكروه منها والمحرم فمُسَلَّم من جهة كونها بدعاً لا من جهة أخرى؛ إذ لو دل دليل على منع أمرٍ أو كراهته لم يُثبِت ذلك كونَه بدعةً؛ لإمكان أنْ يكون معصيةً، كالقتل والسرقة وشرب الخمر ونحوها، فلا بدعةَ يتصور فيها ذلك التقسيمُ ألبتة إلا الكراهية والتحريم حسبما يذكر في بابه.

فما ذكره القرافي عن الأصحاب من الاتفاق على إنكار البدع صحيح، وما قسمه فيها غير صحيح». ا.هـ. بتصرف.

(١) ورد من حديث جابر رضي الله عنه في خطبة النبي ﷺ أنه كان يقول: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، أخرجه مسلم (٤٥) (٨٦٧)، وقد وردت هذه الجملة مختصرة ومطولة من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أحمد في المسند (١/ ٣٩٢، ٣٩٣) وأبي داود (١٠٩٧)، والترمذي (١١٠٥)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ١٠٤، ١٠٥)، وابن ماجه (١٨٩٢)، ووردت في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه. سبق تخريجه (ص ٤٧).

﴿ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وأمَّا قولُه -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا**»[1]، فالمقْصُودُ بِهِ أَنَّهُ: أَحْيا سُنةً قَدْ أُمِيتَتْ، فَتَبِعهُ النَّاسُ فِي ذلك فَله أَجْرُها وَأجرُ مَن اقتدَى بِه فعَمِل بِهَا، فهَذه ليستْ بِدْعَةً حَسَنةً، وإنَّما هِي سُنَّةٌ حَسَنةٌ.

فَتَعْليمُ العِلْمِ النَّافِعِ، وعَمَلُ مَا يُعِينُ عَلى طَلَبِ العِلْمِ مِن فَتْحِ المَدَارِسِ، وإنشاءِ المَعاهِدِ والكُلِّياتِ، وفتحِ الرُّبُطِ لطَلَبَةِ العِلْمِ، هَذا كُلُّهُ مِمَّا يُعِينُ عَلى طَلبِ العِلْمِ، وهو مأمورٌ بِه شَرْعاً، وليسَ من البِدعِ.

وَأَمَّا الأُمورُ المبتَدَعةُ فِي غَيرِ الدِّينِ، كَصِناعةِ الطَّائراتِ والسَّيَّاراتِ، والمَراكِبِ البَحْرِيَّة، فَهذه أمورٌ مُباحةٌ وليسَتْ من الابْتِدَاعِ في الدِّينِ، والله -جلَّ وَعلا- يَقولُ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، لأجلِ منافِعِكُم ومَصالِحِكم، فهَذِه لا تَدْخلُ في العِباداتِ، لكنْ قد يُستعانُ بِها لأَداءِ العِبادَةِ: فنَركَبُ السَّيَّارَةَ للحَجِّ، أو لِصلةِ الرَّحمِ، أو تَحصِيلِ المُباحاتِ، وَنَركبُها للتِّجارة، وللنُّزهَةِ، وَهَذه كلُّها من مَنافِعِ السَّماواتِ والأَرْضِ التي أباحَها الله لنَا، فليست بدعة؛ لأنها ليستْ مِن الدِّين، بل هي من العاداتِ والمُباحاتِ، فَلا نسمِّيها بِدعَةً، إلا إنْ كَان من ناحيةِ اللُّغةِ؛ لأنَّها شَيءٌ جَديدٌ، وَلِكَونِها ظَهَرَتْ فِي وَقتٍ، ولمْ تَظهرْ فيمَا قبلَه، حيثُ قَدِر النَّاسُ عَليها وكَانُوا من قبلُ لَا يَقْدِرون عَليها.

فينبَغِي مَعْرِفةُ هَذه الأمورِ؛ لأنَّ أهلَ الضَّلال يُلَبِّسونَ على النَّاسِ، ويَقولون:

---

(١) أخرجه مسلم (٦٩) (١٠١٧) من حديث جرير بن عبدالله رضي الله عنه.

هل كلُّ شَيءٍ بِدعةٌ؟! فَنقولُ: لا، لَيْسَ كُلُّ شَيءٍ بِدعةٌ، بَل البدعُ هِي مَا أُحْدِثَ في الدِّينِ ممَّا ليسَ منه، وليسَ له دليلٌ من كِتاب الله، أو سنَّةِ رسولِهِ ﷺ. أمَّا مَا عَداها فَليس بِبدعَةٍ، وإنَّما هو ممَّا أباحَ الله لعبادِهِ. ففَرقٌ بينَ هَذا وَهَذا.

وقَولُ النَّاظِمِ -رحمه الله تعالى-: (لَعَلَّكَ تفْلحُ):

يَعنِي: إذا أَردتَ الفَلاحَ، وهُو السَّعادةُ في الدُّنيا والآخِرةِ فتَمسَّكْ بحبلِ الله، واتَّبعِ الهُدى، هَذا هو سَبيلُ الفَلاحِ. والفَلاحُ هو: كَثْرةُ الخيرِ ونَيْلُ السَّعادةِ، قَال تَعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون: ١، ٢]، إلَى قولِه تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١١﴾ [المؤمنون: ٩-١١]، فَهذِه هِي أسبابُ الفَلاحِ.

فإِذَا كُنتَ تُريدُ الفَلاحَ فَعَليكَ بِهذِهِ الأُمورِ الثَّلاثَةِ:

١- تَمَسَّكْ بِكِتابِ اللهِ.

٢- واتَّبِعِ الهُدَى.

٣- وتَجَنَّبِ البِدَعَ.

فإنْ أخْللتَ بِواحدةٍ من هَذهِ الثَّلاثِ فإنَّك تخسَرُ وَلا تُفْلِحُ أبداً، قَال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]، فَضِدُّ الفَلاحِ: هُوَ الخَسَارُ -والعِياذُ باللهِ- وَلَمْ يَخسَروا الأَمْوالَ، بلْ خَسِروا أنفسَهم. وكَونُ الإنسانِ يَخسَرُ نفسَه هَذا أشدُّ أَنْواعِ الخَسَارِ -والعِياذُ بِالله- ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ

ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٥﴾﴾[الزمر: ١٥].

وَقَولُه: (لَعَلَّكَ):

هذا رَجاءٌ؛ لأن العَقيدةَ الصَّحيحَةَ أَلَّا نَجْزِمَ لأحدٍ بِفلاحٍ إلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ رَسولُ الله ﷺ، أَو جَاء في القُرآنِ أنَّه من أهلِ الفَلاحِ، أمَّا مَنْ لَمْ يأتِ فِي الكِتابِ أو السنَّةِ تَعْيينُهُ أَنَّهُ من المُفلِحينَ، فَإِنَّنا لا نَجزِمُ له بِالفلاحِ، ولكنْ نَرجُو للمُحْسِنِ، ونَخَاف على المُسِيء، وَأَيْضاً المُسلِمُ لا يَغترُّ بِعَملِه.

فمَعنى قولِه: (لَعَلَّكَ تفْلِحُ): أي لا تَغْتَرَّ بِعَملِكَ، ولكنْ عَليكَ أَنْ تأتيَ بالأعمالِ الصَّالحةِ، وتَرجُو الله أنْ يَجعلَكَ من المفُلِحين، ولا تَعتمِدَ عَلى الرَّجاء فحسْبُ بِدُونِ عَملٍ؛ لأنَّ هَذه طَريقةُ الضَّالين، وَهَذا هُو الرَّجاءُ المذمومُ، والرَّجاءُ المَحمودُ هو الذي يَكونُ مَعهُ عَملٌ صَالحٌ. فَتعملُ السَّببَ وَتَرجُو من الله عزَّ وجلَّ.

٢- ودِنْ بِكِتَابِ اللهِ والسُّنَنِ الَّتِي أَتَتْ عَنْ رَسُولِ الله تَنْجُو وَتَرْبَحُ

الشرح:

قول الناظم -رحمه الله تعالى-: (وَدِنْ): يعني: اتَّبعْ فِي دِينك كِتابَ اللهِ، واتَّبعْ سُننَ الرَّسولِ ﷺ، فاجعلْ عملَك مَأخُوذاً مِنْ كِتابِ الله، ومِنْ سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، ليسَ مَاخوذاً عَن الأَهواءِ والبِدعِ والمُحدَثاتِ.

قولُه: (والسُّنَنِ): جَمعُ سُنةٍ، وهِي طريقةُ الرَّسُولِ ﷺ القَائِلِ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»[1]،أيْ: طَريقَتِي.

وَأمَّا عِندَ المُحَدِّثِينَ وَفِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ، فالسنَّةُ: هي مَا ثبتَ عن النبيِّ ﷺ من قَولٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تقريرٍ أَوْ صِفَةٍ.

فلَها إطلاقٌ عامٌّ، وهي الطَّريقةُ التي كَان عليها الرَّسُولُ ﷺ.

وإطْلاقُها الخاصُّ هُو تَفصِيلُ المُحدِّثينَ.

وهَذا فِيه أنَّه لا بدَّ من الاحتِجاجِ بالسنَّة بعدَ القُرآنِ، فالسنةُ هي المَصدرُ الثَّاني من مَصادِرِ الإِسلام بعدَ القُرآنِ الكَريمِ.

وأُصُولُ الاسْتدلالِ عند الأُصوليِّينَ منها مَا هُو مُتَّفَقٌ عَليه، ومِنها مَا هُو مُختَلَفٌ فيه، لكنَّ المتَّفق عَليهِ أربعةُ أُصولٍ:

الأَصلُ الأَوَّلُ: القُرآنُ الكَريمُ.

الأَصلُ الثَّاني: السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ؛ لأَنَّها الوحيُ الثَّاني بعدَ القُرآنِ، والله

(١) سبق تخريجه (ص٤٧).

-جلَّ وَعَلا- يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧]، ويقول -جل وعلا-: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]، هَذا هو الأصْلُ الثَّاني، وهُو سُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وهو ﷺ كَما وصفَه ربُّه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٣، ٤]؛ ولِهَذا يَصِفُها العُلماءُ بالوحْي الثَّاني بعدَ القُرآنِ الكَريمِ.

فَما صَحَّ عَن رَسُولِ الله ﷺ وَجب عَلينا أخْذُه واتِّباعُه والعَملُ به، سَواءً كانَ مُتواتِراً أو آحاداً، خِلافاً للمُبتدِعَة الذين يُنكِرونَ السنَّة، ويَقُولونَ: يَكفِينا العَملُ بالقُرآنِ!

ومِن المعْلومِ والمقرَّر أنَّ العَملَ بالسنَّةِ من العَملِ بالقُرآنِ؛ لأن الله -جلَّ وعَلا- يقولُ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧]، وهَؤلاء يَقُولونَ: يَكفينا القُرآن!

وقال -جلَّ وعَلا-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠].

وَقَال تَعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور:٥٦].

فَهؤُلاء كَذبوا في قَولِهمْ: نَعملُ بالقرآن! فهم لم يَعمَلوا بالقُرآنِ، لمَّا عَطَّلوا السنَّةَ.

وأيضاً فالقُرآنُ فيه مُجمَلاتٌ، والسُّنةُ هي التي تُبيِّنُها وتفصِّلُها، واللهَ -جلَّ وعلا- يَقولُ لنبيِّه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فالسنةُ لها ارتِباطٌ وثِيقٌ بالقُرآنِ؛ لأنَّها بيانٌ له وتوضِيحٌ، وَهي تَفْصِيلٌ لمُجمَلِهِ، وتقْييدٌ لمُطْلَقِهِ. وقد يُنسَخُ القُرآنُ بالسنَّةِ، والسنَّةُ بالقُرآنِ، والقُرآنُ بالقُرآنِ والسنةُ

بِالسنَّةِ، فلا بدَّ من هذه المطالب العظيمة.

وبهذا يُعلم منزلة السنة من القُرآن ومكانتها في الإسلام.

وَهَؤُلاءِ الذينَ يُعرِضُونَ عَن السنَّةِ قد أَخبَرَ عنهم النَّبيُّ ﷺ، وَحذَّرَ منهم؛ فقال: «أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ! أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله مِثْلُ مَا حَرَّمَ الله»(١).

وكَذَا قولُه ﷺ: «أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» يعني: السنةَ.

وَقال تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[النساء: ١١٣].

وقال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، فالكتابُ هُو القُرْآنُ، والحِكْمةُ هِي السنَّةُ.

فَالسنَّةُ لا بُدَّ مِنْها، وَهي الأَصْلُ الثَّاني من أُصُولِ الأَدلَّةِ المُجْمَعِ عَليها.

ولا عِبرَةَ بِخلافِ هَؤلاءِ الذينَ يُعرِضونَ عَنها؛ لأَنَّهم إمَّا خَوارِجُ، أو جُهَّالٌ، أو مُتَعَالِمُونَ، أو لهم أَغْراضٌ سيِّئةٌ يُريدونَ إِطفاءَ الدينِ شيئاً فشيئاً، فلا يُعتدَّ بِخِلافِهِم، وَلا يُنظَرُ إلى قَولِهِم، بلْ يُؤخَذُ بِالسنَّةِ الصَّحيحَةِ: سواءً فِي الفُروعِ أو فِي الأُصولِ.

ولا يُعتدُّ بقولِهِم: أَخبارُ الآحَادِ لا يُؤخَذُ بِها فِي العَقائدِ إنَّما يُؤخَذُ بها في الفُروعِ؛ لأَنَّها أَدِلَّةٌ ظَنِّيَّةٌ!!

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وأحمد (٤/ ١٣١)، وابن حبان (١/ ١٨٨) من حديث المقدام بن معد يكرب، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٨٣).

نَقولُ: ظنيةٌ عِندَكم، أمَّا عندَ أهلِ الإيمانِ فهي ليستْ ظَنِّيةً، بل هي تُفيدُ اليقينَ، مَا دَامتْ صحَّتْ عن رَسُولِ الله ﷺ، فهي تفيدُ العلمَ، وليستْ ظَنِّيَّةً، فيُؤخذُ بِهَا في العَقَائِدِ والمُعاملاتِ، وفِي غيرِهَا.

الأَصْلُ الثَّالثُ: الإجمَاعُ، ودليلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]، وقولُه -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**لَا يَجْمَعُ الله أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ**»[(١)]، فالإِجماعُ القَوليُّ حُجَّةٌ قَاطِعةٌ، أمَّا الإِجماعُ السُّكوتِيُّ فإِنَّهُ حُجَّةٌ ظنيَّةٌ؛ لأَنَّه قد يَكونُ هُناك مُخالِفٌ ولمْ يَتبيَّنْ، ولكنْ إذا قَالَ العُلماءُ كلُّهم قَولاً وأَجمعوا عليهِ، ولم يُخالِفْ فيه أحدٌ، فهو حُجَّةٌ قَاطِعةٌ.

الرَّابِعُ: القِياسُ: وهو إِلحاقُ الفَرْعِ بالأَصلِ فِي الحُكمِ لِعلَّةٍ تَجمَعُ بينَهما. وهو مَا يُسمُّونَه «**قياس العلَّة**»، وقد قَال به جُمهورُ أهلِ العلمِ، وأنكرَه الظَّاهريةُ، وبعضُ الحَنابِلةِ، وطَوائفُ قليلةٌ من أهْلِ العلمِ، ولكنَّ جمهورَ الأمَّةِ على القَول بالقِياسِ، وهُو دليلٌ صَحيحٌ إذا توفَّرت شروطُه المَذكورةُ في كُتبِ الأُصولِ.

تَبقَى عدَّةُ أُصولٍ مثلُ: قَولِ الصَّحابيِّ، ومثلُ: استِصْحَابِ الأَصْلِ، هَذه أمورٌ اختَلَفَ العُلماءُ فيها، والخِلافُ فيها قويٌّ.

أمَّا الخِلافُ في القِياسِ فهُو خِلافٌ ضَعيفٌ، والجُمهورُ عَلى الاحتِجاجِ

---

(١) هذا الحديث ورد عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: أبو مالك الأشعري عند أبو داود (٤٢٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٤٠)، وابن عمر عند الترمذي (٢١٦٧)، وقال: (غريب من هذا الوجه)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٠٠)، وأنس عند ابن ماجه (٣٩٥٠).

بِالقِياسِ ولكنَّ الإمامَ أحمد يقولُ: (القياسُ يُذهَبُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ)[١]، مثلُ الميتةِ، حيثُ يُذهَبُ إليها عندَ الضَّرورةِ، فإذا وُجِدَ النصُّ في كتابِ الله أو سنَّةِ رسُولِهِ ﷺ فلا حَاجةَ إلى القياس، فإنْ لم يُوجدْ يُذهبُ إلى القِياسِ من بابِ الضَّرورةِ.

فقولُ النَّاظِمِ -رحمَه الله تعالى-:

ودِنْ بِكِتَـابِ اللهِ والسُّنَـنِ الَّتِي   أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَنْجُو وَتَرْبَحُ

يعني: اجعلْ دِينَكَ مَأخُوذاً عن كتاب الله -عزَّ وجلَّ- وسنةِ رسُولهِ ﷺ، وهي الأحاديثُ الصَّحيحةُ، أمَّا ما جاءَ عن غيرِهِ: فيُنظرُ فيه، فإنْ وَافق الكِتابَ والسنَّة أُخِذَ به، وإنْ خَالفَ الكِتابَ والسنَّةَ فإنَّه يُردُّ على صَاحِبِهِ. والأئمةُ يُوصونَ بهذا.

يقولُ الإمامُ الشَّافِعيُّ -رحمه الله تعالى-[٢]: (إذا خَالفَ قَولي قولَ رَسُولِ الله ﷺ فَخُذوا بقولِ رسُولِ الله ﷺ، واضْرِبُوا بقولي عُرْضَ[٣] الحَائطِ).

---

(١) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٠٤)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٧٧).

(٢) انظر أقوال الأئمة في الحث على الأخذ بالحديث ونبذ ما خالفه من الأقوال والآراء في: «قواعد التحديث» للقاسمي (ص٢٧٣) ط. دار الكتب العلمية، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٥) و«الرد على الأخنائي» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٨٥) ط. المطبعة السلفية، و«الصارم المسلول» له (١/ ٣٠٦) ط. دار ابن حزم، بيروت، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (٣/ ٢٨٧) ط. دار الجيل، و«تيسير العزيز الحميد» (ص٥٦٣) ط. مكتبة التراث الإسلامي.

(٣) عُرْض الحائط: بضم العين وسكون الراء المهملتين، أي: جانبه ووسطه، كذا قال الحافظ في «فتح الباري» عند شرحه لحديث أنس أن النبي ﷺ قال: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ آنِفاً فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ**» كتاب (٩) مواقيت الصلاة، باب (١١) وقت الظهر عند الزوال رقم (٥٤٠)، (٢/ ٣٠).

ويقولُ الإمامُ مالكٌ -رحمهُ الله تعالى-: (**كُلّنا رَادٌّ ومَردودٌ عَليه إلّا صاحبَ هذا القبر**).

يعني رسولَ الله ﷺ؛ لأنّه كان يُدرِّسُ في المسجد النبوي، فيقول: (**إلا صاحب هذا القبر**)، فالرسولُ لا يُردُّ عليه أبداً، وإنما يُقبَل قولُه عليه الصَّلاة والسَّلامُ، أمَّا غيرُه فإنْ وافَق الكِتابَ والسنَّةَ أُخِذَ بِهِ وإنْ خالف يُردُّ.

والإمامُ أبو حنيفة وهو أول الأئمة الأربعة -رحمهم الله تعالى- يقول: (**إنْ جَاءَ الحَدِيثُ عن رَسولِ الله ﷺ فَعلى الرَّأسِ والعَينِ، وإذَا جَاء الحَديثُ عن أصْحابِ رَسُولِ الله ﷺ فعلى الرَّاسِ والعَينِ، وإذا جَاء الحَدِيثُ عَن التَّابِعينَ فهُم رجالٌ ونحنُ رجالٌ**). يعني: الذي جاءَ عن غيرِ الله ورسُولِه وأَصحابِه يُنظرُ فيه، ولو كَان مَن جاءَ عنه من أفضلِ النَّاسِ، ولو كانَ من التَّابعينَ: فإنْ وافقَ الكِتابَ والسنةَ أَخذنا به، وإنْ خالفَ تركناه.

وقال الإمامُ أحمدُ -رحمه الله تعالى-: (**عَجِبْتُ لقومٍ عَرفوا الإسْنادَ وصحَّته يَذهبونَ لرأي سفيانَ**)! [أي: سفيان الثوري الفقيه الإمام الجليل]، قال: والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

فلا يَجوزُ أخذُ قول الفقيهِ مَهما بلغَ من الفِقه والعِلْمِ إلّا إذا كانَ مبنيّاً على دليلٍ صَحيحٍ، أمّا إنْ كَان مُخالِفاً للدَّليلِ فلا يُؤخَذُ به؛ لأنه لا قولَ لأحدٍ مع قولِ الرَّسولِ ﷺ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات: ١].

[عَقِيدَةُ السَّلَفِ فِي كَلَامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ]

٣- وَقُلْ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ كَلامُ مَلِيكِنَا
بِذَلِكَ دَانَ الأَتْقِيَاءُ وَأَفْصَحُوا

الشرح:

مِن عَقيدةِ أَهلِ السُّنةِ والجَماعَةِ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ ومَن تَبِعَهم: أنَّهم لا يَشُكُّون بأنَّ القُرآنَ كَلامُ الله حَقيقةً، تكلَّم الله به -سبحانه وتعالى- وَأوحاه إلى جِبريلَ عليه السلام، فسَمعهُ جِبريلُ من الله، ونزل بِه إلى محمَّدٍ ﷺ، وبلَّغه مُحمدٌ ﷺ إلى الأُمَّة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

﴿لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي: تكلَّم به ونَزَل من عندِه -سُبحَانه وتَعالى-.

﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾: وهو جِبْرِيلُ المُوكَّلُ بالوحْي.

﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾: هَذا خِطابٌ للرَّسُولِ ﷺ بأنه تلقّاهُ عن جبريلَ.

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾: لغةُ القُرآنِ أنَّه عربيٌّ، وهي أفصحُ اللُّغاتِ.

وقال -سبحانه وتعالى-: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾ [التكوير: ١٩]، يَعني: جِبريلَ عليه السَّلام.

﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ﴾[التكوير: ٢٠]: وهُو الله -سبحانَه وتَعالى-.

﴿مَكِينٍ﴾[التكوير: ٢٠]: يعني: جِبريلَ عليه السَّلام، أعطاهُ الله قوةً، وأعطَاه الله مَكانةً وقُرباً منه -جَلَّ وعلا-.

﴿مُطَاعٍ ثَمَّ﴾ [التكوير: ٢١]: تُطِيعهُ المَلائِكَةُ.

﴿أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١]: أمينٌ على وحْي الله عَزَّ وجلَّ.

هذه أوصافُ جِبريلَ عليه السَّلام، فهو أمينٌ على وحْي الله، لا يَزيدُ فيه ولا يَنْقُصُ، وإنما يُبلِّغُه كَما تحمَّله عن الله جلَّ وعَلا.

ثم قال: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم﴾: يعني محمداً ﷺ، ﴿بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢]: كَمَا يَقولُه المُشرِكُون، نفَى عنه الجُنونَ.

﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾: أيْ: رَأى جِبريلَ -عليه السَّلامُ- عَلى صُورته المَلَكِية، رَآه فوقَه بِبطحَاءِ مكَّةَ[1].

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٢)، قال زر بن حبيش في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝﴾ [النجم: ٩، ١٠]: حدثنا ابن مسعود رضي الله عنه: (أنه رأى جبريلَ له ستمائة جناح)، ورواه مسلم (٢٨٠) (١٧٤)، ورواه البخاري أيضاً (٣٢٣٥) من حديث عائشة قالت: (ذاك جبريل كان يأتيه في صورة الرجل وإنما أتى هذه المرة في صورته التي هي صورته فسد الأفق)، ورواه مسلم (٢٨٧) (١٧٧) (٢٩٠).

قال ابن كثير: «وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾ يعني: ولقد رأى محمد جبريل الذي يأتيه بالرسالة عن الله -عز وجل- على الصورة التي خلقها الله عليها له ستمائة جناح ﴿بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾ أي: البين، وهي الرؤية الأولى التي كانت بالبطحاء، وهي المذكورة في قوله: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝﴾» انظر «تفسير ابن كثير» (٩/ ١٣٠) ط. المنار.

﴿بِٱلْأُفُقِ﴾[التكوير: ٢٣]: يَعني: عَنَانَ السَّماءِ، رآهُ رُؤيةَ عِيَان.

ثم قال -جلَّ وعَلا-: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣]: أي: رأى محمدٌ ﷺ جِبريلَ عَلى صُورتِه مَرةً ثانيةً عند سِدرة المُنْتَهى ليلةَ المِعْراج[1]. فنبيَّنا محمدٌ ﷺ رأى جِبريلَ على صُورتِه التي خَلَقَه الله عَليها مرَّتين: مرةً في مَكَّة، ومرةً في المَلأ الأَعْلى عند سِدْرةِ المُنْتَهى، ومَا عدا ذلك فإنَّ جِبريلَ يأْتي إلى محمَّدٍ ﷺ في صُورةِ رَجلٍ، وعِنْدَهُ أَصْحابُه يَرونَه رَجُلاً؛ لأَنَّهم لا يُطِيقُونَ رُؤيتَه عَلى صُورتِه المَلَكيَّةِ.

فَهذا توثيقٌ لسندِ القُرآنِ الكَريمِ، أنَّه تلقَّته أمةُ مُحمَّدٍ ﷺ عن محمَّدٍ عَن جِبريلَ عن الله عزَّ وجلَّ، فهُو كَلامُ الله.

وأمَّا إضَافتُه إلى المَلَك في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾ [التكوير: ١٩]، وإضَافتُه إلى محمَّدٍ ﷺ في قَولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١] فَهي إضَافةُ تَبليغٍ، فَمحمَّدٌ ﷺ وجِبريلُ -عليه السَّلام- كِلاهُما مُتحمِّلٌ ومبلِّغٌ لكَلامِ الله.

---

(١) روى مسلم (٢٨٠) (١٧٤) في الإيمان باب في ذكر سدرة المنتهى: قال زر بن حبيش عن ابن مسعود رضي الله عنه: (مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ) قال: رأى جبريل -عليه السلام- له ستمائة جناح.

وروى أحمد حديث ابن مسعود مرفوعاً (١/ ٤٦٠) قال ابن مسعود في هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾﴾: قال رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُ جِبْرِيلَ وَلَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ، يَنْتَثِرُ مِنْ رِيشِهِ التَّهَاوِيلُ: الدُّرُّ وَاليَاقُوتُ». قال ابن كثير: إسناده جيد قوي.

ورواه أحمد (١/ ٤٠٧) من طريق أخرى مرفوعاً بلفظ: «رَأَيْتُ جِبْرِيلَ عَلَى سِدْرَةِ المُنْتَهَى وَلَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ». قال ابن كثير: إسناده جيد.

والكَلامُ إنَّما يُضافُ إلى مَن قالَه مُبتدِئاً، لا إلى مَن قالَه مُبلِّغاً مُؤدِّياً[1]؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يكونَ الكَلامُ من ثلاثةٍ، فالله أخبرَ أنَّه كلامُه. وأضافَه إلى الرَّسُولِ المَلَكي، وإلى الرَّسُول البَشَري من باب إضافةِ التَّبليغِ فَحَسْب، وهو كَلامُ الله ابتداءً، وهُو كلامُ جِبريلَ ومحمَّدٍ ﷺ تبليغاً عن الله عزَّ وجلَّ.

لا يَشكُّ المُسلِمونَ في هَذا، أنَّه كَلامُ الله، منزَّلٌ غيرُ مَخلوقٍ، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الزمر: ٢]، وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ١]، وقال تعالى: ﴿مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

والله -جَلَّ وعَلا- وَصَفه بأنَّه كلامُه، فقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ١٥]، فوصَفَه بأنَّه كلامُه، وأنَّه هو الذي أنزَله.

أَمَّا الأشاعِرةُ فيَقولونَ: إنَّه مَكْتُوبٌ في اللَّوحِ المَحْفوظِ، وإنَّ جِبْريلَ أخذه من اللَّوح المَحْفوظِ، ونَزلَ به عَلى مُحَمَّدٍ ﷺ!

وهَذا قولٌ بَاطِلٌ؛ فإنَّ جِبْريلَ لمْ يأخُذْه عَن اللَّوحِ المَحْفُوظِ، وإنَّما أخذَه عن الله عَزَّ وَجلَّ. نعمْ هو مَكتوبٌ في اللَّوحِ المَحْفوظِ، قال تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾ [الزخرف: ٤]، يعني: القُرآنَ، فهو مَكتوبٌ في اللَّوحِ بلا شكٍّ، ولكنَّ جِبريلَ لم يأخذْه عن اللَّوحِ -كما تقولُه الأشَاعرةُ- وإنَّما أخذَه عن الله جلَّ وعَلا، فينبغي معرفةُ هذا؛ لأنَّ هذا مذكورٌ في عَقائِد الأشاعرةِ، وقد ردَّ الشيخُ محمدُ بنُ إبراهيمَ -رحمَه الله- على هذا القولِ في رسالةٍ مطبوعةٍ -وهي

---

(١) انظر: الواسطية (ص١٣٦) بشرح المؤلف حفظه الله، ط. مكتبة المعارف بالرياض.

أيضاً مع فتاواه- سمَّاها: «الجَوابُ الوَاضِحُ المُسْتقِيمُ فِي كَيفيَّةِ نُزولِ القُرآنِ الكَريمِ»[١]، ردَّ على هذا القَولِ وأَبْطَلَهُ؛ لأنَّ القولَ: بأنَّه أخذَه من اللَّوح المَحفوظِ وَسيلةٌ إلى أنَّ الله خلقَه في اللَّوحِ المَحفُوظِ، كمَا تقُولُهُ الجَهْمِيَّةُ، فهَذا مأخوذٌ من قول الجَهميَّةِ، وهو قولٌ باطلٌ يجبُ التَّنبيهُ عَليهِ.

واللهُ -جلَّ وعَلا- من صفاتِه الفِعليَّةِ أنَّه يتكلَّمُ؛ كمَا أنَّه يَخلُقُ ويَرْزُقُ ويُحْيي ويُميتُ ويُدبِّرَ وَيشاءَ ويُريدُ، فهُو -سُبحانَه وتَعالى- يتكلَّم كَلاماً يليقُ بجَلاله كسَائر صِفاتِه، يتكلّمُ متَى شاءُ بمَا شاءَ إذا شاءَ.

وكَلامُه قَديمُ النَّوعِ حَادثُ الآحادِ، بمعْنى: أنه يتكلَّمُ إذا شاءَ: يَتكلَّمُ بالقُرآنِ وقتَ نُزولِه، ويُكلِّم جِبريلَ، وكلَّم مُوسَى، وكلَّم نبيَّنَا محمَّداً ﷺ ليلةَ الإسْراءِ، وقبلَ ذلك كلَّم آدمَ عَليهِ السَّلامُ، ويتكلَّمُ يومَ القِيامَة، فيُحاسِبُ النَّاسَ، ويُكلِّم المُؤمنينَ في الجنَّةِ ويُكلِّمونَه، فهو يتكلَّم بكَلامٍ قَدِيمِ النَّوعِ لا بِدايَةَ له كَسائِرِ صِفاته، حَادثِ الآحَادِ.

وسائِرُ الكُتبِ المُنَزَّلةِ عَلى الأنْبياءِ كلُّها كَلامُ الله -جلَّ وعَلا- ومنْها القُـرآنُ الكَريمُ، الذي هُو أعظَمُها، الذي جعلَه اللهُ مُهيمِناً عَليْها، فهُو كَلامُـه -جلَّ وعَلا- حَقِيقةً لا مَجازاً، مُنَزَّلٌ منْه غيرُ مَخلوقٍ. هَذا مَذهبُ أهلِ السنَّةِ والجَماعةِ، ويُصرِّحونَ بهَذا.

والمُسلِمونَ في زمنِ الصَّحابة ليس عنْدهم شَكٌّ فِي هَذا، وإنَّما لمَّا ظَهرتِ

---

(١) انظر: مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ١٤٩) رقم (١٥٩) وهي ردٌّ على السيوطي في كتابه «الإتقان».

الجَهْميَّةُ وقَالوا: القُرآنُ مَخلوقٌ، وكَذلكَ لمَّا ظَهرتِ المُعتزِلَةُ والأشاعِرةُ ومُشتقَّاتُهم، ردَّ عليْهم أهلُ السنَّة وبيَّنوا أنَّ القُرآنَ مُنزَّلٌ غيرُ مَخلوقٍ، إبْطالاً لقولِهم؛ لأنَّه إذا قِيلَ: إنَّ القُرآنَ مَخلوقٌ، فمَعناه أنَّ اللهَ لا يَتكلَّم، والذي لا يَتكلَّم لا يَكونُ إلهاً؛ كَما قال إبراهيمُ -عليه السَّلامُ- لأبيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، فالَّذِي لا يَسمعُ وَلاَ يُبصِرُ جَمادٌ، وفِي الآيةِ الأُخرى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، لا يُكلِّمهمُ لأنه جَمادٌ، فدلَّ عَلى أنَّ الذي لا يَتكلَّمُ ليسَ بإلهِ؛ وكَما قالَ في الآيةِ الأُخرى: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾، يعني: لا يكلمهم ﴿وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾ [طه: ٨٨، ٨٩]. و(أَنْ) هَذه ليْستِ المَصدريَّةُ، بَل هِي المُخفَّفةُ مِن الثَّقيلةِ، والأصْلُ (أَنَّهُ لاَ يَرجِعُ)، ولذلك صَار الفعلُ مَرفوعاً بعدَها.

فالحَاصِلُ: أنَّ الذي لا يتكلَّم لا يَصلُح للرُّبوبيَّةِ والإلهيَّةِ؛ لأنَّه نَاقِصٌ، كيفَ يَأمُرُ، وكيـفَ ينْهى، وكيفَ يُدبِّرُ وهُو لا يتكلَّم؟! هَذا تَعجيزٌ للهِ -عزَّ وجلَّ- واللهُ -جَلَّ وعَلا- يقولُ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، ويقول: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ﴾ [لقمان: ٢٧]، فَكلِماتُ الله التِي يَأمرُ بِها وينْهَى ويُدبِّر -دَائِماً وأبداً- لا تُحْصَى ولا تَكتُبها البِحارُ وأَقْلامُ الدُّنيا.

والجَهميةُ يقولونَ: كَلامُ اللهِ مَخلوقٌ!

فهَذا فيهِ وصفُ اللهِ بالعَجْزِ، وأنّه لا يتكلَّمُ ولا يَأمرُ ولا ينْهَى.

وفيه -أيضاً- أنَّ هَذا القُرآنَ ليسَ كَلامَ الله.

مَع أنَّ القُرآنَ هو الأصْلُ الأوَّلُ من أُصُولِ الأدلَّةِ، فإذا كانَ ليسَ كَلامَ الله فكَيفَ يُستَدلُّ به؟!

وهِي دَسيسةٌ يَهوديَّةٌ؛ لأنَّ أصلَ مَذهبِ الجَهميَّةِ مَأخوذٌ عَن اليَهودِ؛ كمَا ذكرَ شَيخُ الإِسلامِ -رحمه الله تعالى- في رسالتِه الحَمويَّةِ[1]. أنَّه مَأخوذٌ عن اليَهودِ. ولَيسَ هَذا بغَريبٍ عَلى اليَهودِ -لعنَهم اللهُ- الذين حرَّفُوا كَلامَ اللهِ وبدَّلُوا وغيَّروا، فهَذه دَسِيسةٌ من اليَهودِ ليُبطِلوا القُرآنَ الذي بأيدي المُسلمينَ، فهذا مَذهبٌ خَبيثٌ؛ ولهَذا انبرَى الأئمةُ إلى ردِّه وإبطَالِه، وبيانِ أنَّه زيفٌ مَدسوسٌ.

أمَّا مَن يَقولُ: إنَّ مسألةَ القَولِ بخَلْقِ القُرآنِ لا تَحتاجُ إلَى هَذا الاهتِمامِ؛ لأنَّها من فُضولِ الكَلامِ -كَما يَقولُه بَعضُ المُتحذْلِقينَ من الكتَّابِ المُعاصِرينَ، ومَن يتسمَّى بالعلم- فهَذا قولٌ باطلٌ، وهَذا تَهوينٌ من مَسألةٍ خَطِيرةٍ لا يَنبغِي التسَاهُلُ فِيها، فليسَ هِي من فُضُولِ الكَلامِ.

وهَذا الكَلامُ تَسفِيهٌ للأئمةِ الذينَ اهتمُّوا بردِّها، وَعُذِّبَ مَن عُذِّب بِسَببِها كالإمامِ أحمدَ، وَقُتلَ مَن قُتلَ منْهم فِي ردِّها، ثم يأْتي مَن يَقولُ: هَذِهِ مَسألةٌ تافِهةٌ ولا تتحمَّل كلَّ هَذا!

فَهَذا إمَّا أنْ يكونَ جَاهِلاً لا يَدرِي عَن شَيءٍ، وإمَّا أنَّه مُتجاهِلٌ مُبطِلٌ يُريدُ ألا

---

(١) انظر: الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٣٢-٢٣٥) ط. دار الصميعي.

يُردَّ عَلى الجَهميَّة والمُعتزِلةِ والأشَاعرةِ.

وبَعضُهم يَقولُ: النَّاسُ أحْرارٌ، لا تُحجِّروا عَليهِم حُرِّيةَ القَولِ وحُرِّيَّةَ الكَلمةِ! يعنِي: لا تردُّوا الباطلَ، ولا تُبيِّنوا الحقَّ، كلٌّ له كَلامُه، وكلٌّ له قولُه! فعَلى هَذا تكونُ الدُّنيا فَوْضى.

فَينبغِي التَفَطُّنُ لهَذهِ الدَّسائِسِ، وهَذه الشُّرورِ التي تُحاكُ ضِدَّ المُسلِمين.

قولُ النَّاظِم -رحمه الله تعالى-: (**وَقُلْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ**): هَذا ردٌّ على الجَهميَّةِ ومَن قَال بقَولهم.

وقولُه: (كَلامُ مَليكِنَا): المَليكُ هو المَلِكُ، واللهُ -جَلَّ وَعَلا- هو المَلِكَ، قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [الملك: ١]، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٦﴾ [آل عمران: ٢٦] فاللهُ -جلَّ وعَلا- هو مَالِكُ المُلكِ، وأمَّا المُلوكُ من بَنِي آدمَ فإنَّما مُلكُهم عَارِيةٌ: يُؤتِيها اللهُ مَنْ يَشاءُ مِنهم، ثُمَّ يَنْزِعُها مِنهم ويُعطِيها للآخر، فهُو من بابِ التَّداوُلِ. أمَّا المُلكُ الثَّابتُ الدَّائمُ الذي لا يَزولُ فهُو مُلكُ اللهِ جَلَّ وعَلا، وحِينَ تقُومُ السَّاعةُ يقولُ اللهُ -جَلَّ وعَلا-: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ﴾: فَلا أحَدَ يُجِيبُ، ولا أَحَدَ يتكلَّم، فلَو كَانَ لأحدٍ دَعوىً لَقالَ: المُلكُ لِي، ثُمَّ يُجِيبُ اللهُ -جَلَّ وعَلا- نفسَه فيقولُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، وَلا أحدَ يُعارِضُ فِي هَذا، فالمُلكُ للهِ -جَلَّ وعَلا- وإنَّما يَهَبُ مَن يشاءُ شَيئاً مِن المُلكِ مدَّةً محدَّدةً، ثم إمَّا أنْ يَموتَ، أَو يُؤخذُ منهُ المُلكُ ويُنزَعُ بالقوَّةِ.

قولُ النَّاظِمِ -رحمه الله تعالى-: **(بِذَلِكَ)**: أي: بأنَّ القُرآنَ غيرُ مَخلوقٍ.

قولُه: **(دَانَ الأَتْقِياءُ)**: يَعنِي: اعتقدَ الأتقياءُ مِن الأئمةِ هَذا القَولَ.

قولُه: **(وَأَفْصَحُوا)**: أي: أظهَروهُ للنَّاسِ، وقَالوا: القُرآنُ مُنزَّلٌ غيرُ مَخلوقٍ. لم يَسْكُتُوا ويقولوا: هَذه آراءٌ، وتَركوا النَّاسَ عَلى حريَّةِ الكَلِمةِ، وحُرِّيَّةِ الرَّأي، بلْ إنَّهم أفصَحوا غايَةَ الإفْصاحِ، ونَاظَروا وجَادَلوا، وألَّفُوا وكتَبوا في ردِّ هَذا القَولِ؛ لخُطورتِهِ وشَناعَتِه، ولمِا فيهِ من تَنقُّصٍ للهِ -عزَّ وَجَلَّ- فلا يَسعُ أهلَ العلمِ أنْ يسْكُتوا عنْ هَذا القَولِ أو يَتَساهَلوا فِيهِ.

[قَولُ الوَاقِفةِ فِي القُرآنِ]

٤ - وَلا تَكُ فِي القُرْآنِ بِالْوَقْفِ قَائِلاً
كَمَا قَالَ أَتْبَاعٌ لِجَهْمٍ وَأَسْجَحُوا

الشرح:

قَوْلُ النَّاظِم -رحمه الله تعالى- «وَلَا تَكُ فِي الْقُرْآنِ بِالْوَقْفِ قَائِلاً»:

مِن الجَهميَّةِ من يُصرِّح بأنَّ القُرآنَ مَخلوقٌ، وهُم رؤوسُ الجَهميَّة.

ومنهم مَنْ يقول: أنَا لا أقُولُ مَخلوقٌ أو غَيرُ مَخلوقٍ، بل أتوقَّف!

وهَذا شَيطانٌ أخرسُ؛ لأنَّه إذا توقَّفَ توهَّم النَّاسُ أنَّ القرآنَ مَخلوقٌ، فلا بدَّ من البَيانِ، فَإذا قَالوا: مَخْلُوقٌ، فلا تَتوقَّفْ؛ لأنَّ مَعنَى ذلكَ أنَّكَ تُؤَيِّدُهم ولكنَّكَ لا تُصرِّحُ، فَلا يَجوزُ التوقُّفُ فِي هَذا.

وَهَذا مَذهبُ الوَاقِفةِ الذينَ لا يَقولُونَ: مَخلوقٌ أَو غَيرُ مَخلوقٍ، وَهَذا مَعناهُ كتمانُ بَيانِ الحَقِّ، ويُعطي احتمَالاً لقولِ الجَهميَّة أنَّهُ صَحِيحٌ، حَيثُ لمْ يُرَدّ ولم يُفضَحْ ولمْ يُكشَفْ.

فالذي يَشكُّ في أنَّ القُرآنَ هَلْ هُو مَخلوقٌ أو غَيرُ مَخلوقٍ ويَتوقَّفُ، هَذا جَهمَيٌّ، وإلَّا لو كَانَ ليسَ جَهمِيّاً لصرَّحَ، وَقال: القُرآنُ غيرُ مَخلوقٍ. ولكنَّه يتستَّرُ بالتوقُّفِ.

وَهَذا فِي الحَقيقَةِ أَخبثُ من الجَهميَّةِ؛ لأنَّهم صَرَّحُوا وعُرِفَ مَذْهبُهُم، أمَّا

هَذا فَهُو يَخدَعُ النَّاسَ في أَنَّهُ مُتورِّعٌ، ولا يَقدِرُ عَلى القَولِ بِهَذا الأَمرِ. فلا يَكفِي التوقُّفُ، بَل لا بدَّ مِن التَّصرِيح ببُطلانِ هَذا القَول.

قولُه: (**كَما قَالَ أَتْبَاعٌ لِجَهْمٍ وَأَسْجَحُوا**):

جَعلهُم مِن أَتباعِ الجَهميَّة؛ لأَنَّهم لوْ لم يَكُونُوا مِن أَتباعِ الجَهميَّة لمَا تَوقَّفوا، بَلْ يَردُّون عَليهِم ويُصرِّحُون بِذلك؛ وكَأنَّ الجَهميَّةَ لمَّا رَأوْا أنَّ النَّاسَ لا يُوافِقُونَهم عَلى قَولهِم لجؤُوا إِلى هَذه الحِيلةِ؛ لِيَسْتُروا بِها باطِلَهم؛ ولهَذا لمَّا سُئِل الإِمَامُ أحمَدُ عَن التوقُّف قَال: لَوْ كَان هَذا قَبلَ أنْ تَقولَ الجَهمِيَّةُ مَا قَالتْ كُنَّا نَتوقَّفُ، أمَّا بَعدَمَا قَالوا قَولتَهم الشَّنِيعةَ فلا بدَّ من التَّصريحِ بِبُطلانِها وَردِّها. هذا مَعنى مَا قال الإمامُ أحمدُ في مَسألةِ التوقُّفِ عَن القَولِ بخَلقِ القُرآنِ.

قَولُه: (**وَأَسْجَحُوا**)[1]: الإِسْجَاحُ هُو التَّساهُلُ واللِّينُ، يَعنِي: تَساهَلُوا.

وفي بعضِ النُّسخِ: (**وأَسْمَحُوا**): مِن السَّماحِ، يعنِي: سَمَحُوا لهَذا، وسَواءٌ أَسْجَحُوا أَوْ أسمَحُوا، فمَعناه: أنَّهم لم يُنكِروا، وإنَّما لانُوا مَع قَولِ الجَهميَّةِ ولم يُنكِروا عَليهِم، بلْ تَوقَّفوا في هَذهِ المَسأَلةِ.

(١) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢/ ٣٤٢): في حديث عليّ يُحرِّضُ أصحابَه على القِتَال: وامشُوا إلى المَوت مِشيةً سُجُحاً أو سَجحاء، السُّجُح: السَّهلة، والسَّجْحاء تأنيثُ الأسجَح، وهو السَّهْل. ومنه حديث عائشة -رضي الله عنها-: (قالت لعلي يوم الجَمل حيث ظَهَر: مَلكتَ فأَسْجِح)، أي: قدَرْت فسهّل وأحْسن العفوَ. هو مثَلٌ سائر. ومنه حديث ابن الأكوع في غزوة ذي قَرَد: (ملكتَ فأسْجح).

٥- وَلا تَقُلِ الْقُرْآنُ خَلْقاً قِرَاءَةً
فَـإِنَّ كَـلامَ اللهِ بِاللَّفْظِ يُوضَـحُ

الشـرح:

وَهَذَا مَذهبٌ ثالثٌ فِي هَذهِ المَسأَلَةِ.

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: التَّصرِيحُ بِأَنَّ القُرآنَ مَخلوقٌ.

المَذْهَبُ الثَّانِي: التَّوقُّفُ، فَلا يُقالُ: مَخْلوقٌ أَو غيرُ مَخلوقٍ.

القَولُ الثَّالثُ: يَقُولونَ: اللَّفظُ بِالقُرآنِ مَخْلوق، فيَقولُ قَائِلُهُم: لفظِي بالقُرآنِ مَخلوقٌ!

وهَذا في الحَقيقةِ احتيالٌ عَلى القَولِ بخَلقِ القُرآنِ، فَلا يَجوزُ لك أنْ تَقولَ: لفظِي بِالقرآنُ مَخلوقٌ، ولا يَجوزُ لك أَنْ تقولَ: غيرُ مَخلوقٍ. بَل لا بدَّ من التَّفصِيل، إنْ قلتَ: لفظِي بِالقُرآنِ مَخلوقٌ ولم تُفَصِّلْ؛ فهَذا مَذهبُ الجَهميَّةِ، وإنْ قلتَ: لَفظِي بالقُرآنِ غَيرُ مَخلوقٍ، فهَذا -أيضاً- تأييدٌ لقَولِ الجَهميَّة؛ لأَنَّك إذا قلتَ: لفظِي بالقُرآنِ غيرُ مَخلوقٍ، فأنتَ أَدخلتَ أفعالك مَع أَفعالِ اللهِ، وجعلتَ فعلَك غيرَ مَخلوقٍ، وهذا مذهبُ القدريَّةِ الذين يَنفُونَ القدرَ، ويَجعلونَ العِبادَ هم الذين يَبتكِرونَ أفعالَهم ويَخلُقونَها.

فلا بدَّ من التَّفصِيل بأنْ تقولَ: ماذا تُريدُ بقولِكَ: لفظِي بالقُرآنِ، هل تُريدُ التلفُّظَ والصَّوتَ، أو تُريدُ المَلفوظَ به؟

-فإنْ كُنـتُ تُريـدُ المَلفوظَ به فهوَ غَيرُ مَخلوقٍ، إنَّما المَلفوظُ بِهِ هُو كَلامُ اللهِ -جلَّ وعَلا-.

-أمَّا إذا أردتَ به التلفُّظَ الذي تَنطِقهُ بلسانِك فهَذا مَخلوقٌ، فلسانُك مَخلوقٌ، وَصوتُك مَخلوقٌ، ولفظُك مَخلوقٌ. ولكنَّ المَلفوظَ به المؤدَّى باللَّفظ، هذا غيرُ مخلوقٍ. فلا بدَّ من التَّفصِيل.

هم يُريدونَ الإجْمالَ، بأنْ تقولَ: لفظِي بالقُرآن مَخلوقٌ، أَو تقولَ: غيرُ مَخلوقٍ. فيَدخلونَ مِن هَذه الحِيلَة. فلا بدَّ أنْ تُفصِّل؛ لتقطعَ عليهمُ الطَّريقَ.

ولهَذا يَقولُ أهلُ السنَّةِ: **الصَّوتُ صَوتُ القَارِي، والكَلامُ كَلامُ البَاري**. أي: المَلفوظُ بِهِ كَلامُ اللهِ، وأمَّا اللَّفظُ والأدَاءُ فَهو كَلامُ المَخلوقِ، صَوتُه مَخلوقٌ، ونُطقُه مَخلوقٌ؛ ولهَذا تَختلِفُ القِراءاتُ والأصْواتُ، بعضُها حَسنٌ، وبَعضُها غيرُ حَسنٍ، وبَعضُها جيِّدٌ، وبَعضُها غيرُ جَيِّدٍ، فَهذا دليلٌ على أنَّ الصَّوتَ مَخلوقٌ. والقرَّاءُ يَختلِفونَ: بعضُهم يُعطَى صَوتاً حَسناً، وبَعضُهم يُعطَى دُونَ ذَلك، أمَّا كَلامُ اللهِ -جلَّ وَعَلا- فإنَّه لا بدَّ أنْ يَكونَ فِي غايَةِ الكَمالِ.

ومَا كَان يَنبغِي الدُّخولُ في هَذا، ولكنْ هم الذين أَلجَؤُوا المُسلِمينَ إلى هَذا الشَّيءِ، فلا بدَّ من كَشفِه وبَيانِه، فَهِي مُصِيبةٌ في الحَقيقةِ، ولولا أنَّ اللهَ قيَّضَ لها الأئِمةَ لِيُبيِّنوهَا لالتَبسَ عَلى كَثيرٍ من النَّاسِ هَذا الأمرُ.

فَمَذاهِبُهم إذاً ثَلاثَةٌ:

الأَوَّلُ: مَذهبُ الجَهميَّةِ القَائِلينِ بخلقِ القُرآنِ.

الثَّانِي: مَذهبُ الوَاقِفةِ.

الثَّالثُ: مَذهبُ اللَّفظِيَّةِ، الذين يَقولون: لَفظي بِالقُرآنِ مَخلوقٌ أو غيرُ مَخلوقٍ.

فنقول لهم: لا بدَّ من التَّفصِيلِ: فإنْ كُنْتُمْ تُريدونَ التلفُّظَ بالصَّوتِ فهَذا مَخلوقٌ، وإنْ كُنتم تُريدُونَ المَلفوظَ به والمَتلوَّ فإنَّه كَلامُ اللهِ غيرُ مَخْلوقٍ؛ ولهَذا جَاء فِي الحديثِ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»[1]، فيُطلَبُ مِن القَارِئِ أَنْ يُحسِّنَ صَوتَه بِالقُرآنِ، وَكَان -ﷺ- يُعجِبه الصَّوتُ الحَسَنُ بِالقُرآنِ: كَان يَستمعُ إلى أَبي مُوسَى الأَشْعرِيِّ رضي الله عنه، وهُو يُصَلِّي باللَّيلِ؛ لأنَّ اللهَ أَعطاهُ صَوتاً حَسناً، فكانَ النبيُّ ﷺ يَتسمَّعُ له[2]، وأمرَ عبدَاللهِ بن مَسعودٍ رضي الله عنه أَنْ يَقرأ عَليهِ وَهُو يَسمعُ، وَقالَ: «إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»[3]، فقرأَ عَليهِ أَوَّلَ سُورةِ النِّساءِ، فهُو -ﷺ- يُحِبُّ الصَّوتَ الحَسَنَ بالقُرآنِ، والصَّوتُ الحَسَنُ نِعمةٌ من اللهِ عزَّ وجلَّ.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١٧٩) وابن ماجه (١٣٤٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥٣)، والدارمي (٢/ ٥٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٦، ٧٦٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٣/ ٢٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٤٨)، ومسلم (٢٣٦) (٧٩٣) من حديث أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٨٢) ومسلم (٢٤٨) (٨٠٠) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

[رُؤْيَةُ اللهِ عزَّ وجَلَّ]

٦- وَقُلْ يَتَجَلَّى اللهُ لِلْخَلْقِ جَهْرَةً
كَمَا الْبَدْرُ لا يَخْفَى وَرَبُّكَ أَوْضَحُ

الشرح:

تمهيد:

هَذهِ مَسألةُ رُؤيةِ اللهِ -جلَّ وعَلا-، هَل الخَلقُ يَرونَ اللهَ أو لا يَرونَه؟

الجَهميةُ والمُعتزلةُ كلُّهم يَنفونَ الرُّؤيةَ، ويَقولونَ: إنَّ اللهَ لا يُرى؛ لأنَّ الرُّؤيةَ للأجسامِ، ويَقولونَ: اللهُ غيرُ جسمٍ، فهُو لا يُرى! فيَنفونَ الرُّؤيةَ بتاتاً فِي الدُّنيا وَفي الآخِرةِ، نَسألُ اللهَ العَافيةَ.

وَهُناكَ قومٌ يَقولونَ: إنَّ اللهَ يُرى فِي الدُّنيا وفِي الآخِرةِ. وهَذا قولُ بَعضِ الصُّوفيةِ.

وَالقولُ الثَّالثُ -وهُو القَولُ الحَقُّ-: أنَّ اللهَ -جَلَّ وعَلا- يُرى في الآخرةِ، يَراهُ أهلُ الجنَّةِ، كَمَا تواترتْ بِذلكَ الأحاديثُ عن رسولِ اللهِ ﷺ[1]، وأمَّا في الدُّنيا فإنَّه لا يُرى؛ لأنَّ النَّاسَ لا يُطِيقونَ رُؤيَتَه سُبحانَه فِي الدُّنيا، ولمَّا طَلَبَ

(١) قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص٢١٧)، ط. الرسالة: (وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً، ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول ﷺ قالها...) اهـ.

وقال أيضاً (ص٢١٥): (وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه -رضي الله عنهم- الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن).

وانظر التعليق التالي (ص٨٠).

مُوسَى -عليهِ السَّلامُ- رُؤيةَ اللهِ -سُبحانَه- في الدُّنيا: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾ [الأعراف: ١٤٣]، الجبلُ الصلبُ صَار تُراباً من عَظَمةِ اللهِ -عزَّ وجلَّ- فكَيفَ يُطِيقُ الآدميُّ رُؤيةَ اللهِ؟! هَذا فِي الدُّنيا.

أمَّا في الآخِرةِ فإنَّ اللهَ يُعطِي أهلَ الجنةِ قُوَّةً يَستطيعونَ بها أنْ يَروا ربَّهم -عزَّ وجلَّ- إكْراماً لهم. لمّا آمَنُوا بِهِ في الدُّنيا وَلم يَروْهُ أكرمَهم اللهُ، فتجلَّى لهمْ في الجنَّةِ لِيتلذَّذُوا بِرؤْيتِه؛ كَمَا دلَّ عَلى ذَلكَ القُرآنُ والسنَّةُ المُتواتِرةُ.

وَأمَّا الكُفَّارُ فلمَّا لم يُؤمِنُوا به فِي الدُّنيا حَجَبَهم اللهُ عَن رُؤيتِه يومَ القِيامةِ، قَال تَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: ١٥]، فَإذا كانَ الكُفَّارُ مَحجوبِينَ عَن رُؤيةِ اللهِ، فهَذا يُفهَمُ منه أنَّ المُؤمِنينَ لا يُحجَبونَ عَن رُؤيةِ ربِّهم، وإلَّا كانَ الكفَّارُ والمؤْمِنونَ سَواءً في الآخِرةِ، واللهُ فرَّقَ بينهُم، وأكرمَ المُؤمِنينَ بأنَّه يتجلَّى لهم، أي: يَظهرُ لهم -سُبحانه وتَعالى- كَما يَليقُ بِجلاَلِهِ، فيَرونَه عَياناً بأبصارِهم لا يُضامُّون في رُؤيتِهِ ولا يَتضامُّون، يَعني: لا يَتزاحَمونَ لِرؤْيتهِ، يَرونَه عَياناً بِأبصارِهم، كَما يَرونَ الشَّمسَ صَحْواً ليسَ دُونَها سَحابٌ، وكَما يَرون القمرَ ليلةَ البدرِ، وهَذا تَشبيهٌ للرُّؤيةِ بالرُّؤيةِ لا المَرئِيِّ بالمَرئِيِّ؛ كَما صحَّتْ بذلك الأحاديثُ عن رَسولِ اللهِ ﷺ.

هَذا مَذهبُ أهلِ السنَّةِ والجَماعةِ في رُؤيةِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

واللهُ -جلَّ وعَلا- يقول: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، الحُسنَى هِي: الجنَّةُ، والزِّيادةُ هِيَ: النَّظرُ إلى وجهِ اللهِ؛ كَما في صَحيحِ مُسلمٍ[١].

وكَما قَال تَعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ﴾: في الجنَّةِ، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾: وهو رُؤيةُ اللهِ -جلَّ وعَلا-.

وكَما فِي قولِه تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] مِن النُّضْرَةِ وهِي البَهجةُ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] بأَبصارِها؛ لأنَّ النظرَ إذا عُدِّي بِـ (إلى) فمَعناهُ المُعاينةُ بالبَصرِ، وإذا عُدِّيَ بِنفسِه (يَنْظُرونَ) فمَعناهُ التوقُّف والانْتِظار، وَإذا عُدِّي بِـ (في)؛ كَما في قولِه تَعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فمَعناه التفكُّرُ والاعتِبار.

فتلخَّص مِن هَذا أنَّ النَّظرَ:

١- إِنْ عُدِّي بنفسه فمَعناه: الانتِظارُ.

٢- وَإِنْ عُدِّي بـ (فِي) فمَعنَاه: التفكُّرُ والاعتِبارُ.

٣- وَإِنْ عُدِّي بـ (إلى) فمَعنَاه: المُعاينةُ بِالأَبْصار[٢].

هَذه هِي القَاعدةُ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٧) (١٨١) من حديث صهيب رضي الله عنه.

(٢) انظر مبحث تعدي النظر بـ (في) و (إلى) ومعناه في «شرح ابن أبي العز على الطحاوية» (ص٢٠٩). وقال قبلها: (وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة (إلى) الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته وموضوعه صريح في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله) اهـ.

والآيةُ التي مَعنا مُعدَّاةٌ بـ (إلى): ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾: فهَذا مُعاينةٌ بالأبْصار.

وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فَالإدراكُ غيرُ الرُّؤيةِ، أنتَ تَرى الشَّمسَ وتُبصِرُها، ولكنْ لا تُدركُها، يعني: لا تُحِيطُ بِها، فَلا تُحيطُ بالمَرْئِيِّ من كلِّ جانبٍ، وإنَّمَا تَراه. فالمُؤمِنونَ يَرون ربَّهم يومَ القِيامَةِ، ولكنْ لا يُدرِكُونَه، أي: لا يُدرِكُون عَظمتَه -جلَّ وعَلا-، وَلا يُحِيطونَ به عِلماً. وأنتَ تَرى الشَّمسَ، ولكنْ لا تُحِيطُ بِجُرْمِها وحُدودِها، وهَذا فِي المَخْلُوقِ، فكَيفَ بالخَالِقِ سُبحَانَهُ وتَعالى؟! فنَفْيُ الإِدْراكِ غَيرُ نفيِ الرُّؤيةِ، بل قَالوا: إنَّ نَفيَ الإدراكِ يَدلُّ عَلى أنَّهُ يُرى، ولكنَّه لا يُدْركُ، يعنِي: لا يُحاطُ به سُبحانَه وتعَالى.

وقولُ اللهِ لمُوسَى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ليسَ مَعناه النفيُ المُؤبَّدُ، بل ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾: يَعنِي: فِي الدُّنيا، بِدليلِ أنَّ الرُّؤيةَ ثَبتتْ فِي الآخِرةِ.

وأهلُ اللُّغةِ يَقولونَ: إنَّ كَلِمةَ (لَنْ) ليستْ للنَّفْيِ المُؤبَّدِ، وإنَّما هِي للنَّفيِ المُؤقَّتِ.

وقولُ النَّاظِم -رحمه الله تعالى-: **(يَتَجَلَّى)**: يَعنِي يَظْهَر -سُبحانَه وتَعالى- ويَكشِفُ الحِجابَ عنه -جلَّ وعَلا-.

وقولُه -رحمه الله تعالى-: **(كَمَا الْبَدْرُ لاَ يَخْفَى)**: هذا مَأخوذٌ من قَولِ النَّبيِّ ﷺ: **«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»**[1]، ليلةُ البدرِ هِي: لَيلةُ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (٣٠٢) (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ورواه البخاري (٧٤٣٧) ومسلم (٢٩٩) (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: =

الخَامسَ عَشَرَ أَو الرَّابعَ عشرَ، وَهِي ليالي الإبْدارِ، وَفِيها تَمامُ القمرِ؛ لأنَّ القمرَ يَهِلُّ أولَ الشَّهرِ ضَعِيفاً، ثم يَزِيدُ إلى أَنْ يَتكاملَ في لَيالِي الإبْدارِ، ثم يَأخذُ فِي النَّقصِ إلى أنْ يَصِيرَ هِلالاً، قَالَ تَعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩]، العُرْجُونُ: هو عِذْقُ النَّخلةِ الذي تَرونَهُ مُنحنِياً إذا يَبِسَ، فَالهلالُ يَكونُ عَلى شَكْلِ العُرجُونِ القَديمِ.

= «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ...». ورواه البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١) ومسلم (٢١٠) (٦٣٣) من حديث جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه: (إنكم سترون ربكم..).

٧- وَلَيْسَ بِمَوْلُـودٍ وَلَيْسَ بِوَالِـدِ
وَلَيْسَ لَهُ شِبْهٌ تَعَـالَى الْمُسَبَّحُ

الشرح:

هَذا مَأْخُوذٌ من قَولِ اللهِ -تَعالى- في سُورةِ الإِخْلاصِ بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾، وَسمِّيت بِسورَةِ الإخْلاصِ؛ لأَنَّها خُلِّصَتْ بِالتَّوحِيدِ.

والقُرآنُ عَلى ثَلاثةِ أَقْسام:

١- إمَّا تَوحيدٌ، وهُو الإخبارُ عَن اللهِ وعِبادتِه، والنَّهيُ عن الشِّركِ به.

٢- وإمَّا أَوامِرٌ ونَواهٍ، وَهِي الحَلالُ والحَرامُ والأَحكامُ الشَّرعيةُ.

٣- وإِمَّا أَخْبارٌ عَن الرُّسلِ والأُممِ، والمَاضِي والمُستقبَلِ، والجنَّةِ والنَّارِ.

فَهَذه السُّورةُ خُلِّصَتْ بالقِسْمِ الأَوَّلِ، وهُو الإخْبارُ عنِ اللهِ -جلَّ وعَلا-، فهِي فِي التَّوحِيدِ؛ ولذلك صَارتْ تَعدِلُ ثُلثَ القُرآنِ فِي الفَضلِ[1]؛ لأَنَّها خُلِّصَتْ

(١) رواه البخاري (٥٠١٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن...)، و (٥٠١٥): «أَيَعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟» فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: أَيُّنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! فَقَالَ: «اللهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ...».

ورواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٦٢) (٨١٢): «أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، أَلاَ إِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟!» ومن حديث أبي الدرداء رضي الله عنه (٢٥٩) (٨١١): «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ...».

بتوحيدِ اللهِ -عزَّ وجلَّ-، هَذا وجهُ تَسميتِها بسُورةِ الإخلاص.

وفيها نفيٌ وإثباتٌ، نفيُ النَّقائِصِ عَن اللهِ، وإثباتُ الكَمالاتِ له -جلَّ وعَلا-:

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: هَذا إثباتٌ، ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾: هَذا إثباتٌ.

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾: هذا نفيٌ. فنفى عنه النَّقصَ، وأثبتَ له الكَمالَ.

قولُه: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: يَعنِي: هُو واحدٌ لا شَريكَ لَه في رُبوبيَّته، ولا فِي إلهيتِه، ولا فِي أَسْمائِه وصفاته. فهُو وَاحدٌ في أَنْواعِ التَّوحيدِ الثَّلاثةِ.

وقولُه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾: أي: الذي تَصْمُدُ له الخَلائِقُ، وتَطلُبُ منه حَوائِجَها.

ثم نفَى، فقَال: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾: يَعنِي: ليسَ لَه وَلدٌ، فهُو -سُبحانَه- منزَّهٌ عن الوَلدِ.

وَهَذا ردٌّ على الَّذين أثبتُوا الوَلدَ لله، وهُم:

-النَّصارى، حيث قالوا: المَسيحُ ابنُ اللهِ.

-وَردٌّ عَلى اليَهودِ الذِين قَالوا: عُزيرٌ ابنُ اللهِ.

-وردٌّ على المشركين الذين قالوا: المَلائِكةُ بناتُ اللهِ، فجَعَلوا للهِ البَناتِ وهم يَكْرهُونَهنَّ، قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، فَهُم يَكرهون البَناتِ، فكَيفَ يَجعلونَها للهِ -جلَّ وعَلا-؟! قال تَعالى: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النحل: ٦٢]، وقال: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ

﴿ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، أي: تَجعلُون لَه البَناتِ وأَنتُم تَكرهون البَناتِ، ﴿وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾: وتَختصُّون بِالبَنِينَ الذِين تُحبُّونَهم، وَقال تَعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النحل: ٦٢].

وقال -سُبحانَه وتَعالى-: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]؛ لأنَّ الولدَ جُزءٌ من الوَالدِ. فهُم شبَّهوا اللهَ -جلَّ وعَلا- بالمَخلُوقِين، وجعلُوا له الولدَ، وهُو منزَّهٌ عن ذَلِك.

ثم قَال -جلَّ وعَلا-: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]: المَرأةُ تُنشَّأُ فِي الحِلْية؛ لأنَّها تَحتاجُ إِلى حُليٍّ، فَهيَ نَاقِصةٌ، ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾: عِندَما تحصل خُصُومةٌ ومُناقشةٌ تضعُف المَرأةُ، فلا تَستطِيعُ أنْ تُخاصِمَ عن نفسِها؛ ولِذلكَ فِي الغَالب تُوكِّل مَن يُخاصِمُ عَنْها.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾: يَقُولونَ: إنَّهم بَناتُ اللهِ! ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾[الزخرف: ١٩].

فالمُشرِكونَ وصَفوا اللهَ بأنَّ له البناتِ، والنَّصارى وصَفوا الله بأنَّ لَه وَلداً، وهو المَسِيحُ عِيسَى بنُ مريمَ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- وهُو عبدُ اللهِ ورسُولُه؛ ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾﴾ [الزخرف: ٥٩]، فَعِيسى عَبدُ اللهِ ورسُولُه وكَلِمتُه أَلقاها إِلى مَريمَ ورُوحٌ، وليسَ هُو ابناً للهِ -عزَّ وجلَّ-، فاللهُ سُبحانه ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] لا بِدايةَ له -سُبحانه وتَعالى- كَما أنَّه لا نِهايةَ له، وَالنَّبيُّ ﷺ كانَ يَدعُو فيَقُولُ: «**أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ**

شَيْءٌ»[1]، هَذهِ صِفاتُ اللهِ -جلَّ وعَلا- فهُو أولٌ بلا بدايةٍ، دائمٌ بلا نِهايةٍ، سُبحانَه وتَعالى.

قولُه تَعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾: هذا نفيٌ للشَّريك والشَّبيهِ؛ لأنَّ الولدَ شبيهٌ لوالِدِه وشَريكٌ له، وأيضاً الولد إنَّما يَكونُ للحَاجةِ، واللهُ -سُبحانَه- مُنزَّه عَنْ ذلك، ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨]، فهُو غنيٌّ -سُبحانَه وتَعالى- عَن الولد، أمَّا أنتُم فَأنتم بحاجةٍ للولدِ، فالإنسانُ الذي ليسَ له أولادٌ يَكونُ عندَه عَجزٌ وضَعفٌ، وهو بِحاجةٍ إلى الأَولادِ لِيساعِدُوه.

وقولُه تَعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾: هَذا نفيٌ للبِدايَة.

وقولُه تَعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾: الكُفْوُ: معناهُ: الشَّبيهُ والمَثيلُ، فاللهُ -جلَّ وعَلا- ليسَ له شَبيهٌ ولا مَثيلٌ، أي: لا أحدَ يُكافئُهُ -سُبحانه- أو يُساوِيه أو يُشابِهه أو يُماثِله أبداً.

وَقال تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهَذا نفيٌ للمَثِيل والشَّبيهِ والنَّظيرِ.

وَقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، أيْ هَل تَعلَمُ أَحداً يُساوِيه -سُبحانه- ويُسامِيه عَلى الحَقيقةِ؟! وليسَ مَعناه لا يَتسمَّى أحدٌ باسمِه؛ كالمَلِك والعَزيزِ.

فَقولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**وَلَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ بِوَالِدِ**): هذا مَأخوذٌ من سُورةِ الإخلاص، التي فيها: إثباتُ الأَحَدِيَّة والصَّمَدية لله -جلَّ وعَلا-، ونفيُ

---

(١) أخرجه مسلم (٦١) (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الوَلد والوَالد عنه سُبحانه، ونفيُ المُشابَهة والمِثْليَّةِ له -سُبحانَه وتَعالى- فَلا يُشْبِهه شَيءٌ من خَلْقِهِ.

[إنكار الجهمية رؤية العباد لربهم]

٨- وَقَدْ يُنْكِرُ الجَهْمِيُّ هَذَا، وَعِنْدَنَا
بِمِصْدَاقِ مَا قُلْنَا حَدِيثٌ مُصرِّحُ

٩- رَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ مَقالِ مُحَمَّدٍ
فَقُلْ مِثْلَمَا قَدْ قَالَ فِي ذَاكَ تَنْجَحُ

الشرح:

قَد يُنكر الجَهميُّ رُؤيةَ اللهِ -عزَّ وجلَّ- فِي الآخِرةِ، ولا مُسْتَندَ لَهُ فِي ذَلِكَ، ونَحنُ عِندَنا فِي إِثْباتِ الرُّؤيةِ أَحاديثُ كَثيرةٌ مُتواترةٌ مِن رِوايَة جَماعةٍ من الصَّحابةِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهم، وقَد سَاقها ابنُ القيم -رحمه الله تعالى- في كِتابِ «حَادِي الأَرواحِ إلى بِلادِ الأَفراحِ»[1]، وَهُو كِتابٌ في الجَنَّة وَأوصافِها ومَا فِيها. وقد ذكر رُؤيةَ اللهِ، وَأوردَ الأَحاديثَ المُتواتِرةَ فِيها بِسِياقاتِها وأَسانِيدهَا وَرُواتِها.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (رَوَاهُ جَرِيرٌ)[2]: هو جَرِيرُ بنُ عَبدِاللهِ البَجَليُّ

---

(١) انظر «حادي الأرواح» -الباب الخامس والستون (ص١٩٦) ط. دار الكتب العلمية، قال ابن القيم -رحمه الله-: «هذا الباب أشرف أبواب الكتاب، وأجلها قدراً، وأعلاها خطراً، وأقرها عيناً لأهل السنة والجماعة، وأشدها على أهل البدعة والضلالة، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وتسابق إليها المتسابقون، ولمثلها فليعمل العاملون».

(٢) سبق ذكره في تخريج أحاديث الرؤية (ص٨٢).

رضي الله عنه وهو من جُملةِ الرُّواةِ من الصَّحابةِ، وإلا فقدْ رَواهُ غيرُه من الصَّحابةِ، فالنَّاظمُ -رحمه الله تعالى- أرادَ أَنْ يُمثِّل فحسب.

(عَنْ مَقالِ مُحَمَّدٍ): أي: يَرويهِ جَريرٌ من قول مُحمدٍ رسُولِ اللهِ ﷺ.

(فَقُلْ مِثْلَمَا قَدْ قَالَ فِي ذَاكَ تَنْجَحُ): قلْ مَا قالَه الرَّسُولُ ﷺ تَنْجَحْ. وَلا تُخالفْ قولَ الرَّسولِ ﷺ فتَخسرْ، فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ لا يَنطِقُ عن الهوَى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤]، فقولُه -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- حقٌّ لا يَتطرَّقُ إليه شكٌّ.

[مذهب الجهمية في يدي الله عز وجل]

١٠- وَقَدْ يُنْكِرُ الجَهْمِيُّ أَيْضاً يَمِينَهُ
وَكِلْتَا يَدَيْهِ بِالْفَوَاضِلِ تَنْفَحُ

الشرح:

الجَهمِيُّ: هُو الَّذي يَكونُ عَلى مَذْهبِ الجَهمِ بنِ صَفْوانَ، الَّذي أخذَ مَذهبَه عَن الجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ.

وقولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَقَدْ يُنْكِرُ الجَهْمِيُّ): يَعنِي: أتباعُ الجَهْمِ ينكِرونَ الأَسماءَ والصِّفَاتِ، وهَذا من مَذهبِهِ الخَبيثِ، وإلَّا فلَه مَذهبٌ قَبيحٌ في عِدَّةِ مَسائِلَ، ومنْها إنكارُ الأَسْماءِ والصِّفاتِ.

وقولُه: (وَقَدْ): هَذهِ للتَّحقِيق، مثلُ: قَد قامتِ الصَّلاةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ [آل عمران: ١٨١]، (قَدْ) تَأْتِي للتَّحقيقِ، وهُو المُرادُ هُنا، وتَأْتِي للتَّقليلِ، مثلُ: قَد يَجودُ البَخِيلُ، هَذه للتَّقليلِ.

وهِي هُنا ليستْ للتَّقليل إنَّما هِي للتَّحقيقِ؛ كَما فِي قولِهِ تعَالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، هَذه للتَّحقِيق.

قَولُه: (أَيْضاً): أي: كَمَا أنكرَ رُؤيةَ اللهِ -عزَّ وجلَّ- فإنَّه -أيضاً- يُنكِرُ إثباتَ اليدينِ لله -عزَّ وجلَّ-.

واللهُ -جلَّ وعَلا- له صِفاتٌ ذاتيَّةٌ مثلُ: اليدينِ، والوَجهِ، والقَدَمينِ، والأَصابعِ، وله صِفاتٌ فِعليَّةٌ مثلُ: النُّزولِ، والاستِواءِ، والكَلامِ، والخَلْق.

فكلُّ مَا جاءَ الدَّليلُ بإثباتِه للهِ من صِفاتِ الذَّاتِ فإنَّنا نُثبتُه لله -عزَّ وجلَّ- خِلافاً للمُعطِّلةِ الذين يَنفُونَ أَسماءَ اللهِ وصِفاتِه، وَعَلى رأْسِهم الجَهميَّةُ، وخِلافاً للمُمَثِّلةِ الَّذين يَغلُونَ فِي الإثْباتِ، حتَّى يُشبِّهوا صِفاتِ اللهِ بِصفاتِ خَلقِه، فهُم عَلى طَرْفَيْ نَقيضٍ، فَهؤُلاء غَلوا في التَّنزِيهِ حَتَّى نَفوا أَسْماءَ اللهِ وصِفاتِه، وهؤُلاءِ غَلوا في الإِثباتِ حَتَّى شَبَّهوا اللهَ بخلقِه.

وَأَهلُ السنةِ والجماعَةِ وَسَطٌ بين الفَرِيقينِ، فيُثبتونَ للهِ ما أَثبتهُ لنفسِه من صِفاتِ الذَّاتِ وصفاتِ الأَفعالِ، خِلافاً للمُعطِّلةِ، إثبَاتاً بِلا تَمثيلٍ، خِلافاً للمُشبِّهة؛ كَمَا قَال تَعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فقولُه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾: هَذا ردٌّ عَلَى المُمَثِّلة.

وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾: هذا ردٌّ عَلى المُعطِّلةِ.

هَذا مَذهبُ أَهلِ السنَّةِ والجَماعَةِ.

والله -جلَّ وعَلا- له صِفاتٌ ذَاتيةٌ، ولهُ صِفاتٌ فعليةٌ؛ كالاستِواءِ، والنُّزولِ، والخَلْق، والرِّزقِ، والكَلامِ، كلُّ ذَلك من صِفاتِ أَفعالِه سُبحانَه وتَعالى.

ومِن صِفاتِه الذَّاتِيَّة: اليَدانِ، وقد جَاء إثباتُهما فِي كلام الله -عزَّ وجلَّ- وفِي سُنةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ:

كقولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقوله تعالى:

﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] يعني: آدمَ عليه السَّلام.

وفي الحَديث: «يَدُ اللهِ مَلْأَى سَحَّاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»(١). وغيرُ ذَلك مِن الأَحاديثِ الصَّحِيحةِ الَّتي فِيها إثباتُ اليَدينِ، واليدِ لله -عزَّ وجلَّ- عَلى مَعناهُما المَعرُوفِ فِي اللُّغةِ.

فهُما يَدانِ حَقِيقيَّتَان، لكنْ ليْستَا كَيَدَيْ المَخلُوقِينَ، بلْ هُما يَدانِ تَلِيقانِ بِجلالِ اللهِ وعَظَمتِه، لا يَعلَمُ كَيفِيتَهما إلَّا اللهُ -جلَّ وعَلا-.

فنَحنُ نُثبِتُهما عَلى مَعناهُما الحَقِيقيِّ، ونَنفِي عَنْهما التَّمثيلَ والتَّشبِيهَ، فَلا يُشْبِهان يَدي المَخلوقِ. هَذا هُو مَذهبُ أَهلِ السُّنةِ والجَماعةِ، تَمشِّياً عَلى كِتابِ اللهِ وعَلى سُنةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، شَأنُهم فِي ذَلك شَأنُهم فِي بقيَّةِ الأَسماءِ والصِّفات لله -عزَّ وجلَّ-.

أَما أهلُ التَّعطيلِ الذينَ ينفونَ اليدينِ عنِ اللهِ -جلَّ وعَلا- كَما يَنفُونَ عَنْه سائرَ الصِّفاتِ، فإنَّهم يُؤَوِّلونَ اليدَ بمعنَى القُدرةِ، أو بِمعْنَى النِّعْمةِ.

يُؤَوِّلُونَها بِمعنَى القُدرَة، فيَقُولونَ: مَعنَى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾: أيْ: بقُدرَتي!

فيُقال لهم: اللهُ -جلَّ وعَلا- ذكرَ اليَدينِ بلفظِ التَّثنِيةِ، فهلِ اللهُ -جلَّ وعَلا- له قُدرتانِ أَو قدرةٌ واحدةٌ؟!

فَلا يُوجَدُ إلا جَوابٌ وَاحِدٌ، هُو: أنَّ اللهَ له قدرةٌ واحدةٌ، ولا يصحُّ أَنْ يُقالَ له قُدرتانِ.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١٩) ومسلم (٣٦) (٩٩٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وفي لفظ لمسلم (٣٧) (٩٩٣): «وبيده الأخرى القبض يرفع ويخفض».

وفي قولِـه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: هل يُقـالُ مَعناهُ بقدرتيَّ؟! لا أحَدَ يقولُ هـذا.

وأمَّا تأويلُها بالنِّعمة؛ فكأَنْ تقولَ: لكَ يدٌ عِندي. أي: لكَ نِعمةٌ عِندي!

فَإِذا قالَ قائِلُهم: مَعنَى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: بنِعمَتيَّ!

يقالُ له: هلِ اللهُ -جلَّ وعَلا- ليسَ له إلا نِعمتَان فحسب، أَمْ أنَّ جَميعَ النِّعم منه -سُبحانَه وتَعالى-؟!

ثُمَّ -أيضاً- لا فَرْقَ بينَ آدمَ وغَيرِه إِذا فُسِّرتِ اليَدُ بِالقُدرةِ، فإنَّ اللهَ خَلقَ جَميعَ الخَلْقِ بقُدرتِهِ سُبحانه وتَعالى، فَلا مَزِيةَ لآدمَ عَلى غَيرِه من البَشَرِ، واللهُ -جلَّ وعَلا- ميَّزهُ بقولِه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. فهَذا وجهُ الردِّ على هَؤُلاءِ.

وأمَّا المُمثِّلة فَيَردُّ عَليهِم القُرآنُ بقولِ اللهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقولِه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقولِه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، والنِّدُّ: هو الشَّبيهُ والمَثيلُ، فنَهى أَنْ نَجعلَ للهِ أشباهاً وَأمثالاً من خَلْقِه -سُبحانَه وتَعالى-، فاللهُ ليسَ كمثلِه شَيءٌ.

فهَذا هُو مَذهبُ الجَهميةِ في مَسألةِ اليدين لله -عزَّ وجلَّ-، وهَذا الردُّ عَليهم فيمَا تأوَّلـوهُ، ومَذهـبُ المُمثِّلـةِ والمُشبِّهـةِ -أيضـاً- والـردُّ عليهم من كَلامِ الله -سُبحانَه وتَعالى-.

واللهُ -جلَّ وعَلا- يَقولُ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر: ٦٧].

وَجَاء لفظُ اليمينِ والشِّمالِ في الحَديثِ، ثُمَّ قالَ ﷺ: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»[(١)]، فَهِي شِمالٌ بمعنَى اليَمينِ؛ وَذَلكَ تَنزيهاً ليدِه -عزَّ وجلَّ- من التَّنَقُّصِ؛ لأَنَّه إذا سَمِع السَّامِعُ إثباتَ الشِّمال لله فربَّما يَقعُ في نفسِه أَنَّها مثلُ شِمالِ المَخلوقِ؛ لأنَّ يدَ المَخلوقِ الشِّمالَ ليستْ مثلَ اليَمينِ، بلْ أَنْقصُ، والشِّمالُ -كَما هُو مَعلومٌ- لإزالةِ الأَذى والتَّنظِيفِ، وأمَّا اليَمِينُ فَهِيَ لما يُستَطابُ، والأخذِ والإعطاءِ، والأكلِ والشُّربِ، وغيرِ ذَلك، فَإذا سَمِع السَّامعُ إثباتَ الشِّمال للهِ، ربَّما يقعُ في نفسِه أَنَّها أَنقصُ من اليَمِينِ كَمَا في المَخلوقِ، فَالنَّبيُّ ﷺ نفَى هَذا التَّوهُّمَ، وقالَ ﷺ: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**».

قولَ النَّاظم رحمه الله تَعالى: (**وَكِلْتَا يَدَيْهِ**): أَيْ: يَدي اللهِ -جلَّ وعَلا-.

(**بِالْفَوَاضِلِ**): أيْ: بالعَطاءِ والنِّعم.

(**تَنْفَحُ**): يَعنِي: تُعطِي الخلْقَ، وتُمِدهم.

وفي الحَديثِ: «**يَدُهُ مَلْأَى سَحَّاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَلَمْ تَرَوْا مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ**»[(٢)]، فَهُو -جلَّ وعَلا- يُعطِي العَطاءَ الَّذِي لاَ حَدَّ لَهُ وَلا نِهايَةَ، يُعطِيهِ بيَدِه الكَريمَةِ لِعبادِهِ.

هذا مَعنى قوله: (**وَكِلْتَا يَدَيْهِ بِالْفَوَاضِلِ**) أَيْ: بالعَطايا وَالأَفضالَ مِن الله.

قَولُه: (**تَنْفَحُ**): يَعنِي: مُستَمِرَّةٌ فِي العَطاءِ الذي لا يَنقطِعُ من اللهِ -سُبحانَه وتَعالى-.

---

(١) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ؛ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا». رواه مسلم (١٨) (١٨٢٧) كتاب الإمارة.

(٢) سبق تخريجه (ص٩٢).

واليَهودُ -قبَّحهم اللهُ- لمَّا وصَفُوا اللهَ -جلَّ وعَلا- بالبُخْلِ وقَالُوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، [المائدة: ٦٤]، فَقالَ اللهُ -سُبحانَه وتَعالى-: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، يَعنِي بالجُودِ والعَطاءِ والكَرمِ.

[مَسألةُ نُزولِ اللهِ عزَّ وَجلَّ]

١١- وَقُلْ يَنْزِلُ الجَبَّارُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ
بِلا كَيْفَ جَلَّ الوَاحِدُ المُتَمَدَّحُ

الشرح:

(وَقُلْ) يَعني: قُل أيُّها السُّنيُّ -الذي تَمسَّك بِالكتَابِ والسُّنةِ، قُلْ ولاَ تَتَرَدَّد..

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**يَنْزِلُ الجَبَّارُ**): يَنزِلِ اللهُ -جلَّ وعَلا- إِلى السَّماءِ الدُّنيا.

(فِي كُلِّ لَيْلَةٍ):لأن الرَّسولَ ﷺ قَال ذلك، وهُو أَعلمُ بربِّه -سُبحانَه وتَعالى- ومَا يَليقُ به، فقلْ مَا قالَه الرَّسُولُ ﷺ، وأَثبتِ النزولَ للهِ -عزَّ وجلَّ-والنُّزولُ مِن صِفَاتِ الأَفعَالِ التي يَفعلُها اللهُ -جلَّ وعَلا- بِمشِيئتِه وَإرادتِه مَتى شَاء.

وهَذا النزولُ تواترتْ بِهِ الأَحاديثُ عن النَّبيِّ ﷺ، رَواها جَماعاتٌ من الصَّحابةِ[1]، وهُو في الصِّحاحِ.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في شرح حديث النزول من «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٧٠): (وقد رُوي عن النبي ﷺ من رواية جماعة كثيرة من الصحابة، كما ذكرنا قبل هذا، فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث). وقال ابن القيم في «الصواعق المرسلة»، ط. دار العاصمة، (١/ ٣٨٧): (إنها وردت من نحو ثلاثين صحابياً) اهـ.

وقال الذهبي في كتابه «العلو»، ط: أضواء السلف، (ص١٠٠): (وقد ألّفت أحاديث النزول في جزء، وذلك متواتر أقطع به).

وانظر: «كتاب التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٩١-٣٢٧) حيث أورد جملة كبيرة منها.

وقد كتبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمه الله تعالى- مُؤلَّفاً مُستقِلاً في شَرْحِ حَديث النُّزولِ، وهُو مَطبوعٌ مفرَدٌ، وطبع معَ المَجموعِ، بعُنوان: «شَرْحُ حَدِيثِ النُّزولِ».

فيَجبُ إثباتُ النُّزولِ للهِ، كَما أثبتَه له رَسولُه ﷺ، وأنَّه ينزِلُ كلَّ لَيلةٍ حينَ يبقَى ثُلثُ الليلِ الآخرِ، وهَذا يَدمَغ المُعطِّلةَ؛ لأنَّه مُتواترٌ؛ لأنَّ مِن عَادتِهم أنْ يَقولوا: هَذا حَديثُ آحادٍ لا يُفيد العِلمَ! ولكنَّ هذا ليسَ لهم فيهِ حِيلةٌ؛ لأنَّه مُتواتِرٌ عَن النَّبيِّ ﷺ.

وهَذا النُّزولُ مِثلُ سَائرِ صِفاتِهِ -جلَّ وعَلا- ليسَ مِثلَ نُزولِ المَخلوقِ، وإنَّما هُو نُزولُ الجبَّار -جلَّ وعَلا- كَما يَليقُ بِجلالِه، وَلا نَعلمُ كَيفِيتَه، وإنَّما نُثبتُه كَما جَاء، مُؤمِنينَ به، لا نَتأَوَّلُه، ولا نُعطِّلُه، وَلا نُمثِّلُه بنُزولِ المَخلوقِ عَن المَخْلوقِ، فهُو نُزولٌ يَليقُ بِعظمةِ اللهِ -جلَّ وعَلا-.

وَلأنه حَديثٌ مُتواترٌ، لا حِيلةَ لَهم فِيهِ، أَخذوا يُشرِّقُونَ ويُغرِّبونَ، يُريدونَ التَّخلُّصَ منه: فقَالُوا: «**يَنْزِلُ**» يَعنِي: يَنزِلُ أَمرُه!

فيُقالُ لهم: الحَديثُ فيهِ أنَّه يَقولُ: «**مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ**»، «**هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟**»[1]، فَهلْ (الأمرُ) يقولُ: مَنْ يَسْأَلُني فأُعطيه؟ مَنْ يَستَغفِرني فأَغفِرْ له؟! فهَذا باطِلٌ، وإنَّما الذي يَقولُ هَذا هُو اللهُ -سُبحانَه وتَعالى-.

وَقالُوا: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا**»: يَعنِي: يَنزِلُ مَلَكٌ من المَلائِكةِ!

---

(١) رواه البخاري (١١٤٥) ومسلم (١٦٨) (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ويُقالُ لهَم: هَل المَلكُ يقولُ: مَنْ يَستَغفِرني؟ مَنْ يسأَلُني؟! هَل مِن تَائِبٍ فأتوبَ عَليه؟ هَل هَذا يَصدُر من المَلكِ أو يَصدُرُ من الرَّبِّ -سُبحانَه وتَعالى-؟!

الجوابُ: هَذا من الربِّ -جلَّ وعَلا-.

فليسَ المُرادُ يَنزِلُ أمرُه، وليسَ المُرادُ يَنزِل مَلَكٌ من المَلائِكة؛ لأنَّ الأمرَ والمَلكَ لا يَقولانِ هَذه المَقالاتِ التي جَاءَتْ في الحَديثِ.

وَنظراً لَدورَانِ الشَّمسِ حَولَ الأَرْضِ، قالوا -أيضاً-: كيفَ ينزِلُ واللَّيلُ يَختلِفُ باختِلافِ الأقطارِ؟! فالشَّمسُ تَدورُ حَوْلَ الأَرضِ، ويكونُ نِصفُ الأَرضِ في نَهارٍ ونِصفُها الآخَرُ في لَيلٍ، فيكونُ عندَنا نهارٌ وعِنْد الآخَرِينَ ليلٌ، والعَكسُ.

نقولُ: هَذا لا نَدخلُ فِيهِ؛ لأنَّ هَذا من أمرِ اللهِ، فالذي سخَّر اللَّيلَ والنَّهار وجَعلَهما يَتعاقَبان هُو الذي أخبرَ أنَّه يَنزلُ -سُبحانَه وتَعالى-، فَنحنُ نُثبِتَ النُّزولَ ولا نَتعرَّضُ للكَيفيَّة، وَلا نقولُ: كيفَ يَنزِلُ وثلثُ الليلِ يَختلِفُ باختِلافِ الأَقالِيم؟! بلْ نقولُ: هَذا إذا كَان نُزولَ المَخلوقِ، أمَّا نُزولُ الخَالقِ فهُو يَنزلُ كيفَ يَشاءُ -سُبحانَه وتَعالى-.

قَالوا: النُّزولُ يَلزمُ عليه الحَرَكةُ والانتقالُ، فهل اللهُ يَنتقلُ من العَرشِ إلى السَّماءِ الدُّنيا ويَتحرَّكُ؟

نقولُ: هَذا بحثٌ عن الكَيفيَّةِ، ونَحنُ نَقولُ: يَنزِلُ كَما يَشاءُ لا نَعلمُ الكَيفيَّةَ. اللهُ يَنزِلُ كيفَ يَشاءُ، وهُو عَلى كلِّ شَيءٍ قَديرٌ، وهُو الَّذِي خَلقَ السَّماواتِ والأَرضَ، فلا نخوضُ في هَذا.

فَنحنُ نُثبِتُ النُّزولَ -كَما جَاء- كلَّ لَيلةٍ حِينَ يَبقَى ثُلثُ اللَّيلِ الآخِر، نُثبِتُه

ونُؤمِنُ به، ولا نَلتفِتُ إلى وَساوِسِ هَؤلاءِ الذين يَستَدرِكُونَ عَلى اللهِ -سُبحانَه وتَعالى-؛ كأنَّهم يَقولونَ: إنَّ النُّزولَ لا يَليقُ بكَ يا ربَّنا؛ لأنَّه كَذا وكَذا، فهُم يَستدرِكُونَ عَلى اللهِ -جلَّ وعَلا- ويَستدرِكُونَ عَلى الرَّسولِ ﷺ؛ كأنَّهم أَعلمُ من اللهِ، وأَعلمُ من الرَّسولِ ﷺ باللهِ -عزَّ وجلَّ-.

هَذا فِيهِ سُوءُ أَدبٍ مع اللهِ -جلَّ وعَلا- اللهُ يُثبت النُّزولَ وهُم ينفونَه، ويَقولونَ: يَلزمُ عَليه كَذا وكَذا مِن اللَّوازِمِ الباطِلَة عندَهم!

وقولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: **(الجَبَّارُ)** أي: اللهُ -جلَّ وعَلا-، من أَسمائِه الجبَّارُ.

والجَبَّارُ له مَعانٍ:

١- الجبَّارُ بِمعنَى: الذي يَجبرُ عِبادَه المُنكَسِرينَ.

٢- والجَبَّار بِمعنى: الذي تَجري أَحكامُه القَدريَّةُ عَلى عِبادِه، دُون أنْ يمتَنِعوا مِنها، فأَحْكامُ اللهِ -جلَّ وعَلا- القَدريةُ لا رَادَّ لهَا، ولا مُعقِّبَ.

٣- والجَبَّار مِن مَعانِيه اللُّغويَّةِ: العَالي المُرتفِعِ، واللهُ -جلَّ وعَلا- فوقَ عِبادِه، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

وقولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: **(يَنْزِلُ الجَبَّارُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ)**: كَما جَاءَ في الحَديثِ، من غَيرِ كيفٍ، يعني: لا نَدري عَن كَيفيَّةِ النُّزولِ؛ لأنَّ هَذا لا يَعلمُهُ إلَّا اللهُ، فَلا يَلزمُ منهُ هَذه اللوازمُ الَّتِي أوردَها المُعطِّلةُ والمُمثِّلةُ والمُشبِّهةُ؛ لأنَّنا لا نَبحثُ عن الكَيفيَّة، واللهُ عَلى كُلِّ شيءٍ قَديرٌ، والخَلقُ لا يُحيطُونَ بهِ عِلماً، فَلا

يَعلمُ كَيفيَّةَ ذَاتِه، وَلا كَيفيَّةَ أَسْمائِه وَصِفاتِه إلَّا هُو سُبحانَه وتَعالى.

وكَذلكَ يَنزِلُ الجَبَّار عَشِيةَ عَرفةَ، فيُباهِي بِعِبادِه المَلائِكةَ، ويقولُ: «**انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثاً غُبْراً، مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ**»[1].

هَذا -أيضاً- نوعٌ آخرُ من النُّزولِ، يَنزِلُ ربُّنا عَشِيةَ عَرَفةَ إلى السَّماءِ الدُّنيا؛ كَما أنَّه يَنزِل كُلَّ ليلَةٍ من لَيالي السَّنَةِ حينَ يَبقَى ثُلثُ اللَّيلِ الآخِرِ، وهَذا من لُطفِهِ بِعِبادِه -سُبحانَه- ورَحمتِه بِهِم.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**جَلَّ**): يَعنِي تَعاظَم قَدرُه وَشَأنُه عَن أنْ نكيِّفَ أَو نَعلمَ كَيفيَّةَ أَسمائِه وصِفاتِه، ومِنْها النُّزولُ، فنَحنُ نُثبِتُ النُّزولَ وَلا نَبحثُ عن الكَيفيَّةِ؛ كسائِرِ الصِّفاتِ، فالنُّزولُ مَعلومٌ وأَمَّا الكَيفُ فهُو مَجهولٌ؛ كَما قَالَ مَالكٌ -رحمه الله تعالى- في الاستِواءِ: «**الاسْتِواءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ**»[2]، وَهَذا فِي سَائِرِ الصِّفاتِ.

- قَولُه: (**الْوَاحِدُ**): الوَاحدُ من أسمَاءِ اللهِ -جلَّ وعَلا-، فهُو -سُبحانَه- الوَاحِدُ الأَحَدُ، الذي لا شَرِيكَ له في ذاتِه، ولا فِي أسمائِه وصِفاتِه، وَلا فِي أفعالِه، ولا فِي عِبادتِه -جلَّ وعَلا-.

- قولُه: (**المُتَمَدَّحُ**): أي: المتَّصِفُ بِصِفاتِ المَدحِ والكَمالِ.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٨٥٢) (٩/ ١٦٣)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٩٣) (٩/ ١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٠٥)، وأبو يعلى (٢٠٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٥٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص٣٣) ط. المكتب الإسلامي، و«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٩٢٨) (٣/ ٥٢٧).

١٢ - إِلَى طَبَقِ الدُّنْيَا يَمُنُّ بِفَضْلِهِ
فَتُفْرَجُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُفْتَحُ

١٣ - يَقُولُ أَلا مُسْتَغْفِرٌ يَلْقَ غَافِراً
وَمُسْتَمْنِحٌ خَيْراً وَرِزْقاً فَيُمْنَحُ

الشرح:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (إِلَى طَبَقِ الدُّنْيَا): أيْ: يَنزلُ إلى الطَّبقِ الأَدنَى من السَّماواتِ؛ لأنَّ السَّماءَ سَبعُ طِباقٍ، قَال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾﴾ [نوح: ١٥]: بَعضُها فَوقَ بعضٍ، فَينزِلُ -جلَّ وعَلا- كَيفَ يشاءُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، يعنِي: السَّماءَ الَّتِي تَلِي الأَرضَ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (يَمُنُّ بِفَضْلِهِ): فيقولُ سُبحانه: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟»، هَذا مَنٌّ وفَضلٌ من اللهِ، ويقولُ: «هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ، هَل مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟»، كُلُّ هَذا من فَضلِه -سُبحانَه وتَعالى- يَعرِضُ عَلى عِبادِه كَرَمَه وجُودَه.

وَلهَذا يُستَحبُّ للمُسلِمِ أَنْ يَقومَ آخِرَ اللَّيلِ حِينَ يبقَى ثُلثُ اللَّيلِ الآخِرِ، وأَنْ يَكونَ مُستَيْقِظاً يُصلِّي ويَدعو اللهَ ويَستَغفِرُ، فإنَّه وقتُ قَبولِ الدُّعاءِ، ولا يَنامُ فِي هَذا الوقتِ ويَحرِمُ نَفسَه، كَما يفعلُ كَثيرٌ من المَحرومِينَ الذينَ يَسهرُونَ اللَّيلَ، فإذا صار آخرُ اللَّيلِ نامُوا حتَّى عَن صَلاة الفَجرِ الفَرِيضَة! هَذا حِرْمانٌ وَالعِياذُ باللهِ.

فَيَنبغِي للمُسلمِ أَنْ ينامَ مُبكِّراً وَيعوِّدَ نفسَهُ -إنَّما الشَّيءُ بِالاعتِيادِ- لأجلِ أَنْ

يَقومَ آخرَ اللَّيلِ، فإذا عوَّدَ نفسَهُ هَذا تعوّدتْ، أمَّا إذا عَوّدها الكَسَلَ والنَّومَ فإنَّه يَثقُلُ عَليهَا حتّى القِيامُ لصَلاةِ الفَجْرِ، فيَنبغِي للمُسلِم أَنْ لا تَفوتَه هَذِهِ الفُرصَةُ، وهَذا النِّداءُ الإلهيُّ، وأَنْ يَكونَ حَاضِراً، واللهُ -جلَّ وعَلا- يَقولُ فِي وصْفِ عِبادِه المتَّقِينَ: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات: ١٧، ١٨]، وقال: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، فالاستِغفارُ وَقتَ السَّحَرِ لَه مَزيَّةٌ عَلى غَيرِه من الأَوقاتِ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: **(فَتُفْرَجُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُفْتَحُ)**، يَعنِي: تُفتَح أَبوابُ الإِجابَةِ، فَينبغي للمُسلِمِ أَنْ يَصْحوَ فِي هَذهِ السَّاعةِ، وأَنْ يَستَغفِرَ وَيتُوبَ ويَسألَ، فإنَّ أبوابَ الإجابَةِ مَفتوحَةٌ له، فَهِي فُرصَةٌ عَظِيمةٌ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: **(يَقُولُ أَلا مُسْتَغْفِرٌ يَلْقَ غَافِراً)**:

(أَلا): أداةُ تَنبيهٍ، يَعني: تَنبَّهوا لِما سَيُقالُ.

(يَلْقَ غَافِراً): مأخوذ من قوله: «**مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**».

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: **(وَمُسْتَمْنِحٌ خَيْراً)**: يعني: مَنْ يَطلُب المَنْحَ، وهُو العَطَاءُ، مَن يسأَلُ اللهَ -عزَّ وجلَّ- ممَّا يَشاءُ من الخَيرِ، والرِّزقِ، وأي حاجَةٍ من حَوائِجِه وحَوائِجُ النَّاسِ تَختلِفُ، فيَسأَلُ اللهَ أيَّ حَاجةٍ لَهُ فِيها خَيرٌ، فإنَّ اللهَ يُعطِيه فِي هَذه السَّاعَةِ أَكثرَ مِن غَيرِها.

واللهُ -جَلَّ وعَلا- قَريبٌ مُجيبٌ يَقبلُ التَّوبَةَ، ويَغفِرُ الذُّنوبَ في كلِّ وقتٍ، ولكنْ توجد أَوقاتٌ لها خاصِّيَّةٌ تكونُ الإِجابَةُ فيها أَكثرَ؛ مثلُ هَذا الوَقتِ، ومِثلُ السَّاعةِ الَّتِي فِي يَومِ الجُمُعَةِ، كَما تُوجَدُ أَحوالٌ تَكونُ الإِجابَةُ فِيها أقربَ مِثلُ حال

السُّجودِ؛ كَما في قَولِه ﷺ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[١]، وَمثْلُ حال السَّفَرِ: «**يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ...**»[٢]، ومِثْلُ حال الضَّرورَةِ، قال تَعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، فتُوجَدُ أوقاتٌ وأَحوالٌ تَكونُ الإجابةُ فِيها أكثَرَ مِن غَيرِهَا، وإلَّا فإنَّ اللهَ -جلَّ وعَلا- يَغفرُ ويُعطِي، ويَسمَعُ الدُّعاءَ، ويُجِيبُ في كل وقت من ليل أو نهار.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**وَرِزْقاً فَيُمْنَحُ**): فكيفَ يَصدُّ الإنسانُ عَن هَذا وَيَنامُ؟! مَاذا يَستفِيدُ من فُضُولِ النَّومِ؟! كيفَ يَغفلُ ويَلهو مع الفَضائِيَّاتِ والإنترنِتْ، ويَجلسُ مَأْسُوراً شاخِصَ البَصَرِ لا يَتحرَّكُ مَع هَذا الصَّنَمِ الخَبيثِ، وَلا يَمَلُّ وَلا يَتْعبُ، ويُعرِضُ عن ربِّه -سُبحانَه وتَعالى-، يُعرِضُ عَن هَذا الخَيرِ الكَثِيرِ الَّذِي هُو بأشدِّ الحاجَةِ إليهِ؟! فإِنَّهُ لا غِنى بِه عنِ اللهِ -جلَّ وعَلا- طَرْفَةَ عَينٍ، فَكيفَ يُعرِضُ الإنسانُ عَن هَذا ولا يتنبَّهُ له؟!

أَو يَذهبُ مَذْهَبَ الجَهميَّةِ والمُعتزِلةِ والأَشَاعِرَةِ فَيُكَذِّبُ -والعِياذُ باللهِ- بهَذا النُّزولِ ويَنفيه، ويَتهاوَنُ به! هَذا أشدُّ من الذي يُعرِضُ وَلا يَنفي، ولكنَّه يُعرضُ ولا يَتنبَّه له. ولَو أنْ وقتاً من الأَوقاتِ فيهِ توزيعُ نُقودٍ، أو تَوزيعُ دَراهِمَ، أو فُتِحَ فيه بابُ مُساهمَةٍ في شَركَةٍ، والنَّاسُ يَرجُونَ فِيها الرِّبْحَ، ألا تَرونَ مَا النَّاسُ صَانِعونَ؟ أَليسوا يُغامِرونَ؟

بَل حدثَ أَنْ قَتَل بعضُهم بَعضاً من الزِّحامِ لطلب الدُّنيا الفانِيةِ الَّتي قد

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٥) (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٦٥) (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تَحصُلُ وقَد لا تَحصُلُ، وإنْ حَصَلتْ ربَّما تَكون شَرّاً وَوَبالاً عَلى صاحِبها، وربَّما تَكونُ هَذه المُساهَمةُ مُحرَّمةً يَدخلُها الرِّبا، وربَّما تَكونُ من المَيْسِرِ والقِمارِ، ومَعَ هَذا يَتَنافَسُونَ عَليها، ويَقتتِلونَ، ويَأتونَ مُبكِّرينَ قبلَ البَداءةِ بزمنٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يُريدُ أنْ يَصيرَ قَريباً من مَحلِّ العَرضِ، ولاَ يَكونُ بعيداً!

فإذا كانَ هَذا في أَمرِ الدُّنيا فكيفَ يُعرِضُ عَن أمرِ الآخِرةِ الَّذِي لا يَحتاجُ إلى زِحامٍ، وَهُو مَضْمُونُ الخَيرِ ليسَ فيه غَائِلةٌ، وليسَ فيه زِحامٌ، ولا مُنافَساتٌ، ولا أَصواتٌ، وَلا مُغالباتٌ؟! كيفَ يُعرِضُ الإنسانُ عَنْ هَذا ويَذهبُ إلى مَا لا يَدرِي عَنه هَل هُو خَيرٌ أو شرٌّ؟! وهُو إلى الشرِّ أقْربُ، في هَذا الزَّمانِ الذي أصْبَحَ فِيهِ كَثيرٌ مِن النَّاسِ لا يُبالِي بِالحَلالِ والحَرامِ، فَالشَّرُّ والفِتْنةُ عَظِيمةٌ بِالأَموالِ الآنَ، ومَع هَذا يَتقاتَلُ النَّاسُ عَليها، وأمَّا الفُرَصُ العَظِيمةُ مَع اللهِ -جلَّ وعَلا- أكْرمِ الأكرمِينَ، وأَجودِ الأَجودِينَ، وأَرحمِ الرَّاحِمينَ، الذي لا يَسْتغنِي أحَدٌ عَنْه طَرْفَةَ عَينٍ، فَكَيفَ يَغفلُونَ عَنْ هَذه الفُرصَةِ الَّتِي فَتَحَها اللهُ لهُم؟! وَلمَ يَطلُبْ مِنْهم أَنْ يَسهَرُوا اللَّيلَ كُلَّه، بلْ هُو -سُبحانَهُ- يَنزِلُ آخِرَ اللَّيلِ قَبْلَ الفَجرِ. لو لمْ تَقُمْ إلَّا قُبيلَ الفَجرِ بِدقائِقَ لِتشْهَدَ هَذا المَشْهدَ العَظِيمَ، وَإذا بكَّرتَ فهُو أفْضلُ، فلا تُفوِّتْ هَذه الفُرصَةَ العَظِيمةَ وتَغفلْ عَنْها، فربَّما يَكونُ هَذا آخرَ حَياتِكَ وَلا تُدْرِكُها فِي المُستقبَلِ، فمَا دُمتَ في زَمنِ الإمكانِ، ومَا دُمتَ فَارغاً غَيرَ مَشغولٍ فَلا تَضيِّعْ هَذه الفُرصَةَ العَظيمةَ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**يَقُولُ أَلا مُسْتَغْفِرٌ**): المُستغفِر: هُو طَالبُ المَغفِرةِ.

قوله: (يَلْقَ غَافِراً): هُو اللهُ -جلَّ وعَلا-، فإنَّ من أسمائِه الغفَّارُ، والغَفورُ: ذُو المَغفِرةِ، هَذا من أَسماءِ اللهِ -جلَّ وعَلا-، فَهُو -سُبحانَه- الذي يَستُرُ الذُّنوبَ.

والغَفْرُ: مَعنَاهُ السَّترُ؛ يستُرُ الذُّنوبَ بِالعَفوِ وعَدمِ المُؤاخَذةِ.

قوله: (وَمُستَمْنِحٌ): أي: طالبٌ للمِنحَةِ، وهِي العَطاءُ، وهَذا مَأْخوذٌ من قولِه ﷺ عن ربِّه: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟».

١٤- رَوَى ذَاكَ قَوْمٌ لا يُرَدُّ حَدِيثُهُمْ
أَلاَ خَابَ قَـوْمٌ كَـذَّبُوهُمْ وَقُبِّحُوا

الشرح:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (رَوَى ذَاكَ قَوْمٌ): أَيْ: رَوَى حَديثَ النُّزولِ جَماعَةٌ مِن صَحابةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَن رَسولِ اللهِ ﷺ.

(لاَ يُرَدُّ حَدِيثُهُمْ)؛ لأنَّه حَديثٌ مُتواتِرٌ عَن رَسولِ اللهِ ﷺ، فَلا حِيلَةَ فِيهِ للجَهميَّةِ والمُعطِّلةِ لِيردُّوه من نَاحِيةِ السَّنَدِ.

(أَلاَ خَابَ قَوْمٌ): لأنَّهم كَذَّبوا هَذا الحَديثَ ونَفوا النُّزولَ عَنِ اللهِ، وَأوَّلوا حَديثَ الرَّسولِ بغيرِ مُرادِ الرَّسولِ ﷺ، وافتَروا عَلى اللهِ كَذِباً.

(كَذَّبُوهُمْ وَقُبِّحُوا): وهمِ الجَهميَّةُ ومَن سار عَلى مَنهجِهم، فأصْلُ البلاءِ هُم الجهميَّةُ والمُعتزِلةُ وكُلُّ مَن جاءَ مِن بعدِهم وَسار عَلى نَهجِهمْ، فهُم الَّذينَ فَتحُوا بَابَ الضَّلالةِ والعِياذُ باللهِ، وكلُّ مَن جاء بَعدَهم مِن أهلِ الضَّلالِ فَهُو تَابعٌ لهَمْ، ويَتحقَّقُ فِيهم قَولُ الرَّسُولِ ﷺ: **«مَنْ دَعَا إِلَى ضَلاَلَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً»**[1].

(١) بوب بمعناه البخاري في كتاب الاعتصام باب (إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة) قبل حديث (٧٣٢١)، ورواه مسلم (١٦) (٢٦٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: **«مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً»**.

فَلْيحذرِ المُسلمُ أَنْ يَكونَ مِن دُعاةِ الضَّلالِ؛ لأَنَّه لا يُختَصُّ بإثم نفسه فَحسْبُ، وإنَّما يَتحمَّل آثامَ مَن اتَّبعوهُ؛ لأَنَّه غرَّهم وَخدَعهُم وفتَحَ لهُم بابَ الشَّرِّ، وَصار قُدوةً لهُم في الشَّرِّ قَال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥]، فالخَطرُ شَديدٌ فِي هَذا. وهَذا ممَّا يُؤَكِّدُ عَلى المُسلِم أَنْ يَكونَ قُدوةً فِي الخيرِ، وأَنْ يَدعوَ إِلى الخَيْرِ، ويَتجنَّبَ أَنْ يَكونَ دَاعِيةً إلى الشرِّ، أو اتِّباعِ الهَوى أو المُخالفَاتِ، وإنْ كَان عَليها مَنْ عَليها مِن النَّاس، فإنَّ الحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبعَ.

[فَضْلُ الصَّحابَةِ وَتَفاضُلُهُمْ وَمَحبَّتُهُمْ]

١٥- وَقُلْ: إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ
وَزِيـرَاهُ قِدْماً ثُمَّ عُثْمَانَ الأَرْجَحُ

١٦- وَرَابِعُهُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ بَعْدَهُمْ
عَلِيٌّ حَلِيفُ الخَيْرِ بِالخَيْرِ مُنْجِحُ

الشرح:

تمهيد:

هَذا بَحثٌ في حَقِّ الصَّحابَةِ -رضيَ اللهُ تَعالى عنهم-، وهُم صَحابةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِين هُم خَيرُ القُرونِ؛ كَما قالَ ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[1]، قال الرَّاوي: لاَ أَدري أَذكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَو ثَلاثةً؟ يَعنِي: تكونُ أَربعةُ قُرونٍ، ويُسمُّونَها القُرونَ المُفَضَّلةَ لِهَذا الحَديثِ.

وخيرُ هَذه القُرونِ هُو قَرنُ الصَّحابَةِ، رضي الله عنهم.

وقَدْ مدَحَهم اللهُ فِي كِتابِهِ، وَرَضِيَ عنْهم، قال -سُبحانَه وتَعالى-: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ

(١) رواه البخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥) ومسلم (٢١٤) (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢١٣) (٢٥٣٤).

عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال -سُبحانَه وتَعالى-: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

فاللهُ -جلَّ وعَلا- أَثْنى عَليهِم ومدَحَهم بأَنَّهم هُم الصَّادقون ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾: حَصَر الصِّدقَ فِيهِمْ لِتَحقُّقِهِ فِيهِمْ، ممَّا يدلُّ عَلى فَضلِهم ومَكانتِهم عندَ اللهِ -جلَّ وعَلا-.

ثُمَّ يَأتِي وَاحدٌ من الزَّنادِقةِ والمَلاحِدَةِ الَّذِين يَدَّعونَ الإسلامَ وَيَتهجَّم عَلى الصَّحابة ويَذُمُّهم! واللهُ -جلَّ وعَلا- يَقولُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، فَهَذا مُكذِّب للهِ -عزَّ وجلَّ-.

وَقالَ -جلَّ وعَلا- فِي الأنصَارِ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، يعني: دارَ الهِجرَة، وهم الأنصارُ في المَدينةِ ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، هَذا ثناءٌ عَلى الأنصار، ومَدْحٌ لهم، وذِكْرٌ لِصفاتِهم الحَميدةِ، واللهُ -جلَّ وعَلا- أثبتَ لهُم الفَلاحَ، فقال: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، فهَذا دليلٌ على أنَّ اللهَ وَقاهم شُحَّ أنفُسِهم، فصَاروا ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ خَصَاصةٌ - أي:

جُوعٌ، فَهُم يُؤثِرونَ حَاجةَ إخوانِهم ولوْ كانَ بِهم حاجةٌ، ولمَّا هاجر إليهم إخوانُهم واسَوْهُم، وفتَحوا لهُم صُدورَهم وقُلوبَهم، وأشركوهُم فِي أموالهم وفِي بُيوتِهم، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهُم.

ثمَّ قال فِي الَّذينَ جَاءوا مِن بَعدِهم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾: مِن بَعدِ الصَّحابةِ مِن المُؤمنينَ إلى يَومِ القِيامَةِ، ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، هَذا فِيهِ بَيانُ أنَّ الواجِبَ للصَّحابةِ رضي الله عنهم: الدُّعاءُ لهُم، والاستغفارُ لهُم، والاعتِرافُ بسَبقِهم بالإيمان، وسُؤالُ اللهِ أَنْ يُنزِّه قُلوبَنا مِن الغِلِّ والحِقْدِ عَليْهم والبُغْضِ لهُم، فهَذا فيهِ الثَّناءُ عَلى الصَّحابةِ وبَيانُ مَا يَجبُ لهُم عَلى مَنْ جَاء بعدَهم إلى يَومِ القِيامَةِ، والنبيُّ ﷺ يقولُ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[1]، لوْ أنَّ أحداً أنفقَ مِثلَ جَبلِ أُحدٍ مِن الذَّهبِ الخَالصِ وتَصدَّقَ به كُلِّه، مَا بلَغ فِي الأجْرِ والثَّوابِ مِثْلَ صَدَقةِ الصَّحابيِّ بالمُدِّ من الطَّعامِ، أو نِصْفِ المُدِّ، فجبلُ الذَّهبِ من غيرهم لا يُعادِلُ المُدَّ مِن الطعام مِنْهم، وَذلك لفضْلِهمْ ومَكانتِهمْ؛ لأنَّ من أَسْبابِ مُضاعَفةِ الأَجْرِ شَرَفُ العَامِلِ عِندَ اللهِ.

ثُمَّ هُم -رَضِيَ اللهُ عَنْهم- يَتَفاضَلونَ فِيمَا بَينَهُم:

-فَلا شكَّ أنَّ المُهاجِرينَ أَفْضَلُ من الأَنصارِ؛ لأنَّ اللهَ قدَّمهُم في الذِّكرِ،

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٢٢) (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ومسلم (٢٢١) (٢٥٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولأنَّهم تَركوا أَمْوالَهم وَأَولادَهم وَأَوطانَهم وهَاجَروا فِي سَبيلِ اللهِ -عزَّ وجلَّ- قالَ تَعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الحشر: ٨].

-ثُمَّ أَفْضَلُ المُهاجِرينَ هُم الخُلفاءُ الرَّاشدونَ الأَرْبعةُ: أَبُو بَكرٍ الصِّديقُ، ثُمَّ عُمرُ الفَاروقُ، ثُمَّ عُثمانُ ذو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَليُّ بنُ أبي طَالبٍ، رضي اللهُ تَعالى عن الجَمِيع.

-ثُمَّ بَقيَّةُ العَشرةِ المُبشَّرينَ بِالجنَّةِ.

-ثُمَّ أَهلُ بدرٍ: الذين شَهِدوا غَزْوةَ بدرٍ.

-ثُمَّ أَهلُ بَيْعةِ الرِّضوانِ: الذين بَايَعوا النَّبيَّ ﷺ تَحتَ الشَّجَرةِ ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، فاللهُ -عزَّ وجلَّ- أخبرَ أنَّه رَضِيَ عَنهم، ثُمَّ يأتِي وَاحِدٌ من الفَسَقةِ والفَجَرةِ ويَذمُّ الصَّحابةَ! قَبَّحَ اللهُ أَهلَ السُّوءِ وَالضَّلالِ.

-ثُمَّ الَّذِينَ أَسْلَموا قَبْلَ فَتحِ مكَّةَ أَفضَلُ من الَّذِينَ أَسْلَموا بعدَ الفَتْحِ، قَال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، (وَكُلاًّ) يَعني: الَّذِينَ أَسْلَموا قبلَ الفَتْحِ والَّذِين أَسْلَموا بعدَ الفَتْحِ، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وَهِي الجنَّةُ.

فَالصَّحابَةُ لا يَلْحقُهم أَحَدٌ فِي الفَضْل مَهْمَا عَمِلَ، ولكنْ حَسْبُه أنْ يُحِبَّهم وَيقتَدِيَ بِهم ويُثْنِيَ عَليْهم، وألَّا يَنتَقِصَ أَحداً مِنْهم، ولا يَتلمَّس أَخْطاءَهم، وَلاَ يخوضَ فِيما حَصَل بَينَهم بِسَببِ الفِتنةِ الَّتي دَخلتْ عَليهِم، وَجرَّها عَليهِم الأَشْرارُ

مِن غَيرِ اختيارِهم، فَلا يحلُّ لأَحدٍ أَنْ يَخُوضَ فِي شَأْنِ الصَّحابَةِ إِلَّا بالثَّناءِ والاسْتغفارِ لهُم، والتَّرحُّمِ عَليهِم، والاقتِداءِ بِهم، ومَحبَّتِهم؛ لأنَّ اللهَ يُحِبُّهم، والرَّسولَ ﷺ يُحِبُّهم، فَنَحنُ نُحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُ اللهُ، ومَن يُحِبُّهُ رَسولُ اللهِ ﷺ.

ثُمَّ إنَّ هَذا الدِّينَ مِنْ أَيْنَ وَصَل إِلينا؟ هَذا القُرآنُ وهَذِه السنَّةُ، أَلَيستْ عَنْ طَرِيقِ الصَّحابَةِ؟

فهُم الوَاسِطةُ بَيْنَنا وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وهُم الَّذين بَلَّغوا الدِّينَ لمَّا تَحَمَّلوهُ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ وبَلَّغوهُ لَنا بأَمانةٍ، كلُّ حَديثٍ تَجدُ فِيهِ عَن فُلانٍ عن فُلانٍ عَن صَحابيٍّ، فهُم الوَاسِطةُ بينَنا وبَينَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي تَبْلِيغِ الدِّينِ، الذين حَفِظُوا لنَا سنَّتَه، وحَفِظُوا لَنا القُرآنَ، وبَلَّغُوه لنَا.

ثُمَّ مَنْ هُم الَّذينَ نَشَروا الإسلامَ بِجهادِهم ودَعوَتِهم فِي المَشارِقِ والمَغَارِبِ؟ أَليْسُوا هُم صَحابةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟! مَن هُم الَّذينَ قَمَعُوا المُرتَدِّينَ والمُعتَدينَ بعدَ وَفاةِ الرَّسولِ ﷺ؟ أَلَيْسوا هُم الَّذينَ ثبَّتَ اللهُ بِهم هَذا الدِّينَ لمَّا أَراد أَهلُ الشرِّ اسْتِغلالَ وَفاةِ الرَّسُولِ ﷺ، وأَرادُوا التَّشْكِيكَ فِي الدِّينِ ورِدَّةَ النَّاسِ وصَرْفَهم عَنْه؟! ثبَّتَ اللهُ هَذا الدِّينَ بِصَحابةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِقيَادَةِ أَفْضلِهم وَخَيرِهم أَبي بَكرٍ الصِّديقِ رضي الله عنه.

هَذه بعضُ فَضائِلهم ومَناقِبهم، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وَالسَّببُ الَّذي جَعَلَ المُصنِّفِينَ فِي العَقائِدِ يَذْكُرونَ هَذه المَسألةَ هُو: الرَّدُّ عَلى الفِرقِ الضَّالَّةِ المُعادِيةِ للإِسلامِ، الَّتِي تُرِيدُ أَنْ تَطْعنَ فِي الإِسلامِ، وَلَمْ تَجِدْ طَرِيقاً أَقْربَ مِن الطَّعنِ فِي الصَّحابَةِ؛ لأَنَّهم هُم الَّذين حَمَلوا هَذا الدِّينَ وبَلَّغوهُ للأُمَّةِ،

فَإذا طَعَنُوا في الصَّحابَةِ -وهُمْ الواسِطةُ بَينَنا وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في تَبْلِيغ الدِّينِ- فَقَد طَعَنُوا فِي دِينِ الإسلامِ، وأنَّه لمْ يَثبُتْ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لأنَّ الَّذينَ نَقلُوهُ لاَ يُحْتجّ بِهم! هَذا قَصْدُهم.

والمُعادُونَ للصَّحابةِ هُم ثَلاثُ طَوائِفَ: الرَّافِضَةُ، والخَوارِجُ، والنَّاصِبَةُ، لكنَّ أَخْبثَهم الرَّافِضَةُ.

-أمَّا الخَوارِجُ: فالَّذي حَمَلَهم عَلَى هَذا هُو التَّشدُّدُ والغُلوُ فِي الدِّينِ، وَلَمْ يَكنْ قَصْدُهم الطَّعنَ في الإسلامِ، فهُم فَعَلُوا هَذا عَن غُلُوٍّ وتَطَرُّفٍ وتَشَدُّدٍ، وَلمْ يَعمَلوهُ طَعناً فِي الدِّينِ، بلْ إنَّ هَذا -بزَعْمِهِم- مِن حُبِّهم للدِّينِ وحِرْصِهم عَليه!

-وَأمَّا النَّواصِبُ: فالَّذِي حَمَلهم عَلى سَبِّ بَعْضِ الصَّحابَةِ أمرٌ سِياسِيٌّ؛ لأنَّهُم يُريدُونَ بِذلكَ الطَّعنَ في خِلافَةِ عَليٍّ رضي الله عنه لأمْرٍ سِياسِيٍّ فَحسْبُ، وَأنَّه لا يَسْتحِقُّ الإمامَةَ، لمْ يَكُنْ قَصْدُهم الطَّعنَ في الدِّينِ.

-أمَّا الرَّوافِضُ -قَبَّحهمُ اللهُ- فَقَصْدُهم الطَّعْنُ فِي الدِّينِ؛ لأنَّهم إذا ذَمُّوا الصَّحابَةَ وطَعَنوا فِيهم، لَمْ يَبْقَ بَيْنَنا وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاسِطةٌ، والدِّينُ مَا جَاءَنا إلَّا عَن الصَّحابَةِ، وهُم فِي نَظرِ الرَّافِضَةِ لا يُحتجُّ بِقَولهم! فَإذاً هَذا طَعنٌ فِي الدِّين، هَذا قَصْدُهم.

وَقد سَبقَ الكَلامُ عن فَضائِلِ الصَّحابةِ، وأنَّهم يَتفاضَلونَ فيمَا بَينَهم، فَهُم يَشتَرِكُونَ فِي فَضلِ الصُّحبَةِ، ولَا يُشارِكُهم فِي هَذا الفَضلِ أَحدٌ، وَلا يَلحقُ بِهم أَحدٌ، لكنْ هُم فِيما بَينَهمْ يَتفاضَلون، بَعضُهم أَفضلُ مِن بَعضٍ، وَإذا ذَكرنا أَنَّ بَعضَهم أَفضلُ من بَعض فَليسَ معنَى هَذا أَنَّنا نَنتَقِصُ المَفضولَ، فَلا يَجوزُ أَنْ

نتقِصَ المَفضولَ، وهُو صَحابيٌّ من صَحابَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ.

وَسبقَ بيانُ أَنَّ أَفضلَ الصَّحابةِ هُم الخُلفاءُ الرَّاشِدونَ الأَربعَةُ، قالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»(١)، فالَّذي سمَّاهم الخُلفاءَ الرَّاشدينَ هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأمَرَ بالتمسُّكِ بسنَّتِهم؛ لأَنَّهم يَسيرُونَ عَلى سُنَّته ﷺ، ويُثبِتُونَها ويَنشُرونَها بِما أَعطاهم اللهُ مِن العِلمِ والسُّلْطَة والوِلايَةِ.

وَأَفضلُ الخُلفاءِ الأَرْبعةِ: أَبُو بَكرٍ، ثمَّ عُمرُ، وهَذا بِإجماعِ المُسلمينَ.

واختَلفوا فِي عليٍّ وعُثمانَ رضي الله عنهما أيُّهما أَفضَلُ؟ فقومٌ فَضَّلُوا عُثمانَ، وقومٌ فَضَّلوا علياً، وقومٌ توقَّفوا في التَّفضيلِ.

أَمَّا فِي الخِلافَةِ فالأُمَّةُ مُجمِعةٌ عَلى أَنَّ الخِلافَةِ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لأَبي بكرٍ، ثم لعُمرَ، ثم لعُثمانَ، ثم لعَليٍّ رضي الله عنهم أجمعين هَذا هُو تَرتيبُ الخِلافَةِ بِالإجماعِ، قالَ شيخُ الإِسلامِ -رحمه الله تعالى- فِي «العَقيدَةِ الوَاسِطيَّةِ»: «وَمَن طَعنَ فِي خِلافَةِ أَحَدٍ مِن هَؤُلاءِ فَهُوَ أَضَلُّ مِن حِمَارِ أَهلِهِ»(٢)، فَيُوجَدُ فرقٌ بينَ مَسألةِ التَّفضِيلِ ومَسألةِ الخِلافَةِ: ففِي مَسألةِ التَّفضِيلِ أجمعَ المُسلمونَ عَلى أَنَّ الأفضَلَ أَبو بكرٍ ثمَّ عمرُ، واختَلفوا فِي عليٍّ وعُثمانَ أَيُّهما أَفضلُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ عُثمانَ أَفضلُ. لكنْ نظراً لوُجودِ الخِلاف يُذكرُ الخِلافُ، وإِلَّا فَلا شكَّ أن الأصحَّ أَنَّ عُثمانَ رضي الله عنه أَفضلُ؛ بِدليلِ أَنَّ أَصْحابَ الشُّورى

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٧).

(٢) انظر «العقيدة الواسطية» (ص١٩٣) بشرح المؤلف حفظه الله تعالى.

قدَّموا فِي الخِلافَةِ عُثمانَ عَلى عليٍّ. رضي الله عنهما.

وَمَسألةُ التَّفضيلِ بينَ عُثمانَ وعَليٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُما- أَمرُها سهلٌ، لكنَّ الطَّعنَ في الخِلافةِ ضَلالٌ؛ لأنَّ الرَّافضةَ يَقولونَ: الخَليفةُ بعدَ رَسولِ للهِ هُو عليٌّ، وهو الوَصِيُّ، وإنَّ الصَّحابةَ ظَلموهُ واغتصَبوا الخِلافَةَ! ويَلعنونَ أَبا بكرٍ وعمرَ، ويُسمُّونَهما صَنمَي قُريشٍ!! فَهَذا لا شكَّ أَنَّهُ ضلالٌ وكُفرٌ ومُخالفةٌ للإِجماعِ، فَالخَليفةُ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ هُو أَبو بَكرٍ، ثُمَّ عمرُ، ثُمَّ عُثمانُ، ثُمَّ عَليٌّ رضي الله عنهم أجمعين.

وَأَبو بكرٍ رضي الله عنه هُو أفضلُ الخُلفاءِ، وقَد أَثنى اللهُ عليهِ بِقولِهِ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، وَهَذهِ الآيةُ نَزلتْ فِي أَبِي بكرٍ رضي الله عنه لمَّا أَقسَمَ أَلَّا يُعطِي مِسْطحَ بنَ أُثاثَةَ شَيْئاً مِن المَالِ، وكَان قَرِيباً لَه يُنفِقُ عَليهِ، فلمَّا انخدَعَ بالَّذِينَ تكلَّموا فِي الإِفكِ وصدَّقَهم وتَكلَّم معَهم، غَضِبَ عَليهِ أَبو بَكرٍ، وأَقْسَمَ أَلَّا يُعطِيَه، فأَنزلَ اللهُ هَذه الآيَةَ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ : يَعني: لاَ يَحْلِف، ﴿أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ﴾ فَوَصَفَ أَبا بكرٍ بِأَنَّهُ مِن أُولي الفَضْلِ[1].

وَفِي الآيةِ الأُخْرَى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ

---

(١) قصة مسطح رضي الله عنه مع أبي بكر رضي الله عنه في منع النفقة، رواها البخاري في حديث الإفك الطويل (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠، ٤٧٥٧)، ومسلم (٥٦) (٢٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه: (قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكان ينفق على مسطح بن أثاثة لقرابته منه: والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً بعد ما قال لعائشة، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ ، فقال أبو بكر: بلى والله إني لأحب لأن يغفر الله لي، فرجع إلى مسطح الذي كان يجري عليه...) اهـ.

كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، مَن هُما الاثنانِ؟ الرَّسولُ ﷺ وأبُو بَكرٍ. هَذا بالإجْماعِ، ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾: أثبتَ لَه صُحبتَه لرسُولِ اللهِ ﷺ.

فأَبو بكرٍ هُو أَفضلُ الصَّحابَةِ؛ كَما نَطقتْ بهَذا أَحاديثُ صَحِيحةٌ فِي البُخاريِّ وغيرِه[1].

وهُو أَفضلُ هَذهِ الأُمَّةِ؛ وَذلكَ لِسابقَتِهِ فِي الإِسلامِ ومُناصَرتِهِ للرَّسُولِ ﷺ ومُلازمتِه لَه، ولمَّا مَاتَ الرَّسولُ ﷺ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلى اختِيارِ أَبِي بكرٍ، ولمَّا ارتدَّ مَن ارتدَّ من العَربِ، فالَّذِي ثبتَ فِي وُجوهِهم وَقاتلهُم هُو أَبو بكرٍ، حتَّى ثبَّتَ اللهُ بِهِ هَذا الدِّينَ وقمَعَ بهِ أَهلَ الرِّدَّةِ. وفَضَائِلُه كثيرةٌ رضي الله عنه.

ويُسمَّى بالصِّدِّيق. ودَرجةُ الصِّدِّيقينَ بعدَ الأنبياءِ، قَالَ تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ

---

(١) من الأحاديث في فضل أبي بكر رضي الله عنه وسابقته:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم..) رواه البخاري (٣٦٥٥) ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٦٧) وفيه: (فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره). وعن علي رضي الله عنه قال: (خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ولو شئت لسميت الثالث) رواه أحمد وابنه عبدالله في «المسند» من طرق (١/ ١٠٦) ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٧٩) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٥١) وابن أبي عاصم في السنة ١٢٠١ (٢/ ٥٧٠).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أفضل من أبي بكر) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٣٥) وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ١٠١) وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٢٤) والخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٤٣٨).

وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ [النساء: ٦٩]، والصِّدِّيقُ: هُو كثيرُ الصِّدْقِ، والمُبالِغُ في الصِّدْقِ، قَال ﷺ: «لاَ يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقاً»[١].

ثُمَّ مِن بَعدِه: عمرُ الفَارُوقُ، وَسُمِّيَ بِالفَاروقِ؛ لأَنَّ اللهَ فَرَّقَ بِهِ بينَ الحَقِّ والبَاطِلِ، لمَّا أسلمَ بعدَ حَمزَةَ اعتزَّ الإسلامُ بإسلامِهِمَا، وقَبْلَ إسلامِ حَمزَةَ وعُمرَ رضي الله عنهما كَانَ المُسلِمونَ مُستَضْعَفِينَ ومُختَفِينَ في دَارِ الأَرقَمِ، فلمَّا أسلمَ حَمزَةُ وعمَرُ -رَضِيَ الله عَنْهُما- خَرجوا معَهما إلى المَسْجِدِ الحَرامِ، وكَانَ لاَ أَحدَ يَقرَبُهم ومَعهم حَمزةُ وعمرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُما- حِينَئِذٍ أَعزَّ اللهُ الإسلامَ بِهما، وقَال ابنُ مَسعودٍ رضي الله عنه: «مَا زِلْنَا أَعِزَّةً مُنْذُ أَسْلَمَ عُمَرُ»[٢]، فأعزَّ اللهُ بِهِ الإسلامَ، ولِذلكَ سُمِّيَ بالفَارُوقِ[٣].

---

(١) رواه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (١٠٢) (٢٦٠٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٦٨٤، ٣٨٦٣)، وانظر «البداية والنهاية» (٣/ ٧٩) ط. مكتبة المعارف، و«الكامل» (١/ ٦٠٢) ط. دار الكتب العلمية.

(٣) قال ابن الأثير في «الكامل» (٢/ ٤٤٩): (وسماه النبي ﷺ الفاروق، وقيل بل سماه أهل الكتاب).

قال الطبري (٢/ ٥٦٢): (وكان يقال له الفاروق، وقد اختلف السلف فيمن سماه بذلك فقال بعضهم: سماه بذلك رسول الله ﷺ وعزاه لعائشة رضي الله عنها.

وقال ابن شهاب: بلغنا أن أهل الكتاب كانوا أول من قال لعمر الفاروق وكان المسلمون يأثرون ذلك من قولهم...).

وقال في «سمط النجوم العوالي» (٢/ ٤٩٤): أخرج ابن سعد عن أيوب بن موسى قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه، وعمر الفاروق فرق الله به بين الحق والباطل).

=

وهُو الخَليفةُ الثَّاني، وهُو أَفضلُ الصَّحابةِ بعدَ أبي بكرٍ الصِّديقِ؛ كَما في البُخاريِّ، وغيرِه[1].

وهُما وَزيرا رَسولِ اللهِ ﷺ، أَيْ المُستَشَاران للرَّسُولِ ﷺ. والوَزيرُ: هُو المُؤازِرُ والمُؤيِّدُ لوليِّ الأَمرِ، قالَ اللهُ -جلَّ وعَلا- في مُوسى: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَـٰرُونَ وَزِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥]، يُؤازِرُه؛ لأنَّ مُوسى دَعا ربَّه فقال: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَـٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾﴾ [طه: ٢٩-٣٢]، هَذا هُو الوَزيرُ. الذي يُشاركُ في الرَّأْيِ ويُؤازِرُ وَليَّ الأمرِ ويُشيرُ عَليه بالنُّصحِ، فَأبو بكرٍ وعُمرُ هُما وَزيرا رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَما أنَّ هارونَ وَزيرُ مُوسَى عَليْهما السَّلامُ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**ثُمَّ عُثْمَانُ الأَرْجَحُ**): الثَّالثُ في الفَضْلِ هُو: عُثمانُ رضي الله عنه، وَهُو مِن أولِ السَّابقينَ الأَوَّلينَ إِلى الإِسلامِ، هَاجرَ الهِجْرَتَينِ: هَاجرَ إِلى الحَبَشةِ، وهَاجر إِلى المَدينَةِ، وأَنفقَ الأَموالَ في سَبيلِ اللهِ

= وفي «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص١١٣) ط. السعادة: (عن ابن عباس قال: سألت عمر لأي شيء سميت الفاروق؟ فقال: أسلم حمزة قبلي بثلاثة أيام فخرجت إلى المسجد...) وذكر قصة إسلامه، وفي آخرها (فخرجنا صفين أنا في أحدهما وحمزة في الآخر حتى دخلت المسجد فنظرت قريش إليّ وإلى حمزة فأصابتهم كآبة شديدة لم يصبهم مثلها، فسماني رسول الله ﷺ (الفاروق) يومئذ؛ لأنه أظهر الإسلام وفرق بين الحق والباطل) [أخرجه أبو نعيم في «الدلائل»، وابن عساكر] اهـ.

(١) روى البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٨) (٢٣٨٤) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ فقال: أي الناس أحب إليك؟ قال: (عائشة، فقلت من الرجال؟ قال: (أبوها) قلت: ثم من؟ فقال: (عمر بن الخطاب).

-عزَّ وجلَّ- وحَفر بِئرَ رُومَةَ للمُسلمينَ، قالَ ﷺ: «**مَنْ يَحْفِرْ هَذَا الْبِئْرَ وَلَهُ الجَنَّةَ**»[1]، فحفرَها عُثمانُ رضي الله عنه، وأوقَفها للمُسلمينَ، وجَهَّزَ جَيشَ العُسْرَةِ بكَامِلِهِ مِن مَالِهِ، وهُو الذي تولَّى الخِلافَةَ بعدَ عُمرَ بإِجماعِ أَصْحابِ الشُّورَى الَّذِينَ عَهِدَ إليهم عَمرُ رضي الله عنه، فَبايعوه وبَايَعَهُ المُسلِمونَ.

وَهُوَ -أيضاً- زَوجُ بِنتي الرَّسولِ ﷺ: رُقَيةُ وأمُّ كُلثومٍ، ولِذلك يُسمَّى ذا النُّورَينِ؛ لأنَّه تَزوَّجَ بنتيّ الرَّسولِ ﷺ.

ولمَّا أرسَله رَسولُ اللهِ ﷺ إلى مَكَّةَ يُفاوِضَ المُشرِكينَ وأُشيعَ أنَّه قُتلَ، بايَع لهُ الرَّسولُ ﷺ بيدِه، وقَال: «**وَهَذِهِ لِعُثْمَانَ**»[2]، وتمَّت البَيْعَةُ وهُو غَيرُ حَاضِرٍ؛ لأنَّه في مكَّةَ.

وَهُو الَّذي كتبَ المُصْحفَ الإمامَ -المُسمَّى مُصحَفَ عُثمانَ- بالرَّسْمِ العُثمانيِّ، الذي عَليهِ المَصاحِفُ اليومَ. ففَضائِلُهُ كَثيرةٌ رضي الله عنه.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-:

(**وَرَابِعُهُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ بَعْدَهُمْ عَلِيٌّ حَلِيفُ الخَيْرِ بِالخَيْرِ مُنْجِحُ**): ثمَّ مِنْ بعدِ عُثمانَ فِي الفَضْلِ عَليُّ بنُ أَبي طَالبٍ، أميرُ المؤْمنينَ، ابنُ عمِّ الرَّسولِ ﷺ، وزَوجُ ابنتِه فَاطمةَ، الذي قَال لَه النبيُّ ﷺ: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ**

---

(١) رواه البخاري (٢٧٧٨) في كتاب الوصايا، وعلقه في مناقب عثمان رضي الله عنه قبل حديث (٣٦٩٥).

(٢) قصة المبايعة رواها البخاري (٣٦٩٨) و (٤٠٦٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وانظر «زاد المعاد» (٣/ ٢٨٦-٣١٦).

مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي»[1]، هَذا فِي غَزوَةِ تَبوكٍ، لمَّا خلَّفهُ ﷺ فِي المَدينةِ شَقَّ عَليهِ أنْ يَتخلَّفَ، فالنَّبيُّ ﷺ أقنعه، وَقالَ لَهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»؛ لأنَّ مُوسى لمَّا ذَهَبَ إِلى مَوْعِدِ ربِّهِ استَخلَفَ هَارُونَ، وقالَ له: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ [الأعراف: ١٤٢]. استَخلفَ النَّبيُّ ﷺ علياً رضي الله عنه مِنْ بعدِه فِي هَذه النَّازِلَةِ لاَ أنَّه الخَلِيفةُ بعدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ، كَما تقولُه الرَّافِضَةُ، فالرَّسُولُ ﷺ فعلَ مَع عليٍّ رضي الله عنه لمَّا ذَهبَ إِلى تَبوكٍ مثلَما فعلَ مُوسى مَعَ هَارونَ -عليهمَا السَّلام- لمَّا ذهبَ لميعادِ ربِّه، قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فهَذا مِن فَضائِلِهِ رضي الله عنه.

وهُوَ الذي قاتلَ الخوارِجَ، وقَضى عَلى فِتْنَتِهم وَأَراح المُسلِمينَ مِن شرِّهم، وتَحقَّقت فِيهِ بُشرى الرَّسولِ ﷺ فِي قَتلِهم.

وهُو أولُ مَنْ أسلمَ مِن الصِّبيانِ: فَأَوَّلُ مَنْ أَسْلمَ من الصِّبيانِ الأَحرارِ عليٌّ رضي الله عنه، وَأَوَّلُ مَن أَسلَمَ مِن الرِّجالِ الأَحْرارِ أَبُو بَكرٍ الصِّديقُ رضي الله عنه، وَأَوَّلُ مَنْ أَسْلَم مِن المَوالِي زَيدُ بنُ حَارِثَةَ رضي الله عنه، وأَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِن العَبيدِ بِلالُ بنُ رَباحٍ رضي الله عنه، وَأولُ مَنْ أَسلمَ من النِّساءِ خَديجَةُ بنتُ خُويلدٍ رضي الله عنها.

فعليٌّ رضي الله عنه مِن السَّابِقينَ الأَوَّلينَ إِلى الإسلامِ، وزَوجُ ابنةِ الرَّسولِ ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦)، (٤٤١٦)، ومسلم (٣٢) (٢٤٠٤) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

فَاطِمةَ، وَأَبو الحَسَنَيْنِ: الحسنُ بنُ عليٍّ، والحُسينُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما، سَيِّدا شَبابِ أَهلِ الجنَّةِ. فلَه فَضائِلُ عَظيمةٌ.

وهُو الذي قالَ فيهِ النَّبيُّ ﷺ يوم خَيبَرَ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**»[1]، فاستشرَفَ الصَّحابَةُ كلٌّ مِنهم يُريدُ أنْ يَكونَ هَذا الشَّخصَ الذي أخبرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّه يُحبُّ اللهَ ورَسُولَه، ويُحبُّه اللهُ ورسولُه، فَإِذا هُوَ عليٌّ رضي الله عنه، فهَذا من فضائله العظيمة، رَضِيَ اللهُ عَن الجَميعِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٩) و (٣٧٠١) و (٤٢١٠) ومسلم (٣٤) (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

[فَضْلُ بَاقِي العَشَرَةِ المُبشَّرِينَ بالجَنَّةِ]

١٧ - وَإِنَّهُمُ لَلرَّهْطُ لاَ رَيْبَ فِيهِمُ
عَلَى نُجُبِ الفِرْدَوْسِ بِالنُّورِ تَسْرَحُ

١٨ - سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةٌ
وَعَامِرُ فِهْرٍ وَالزُّبَيْرُ الْمُمَدَّحُ

الشرح:

قولُه: (وَإِنَّهُمُ لَلرَّهْطُ لاَ رَيْبَ فِيهِمُ): الرَّهْطُ: هُم الجَماعةُ دونَ العَشرةِ، ويُقصَدُ بهم هُنا العَشرةُ المُبشَّرونَ بالجنَّةِ[1].

(عَلَى نُجُبِ الفِرْدَوْسِ): أي: عَلى نُوقٍ من الجنَّةِ.

(بِالنُّورِ تَسْرَحُ): تَسْرَحُ بِهم حَيثُ شَاءُوا.

لمَّا ذكَرَ الخُلفاءَ الأَربعةَ -رَضِيَ اللهُ عنْهم- ذكَر هنا بَقيَّةَ العَشَرةِ المَشهودِ لهُم بالجنَّةِ، وهُم السِّتَّةُ البَاقُونَ مِن العَشرةِ:

أَوَّلُهم: (سَعِيدٌ): وهو: سعيدُ بنُ زَيدِ بنِ عمرِو بنِ نُفيلٍ، ابنِ عمِّ عمرَ بنِ

---

(١) انظر في فضل العشرة المبشرين بالجنة: «سنن أبي داود» (٤٦٤٩، ٤٦٥٠)، الترمذي (٣٧٤٨، ٣٧٥٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٦٣٠) وابن ماجه (١٣٤)، أحمد (١/ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩)، وابن أبي عاصم (١٤٢٨، ١٤٣١)، والحاكم (٣/ ٣١٦) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

الخَطَّابِ، وزوجِ أختِ عُمرَ، رَضِيَ الله عَنْهم وأَرْضاهُمْ.

الثَّاني: (**وَسَعْدٌ**): وهو: سعدُ بنُ أبي وقاصٍ الزُّهريُّ رضي الله عنه.

الثَّالِثُ: (**وَابْنُ عَوْفٍ**): وهو: عبدُالرَّحمنِ بنُ عَوفٍ رضي الله عنه، وهُو من أَثْرياءِ الصَّحابَةِ، ومن الذينَ يُنفِقونَ فِي سَبيلِ اللهِ -عزَّ وجلَّ- الإنفاقَ الكثيرَ.

الرَّابعُ: (**وَطَلْحَةٌ**): وهو: طَلْحةُ بنُ عُبيدِ اللهِ رضي الله عنه.

الخامِسُ: (**وَعَامِرُ**): وهو: أَبو عُبَيْدَةَ، عامِرُ بنُ الجَرَّاحِ رضي الله عنه، أمينُ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ و(**فِهْرٍ**): مِن أجْدادِ النَّبيِّ ﷺ، وَمِن آباءِ القُرَشِيِّينَ.

السَّادِسُ: (**وَالزُّبَيْرُ المُمَدَّحُ**): وهو: الزُّبيرُ بنُ العوَّامِ رضي الله عنه، حَوارِيُّ رَسولِ اللهِ ﷺ.

هَؤلاءِ السِتَّةُ، معَ الخُلفاء الأَربعةِ، صَاروا عَشرةً مُبشَّرينَ بالجنَّةِ، وهُم أَفضَلُ الصَّحابَةِ، وَكُلُّ هَؤلاءِ العَشرةِ من قُريشٍ.

[إِحْسَانُ الْقَوْلِ فِي الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- وَحُكْمُ الطَّعْنِ فِيهِمْ]

١٩- وَقُلْ خَيْرَ قَوْلٍ فِي الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ
وَلاَ تَكُ طَعَّاناً تَعِيبُ وَتَجْرَحُ

٢٠- فَقَدْ نَطَقَ الْوَحْيُ المُبِينُ بِفَضْلِهِمْ
وَفِي الفَتْحِ آيٌ لِلصَّحَابَةِ تَمْدَحُ

الشرح:

ذَكر هُنا بقيَّةَ الصَّحابَةِ بعدَما ذَكر العَشرةَ المُبشَّرِينَ بالجنَّة، فَقالَ: (وَقُلْ خَيْرَ قَوْلٍ): حتَّى لا يُظنَّ أَنَّ ذِكْرَ الفاضِلِ من الصَّحابَةِ تَنَقُّصٌ للمَفضُولِ، بَلْ كُلُّهم صَحابةُ رَسولِ اللهِ ﷺ، ولهم فَضلُ الصُّحبةِ والمُناصرةِ للرَّسُولِ ﷺ، والتلقِّي عَنْه، فَقَد رَأَوا الرَّسولَ، وآمَنُوا بِهِ، واجتَمعُوا بِهِ، وصَلَّوا خلفَه، وسَمِعوا قولَه، عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

قوله -رحمه الله تعالى-: (فِي الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ): في صحابة رسول الله ﷺ، بأن تُثنيَ عليهِم وتمدَحهم؛ لأنهم يستحقون هذا المدح والثناء.

(وَلاَ تَكُ طَعَّاناً تَعِيبُ وَتَجْرَحُ): لا يَجُوزُ تنقُّصُ أَحدٍ مِنهم، أو التماسُ العُيوبِ لهَم؛ كَما تَفعلُ الرَّافِضَةُ -قبَّحهم اللهُ- فإنهم أعداءُ الدين وأعداءُ الأمة وأعداء الملة، وكما تفعل الخوارج الذين يكفرون الصحابة.

(فَقَدْ نَطَقَ الْوَحْيُ المُبِينُ بِفَضْلِهِمْ): الوَحْيُ يَشْمَلُ القرآنَ والسنةَ، فقد نطقَ الوحيُ: قُرآناً وسنةً بفضلِ صَحابةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فالذي يَطعنُ فيهم مُكَذِّبٌ لِكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه ﷺ قَالَ تَعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وفِي سُورةِ الفَتْحِ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]، ثَناءٌ متكرِّرٌ عَلى صَحابَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ، فِي أَوَّلها يَقول تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقَال: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ١٨].

وَقال فِي آخِرِها: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ﴾ يَعني: صِفتُهم ﴿فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾: التي نَزلَتْ عَلى مُوسى، عَليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

﴿وَمَثَلُهُمْ﴾: أي: صِفتُهم ﴿فِى ٱلْإِنجِيلِ﴾: الذي نَزل عَلى عِيسى، عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]، هَذهِ صِفتُهم فِي التَّوراةِ، وصِفتُهم فِي الإِنْجِيلِ.

وقَال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾: فدلَّ عَلى أَنَّ الذي يَغتاظُ من الصَّحابةِ أوْ يُبْغِضُهم أنَّه كَافِرٌ، بنصِّ هَذهِ الآيةِ الكَريمَةِ.

[فَضْلُ أَوْلَادِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلم]

٢١- وَسِبطي رَسُول اللهِ وَابْني خَدِيجَة
وَفَاطِمَةُ ذَاتُ النَّقَاءِ تَبَحْبَحُوا

[فَضلُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائشةَ وَمُعاوِيَةَ، رَضِي اللهُ عَنْهما]

٢٢- وَعائِشُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَخَالُنَا
مُعَاوِيَةٌ، أَكْرِمْ بِهِ ثُمَّ امْنَحُ

الشرح:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَسَبطي رَسُول الله): يعني: الحَسنَ والحُسينَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

والسِّبْطُ: هو ابنُ البِنْتِ، والحَفِيدُ: هو ابنُ الابنِ، فالحَسَنُ والحسين هما سِبطا رسولِ اللهِ ﷺ[1]، أي: ابنا بنتِه فَاطمةَ، وهُما «سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ»[2]؛ كَما قَال النَّبيُّ ﷺ.

قولِه: (وَابْني خَدِيجَة): أولادُ الرَّسولِ ﷺ كلُّهم من خَديجَةَ، ما عدا إِبراهِيمَ،

---

(١) وردت هذه التسمية في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٦٧٦) (٣/ ٥٨) عن جابر وابن عباس من قول الحسن والحسين. وفي «المعجم الأوسط» (٦٥٤٠) (٦/ ٣٢٧) مرفوعاً: (ومنا سبطا هذه الأمة وهما ابناك الحسن والحسين). وانظر «المعجم الصغير» (٩٤) (١/ ٧٥).

(٢) رُوي هذا الحديث عن عدد كبير من الصحابة رضي الله عنهم حتى قال السيوطي: هذا متواتر. انظر «فيض القدير» (٣/ ٤١٥). =

فهو من مَارِية القِبطيَّة، وأمَّا بقيةُ أولادِ الرَّسولِ ﷺ فكلُّهم من خَدِيجةَ، رَضِيَ اللهُ عنها، وله منها ابنان مَاتا في حياته -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في مكةَ.

قوله: (وَفَاطِمَةُ...): هي فاطمة بنتُ الرَّسولِ ﷺ، وكان النبيُّ ﷺ يحبها، وكانتْ إذا أَقبلتْ قامَ إِليْها وَقَبَّلها، وأَجْلَسها إلى جَنْبِهِ.

قولُه: (وَعائِشُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ): التي هِي أَحبُّ النِّساءِ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ. وأَحَبُّ الرِّجالِ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ هُو أبوهَا أَبو بكرٍ الصِّديقُ رضي الله عنه[1].

قولَه: (وَخَالُنَا مُعَاوِيَةٌ): مُعاويةُ بنُ أَبي سُفيانَ رضي الله عنه، الصَّحابيُّ الجَليلُ، كَاتِبُ الوَحْي، كانَ يَكتبُ القُرآنَ للرَّسولِ ﷺ.

وكَان خَالَ المؤمنين؛ لأنَّ أُختَه أمَّ حبيبةَ زَوجُ النبيِّ ﷺ، فهو خَالُ المؤمنين، بِمعنى أنَّه أخُو أُمِّ المُؤمنينَ. وهذا من فَضائِلِهِ رضي الله عنه.

= وقد ورد عن عدد من الصحابة منهم: أبو سعيد الخدري عند الترمذي (٣٧٦٨) وقال حسن صحيح، والنسائي في «الكبرى» (٨١١٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٦٦)، وابن حبان (٦٩٥٩ - الإحسان)، وورد عن ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن ماجه في «السنن» (١١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٦٧)، وعن ابن مسعود عند الحاكم (٣/ ١٨٢)، وعن جابر وحذيفة وأبي هريرة وعلي وعمر رضي الله عنهم عند الطبراني في «الكبير» (٢٦١٦، ٢٦٠٨، ٢٦٠٤، ٢٦٠١، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٥٩٨).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٢، ٤٣٥٨)، ومسلم (٨) (٢٣٨٤) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

[فَضْلُ المُهاجِرينَ والأَنْصارِ]

٢٣- وَأَنْصارُهُ وَالهَاجِرُونَ دِيارَهُمْ
بِنُصْرَتِهِمْ عَنْ كَيَّةِ النَّارِ زُحْزِحُوا

الشرح:

وَالمُهاجِرونَ والأَنصارُ -أَيضاً- لهم فَضْلٌ عَظيمٌ؛ كَما فِي قولِه -جلَّ وعَلا-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠].

-المُهاجِرونَ: الذين هَاجَروا مِن مكَّةَ إلى المَدينةِ، هَاجَروا مِن أَوطانِهم لنُصرةِ الإِسلامِ.

-وَالأَنصارُ: الذين نَاصروا رَسولَ اللهِ ﷺ وَآوَوا إِخوانَهم فِي دَار الهِجْرَةِ.

وَهَذا مَذكورٌ فِي سُورةِ الحَشْرِ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾.

ثم قال في الأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

قولُه: (بِنُصْرَتِهِمْ عَنْ كَيَّةِ النَّارِ زُحْزِحُوا): أنقَذهم اللهُ من النَّارِ بِصُحبتِهم للرَّسولِ ﷺ.

[فَضْلُ التَّابِعِينَ وَالأَئِمةِ المتْبُوعِينَ]

٢٤- وَمِنْ بَعْدِهِمْ فَالتَّابِعُونَ لِحُسْنِ مَآخِذ
وَأَفْعَالِهِمْ قَوْلاً وَفِعْلاً فَأَفْلَحُوا

٢٥- وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ أَخُوهُمُ
أَبُو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ ذَاكَ المُسَبِّحُ

٢٦- وَمِنْ بَعْدِهُم فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
إِمَامَا هُدَىً مَنْ يَتْبَعِ الْحَقَّ يَنْصَحُ

٢٧- أُولَئِكَ قَوْمٌ قَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمُ
فَأَحْبِبْهُمُ فَإِنَّكَ تَفْرَحُ

الشرح:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَمِنْ بَعْدِهِمْ فَالتَّابِعُونَ لِحُسْنِ مآخذ): ومِن بعدِ الصَّحابةِ التَّابعونَ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله: ﴿ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ يَشملُ كُلَّ مَنْ تَبعهم بإحسان إلى يومِ القِيامَةِ، ولكنْ إذا أُطلق التَّابعيُّ فالمُرادُ به مَن تتلمذَ عَلى الصَّحابي وأَخذَ عنه.

وَإِلَّا فاسمُ التابع عموماً يَشمل كُلَّ مَن اتَّبع وَسار عَلى نَهج صَحابَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ من الأوَّلين -الذين بعدَ الصَّحابةِ- والآخِرينَ، ولهَذا قال -جلَّ وعَلا- لمَّا ذكر المُهاجِرينَ والأَنصارَ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠]، وهَذه الآيةُ فيها ردٌّ عَلى الرَّافِضةِ الذين يُبغِضونَ صَحابةَ رَسولِ الله ﷺ بقُلوبهم، وَيتكلَّمونَ فِيهم بأَلسنتِهم، ويَلعنونَ ويُكفِّرونَ صَحابةَ رَسولِ اللهِ ﷺ ولهَذا قَالَ شَيخُ الإِسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى-: «وَمِنْ أُصولِ أهلِ السنَّةِ والجَماعَةِ: سَلامَةُ قُلوبِهِمْ وأَلسِنتِهِمْ لأَصْحابِ رَسُولِ الله ﷺ»[1]: سَلامَةُ قُلوبِهم؛ لِقولِه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا﴾، وسَلامةُ ألسنتِهم؛ لِقولِه: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، فهَذه الآيةُ فيها سَلامةُ القُلوبِ والأَلسُنِ لصَحابَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ. هَذا مَنهجُ التَّابِعينَ لهُم بإِحسانٍ.

أمَّا من يُجرِّحُ، ويلتمسُ العُيوبَ، ويُشكِّكُ في فضلِ الصَّحابةِ أو يُكفِّرُهُم أو يَلعنُهم، فهَذا مُخالفٌ لهدي الإِسلامِ، ومُعادٍ لدينِ الإسلامِ، ومُعادٍ للرَّسولِ ﷺ، لأَنَّهُ إذا طَعنَ في صحابةِ الرسولِ ﷺ طعنَ في الرسول ﷺ وطَعن في القُرآنِ الذي يُثني عَليهم ويَمدحُهم.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-:

---

(١) العقيدة الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى: (٣/ ١٥٢). وانظر: العقيدة الواسطية مع الشرح، للمؤلف حفظه الله تعالى (ص١٨٤).

(وَمَالِكُ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ أَخُوهُمُ   أَبُو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ ذَاكَ المُسَبِّحُ):

يذكر المؤلفُ -رحمه الله تعالى- فضائلَ الأئمةِ، ومِنهم هَؤلاءِ الأئمة:

(وَمالِكُ): وهو: مَالكُ بنُ أَنسٍ، إمامُ دارِ الهجْرَةِ.

(والثَّورِيُّ): وهو: سفيانُ الثَّوريُّ.

(...الأَوْزَاعِيُّ): إمامُ أهلِ الشَّامِ.

(وَمِنْ بَعْدِهِمْ فَالشَّافِعِيُّ): هو: الإمامُ محمد بن إدريس الشافعي.

(وَأَحْمَدُ): هُو الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ.

قولُهُ: (فَأَحبِبْهُم فَإِنَّكَ تَفْرَحُ): تحبُّ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وأَئِمَّةَ الإسلامِ، فإنَّ هذا عَلامةُ الإيمانِ.

ولم يذكر المُصنِّفُ أبا حنيفةَ؛ لأن أبا حَنيفةَ قيل: إنَّهُ من التَّابعينَ؛ لأنَّه أدركَ جماعةً من الصَّحابةِ. وَالصَّحيحُ: أنه مِن أَتباعِ التَّابعينَ، وأَنَّه لم يُدرك الصَّحابةَ، وإنَّما أدركَ التَّابِعينَ، فهُو من القَرنِ الثَّالثِ، من القُرونِ المفضَّلةِ -رحمه الله تعالى- وهو أولُ الأئمةِ الأربعةِ، المتبوعين في الزَّمانِ.

[الإيمانُ بالقَدرِ]

٢٨- وَبِالْقَدَرِ الْمَقْـدُورِ أَيْقِنْ فَإِنَّهُ
دِعَامَةُ عِقْدِ الدِّينِ، وَالدِّيـنُ أَفْيَـحُ

الشرح:

الإِيمانُ بِالقَدرِ هُو الرُّكْنُ السَّادِسُ من أَركانِ الإيمانِ.

أَتى جِبريلُ -عَليْه السَّلامُ- النَّبيَّ ﷺ، فَقالَ: أَخبِرني عن الإيمانِ، فقالَ ﷺ: «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[1]، فجَعلَ ﷺ الإِيمانَ بالقَدرِ سَادِسَ أَركَانِ الإيمانِ.

والإيمانُ بالقَضاءِ والقَدر هُو: الإِيمانُ بِعلمِ اللهِ وتَقدِيرِه الأَشياءَ قَبلَ كَونِها، وبِأفْعالِ اللهِ -جلَّ وعَلا- وَإِرادتِه ومَشيئتِه وخلْقِه وَإِيجادِه، فهُو أمرٌ عَظيمٌ.

وفِي القُرآنِ الكَريمِ: قولُه تَعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وقولُه تَعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] أيْ: قدَّرَ وُقوعَه وَشاءَ وُجودَه وَخلْقَهُ، وقدَّر صِفاتِه وَوقتَه الذي يَقعُ فيه. كلُّ شيءٍ فهُو مُقدَّرٌ من جَمِيعِ الجِهاتِ:

---

(١) رواه مسلم (١) (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

ورواه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم (٥) (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

١- مِنْ جِهَةِ العِلْمِ بِهِ.

٢- ومن جِهَةِ كِتابتِهِ فِي اللَّوحِ المَحفُوظِ.

٣- ومِن جِهة مَشيئةِ اللهِ لهُ فِي وقتِهِ.

٤- وَمِن جِهَةِ خَلْقِهِ وإيجادِهِ.

فكلُّ شيءٍ له صِفاتٌ جَعلها اللهُ له، لا يَزيدُ عَنْها ولا يَنقُصُ، فهَذا شيءٌ مقدَّرٌ، كَمَا قال -تَعالى- فِي المَطَر: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] المَطرُ مُعلومُ الكَمِّيَّةِ، ومعلومُ مَكانِ النُّزولِ، ووقتِ النُّزولِ فهُو معلومٌ للهِ -تَعالى- من جَمِيعِ جِهاتِه.

فَما مِن شَيءٍ إلَّا واللهُ -جلَّ وعَلا- عَلِمه وخلقَه وقدَّره، لم يوجدْ بدونِ خَلْقٍ، ولا مِن غَيرِ سَابِق تَقديرٍ، ومن غيرِ أنه مَكتوبٌ في اللَّوحِ المَحفوظِ، ومن غيرِ أَنْ يشاءَه اللهُ -جلَّ وعَلا- ويُريدَه. فأمورُ الكَونِ ليستْ فوضَى، وإنَّما هي مُنضبِطَةٌ بتقديرِ اللهِ لها وإيجادِه لهَا وَمَشيئَتِه لهَا بصِفاتِها الَّتِي هِي عَلَيْها. فَهَذا أمرٌ مهمٌ جداً.

وَالإيمانُ بالقَضاءِ والقَدَرِ ضَلَّت فيه أَفهامٌ، وزلَّت فيه أَقدامٌ، ممَّن لم ينظُروا في الآياتِ القُرآنِيَّةِ والأحاديثِ النَّبويَّةِ، وإنَّما اعتمَدُوا عَلى عُقولهم وَأفكارِهم، فَتخبَّطوا في القَضاءِ والقَدَر تخبُّطاً فَظِيعاً، وهَدَى اللهُ أهلَ السنَّةِ والجَماعَةِ، فآمَنُوا بِه عَلى الوَجْهِ الذي أراده اللهُ وفرَضَه عَلى عِبادِه، بموجِب نُصوصِ الكِتابِ والسنَّةِ، كَعادتِهم فِي جَمِيعِ أَبوابِ العَقيدةِ.

وَالبحثُ فِي القَضاءِ والقَدرِ يَتضَمَّنُ أُموراً كَثيرةً:

أوَّلاً: مَعنى القَضاء والقَدرِ:

القَدرُ هو: تقديرُ اللهِ -جلَّ وعَلا- للأشياءِ وَإرادَتُه لهَا وإيجادُها في وقتِها. هَذا مَعنى القَدرِ، وكَذلك مَعنى القَضاء.

وغالباً يَأتي التَّعبيرُ بِالقَضاء والقَدرِ، وَلاَ فَرْقَ بينَهما، إلا أنَّ القَضاءَ أعمُّ من القدرِ[1]؛ لأنَّ القَضاءَ يَأْتي بِمعنى القَدرِ؛ بمعنى أنَّ اللهَ قدَّرَ الأَشياءَ وقَضاها، ويَأتي بمعنى الفَصْلِ بينَ النَّاسِ والحكم بينهم فِيما اختَلفوا فيه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الجاثية: ١٧].

فالقَضاءُ أعمُّ من القَدرِ، فبينَهما عُمومٌ وخُصوصٌ.

ثانياً: حُكْمُ الإيمانِ بالقَضاءِ وَالقَدرِ:

الإيمانُ بالقَضاءِ والقَدرِ واجِبٌ وفَرْضٌ عَلى المُؤمِنِ؛ لأنَّه رُكنٌ مِنْ أَركانِ الإيمانِ السِّتَّةِ، ولأنَّه إيمانٌ بقُدرةِ اللهِ -جلَّ وعَلا- ولهَذا قَالوا: **«القَدَرُ قُدرةُ الله، فمَنْ جَحَدَه، فقد جَحَد قُدرةَ الله -جلَّ وعَلا-»**[2]. وفِي بعضِ العِباراتِ: **«القدرُ سِرُّ الله فِي خَلْقِه»**[3].

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لأبي السعادات ابن الأثير (٤/ ٧٨) ط. المكتبة العلمية، «ولسان العرب» لابن منظور (١٥/ ١٨٦)، وشرح قصيدة ابن القيم لابن عيسى (١/ ٧١).

(٢) انظر: «الإبانة» لابن بطة (٢/ ١٣١) ط. دار الراية للنشر، و«منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٥٤) ط. مؤسسة قرطبة.

(٣) أخرج اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٢٢) (٤/ ٦٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٨١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكلموا بشيء من القدر فإنه سر الله فلا تفشوا سر الله». وروى نحوه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٨٨) عن أنس ابن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «القدر سر الله فلا تفشه»، انظر: «الإبانة»=

والبحثُ في القَضاءِ والقدرِ لا يَجوزُ أنْ يُتعدَّى فِيه مَا جَاءَ فِي النُّصوصِ من الكِتابِ والسنَّةِ، وَالتَّعمُّقُ فيه يُفضِي إلى الضَّلالِ والحَيرةِ؛ لأنه سرُّ اللهِ في خَلْقِهِ، فأنتَ حِينَ تتعمَّقُ وتَبحثُ فيه لنْ تَصِلَ إلى نَتِيجةٍ؛ لأنَّكَ تَبحثُ عَنْ شيءٍ أَسَرَّه اللهُ -جلَّ وعَلا- عَنْ خلقِه، وَحسبُك أنْ تُؤْمِنَ به، فمَا تعمَّق فيه أحدٌ ووَصَل إلى نَتيجةٍ، بلْ وَصَل إلى الحَيرةِ والاضْطِرابِ؛ ولذلك حَسبُك أنْ تتمشَّى مَعَ النُّصوصِ الوَارِدةِ في كِتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِه ﷺ فِي إثباتِ القَدرِ والإيمانِ بِهِ، ويَكفيكَ هذا.

ثالثاً: مَراتِبُ الإيمانِ بالقَضاءِ وَالقَدرِ:

الإيمانُ بالقَضاءِ والقَدرِ يَتضمَّن أربعَ مَراتِبَ:

المَرْتَبَةُ الأُولَى: الإيمانُ بِأَنَّ اللهَ عَلِمَ مَا كَانَ ومَا يَكون بِعلمِه الأَزَليِّ الذي هُو مَوصوفٌ به أَزَلاً وَأبداً.

فمَا مِن شَيءٍ إلَّا ويعلمُه اللهُ -جلَّ وعَلا- يَعلم مَا كانَ ومَا يَكونُ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ الأنعام: ٥٩]، وقالَ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ المجادلة: ٧]، فهُو يَعلمُ مَا يكونُ بينَ النَّاسِ مِن الكَلامِ والنَّجوى فيمَا بينَهم وهو -سُبحانَه-: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل:

= لابن بطة (٢/ ١٤١)، و«تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥١٣)، و«فيض القدير» (١/ ٣٤٨)، و«تحفة الأحوذي» (٦/ ٢٧٩).

٢٣]، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ آل عمران: ١٥٤]، ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٢٩]، وَقال تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥].

فعِلْمُ اللهِ شَاملٌ لمَا كَان ومَا يَكونُ، ومَا لم يكنْ لوْ كَان كيفَ يَكونُ، كلُّه داخلٌ فِي عِلمِ اللهِ -جلَّ وعَلا- الشَّاملِ المُحِيطِ بكلِّ شَيءٍ: بالماضِي والحَاضِر والمُستقبَل.

المَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تُؤمِنَ وَتَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ كَتَبَ في اللَّوحِ المَحْفُوظِ كُلَّ شَيءٍ.

واللَّوحُ المَحفوظ: لَوحٌ مَخلوقٌ، لا يعلمُ كَيفيّتَه وسعَتَه إلَّا اللهُ -جلَّ وعَلا- فهُو عِندَه -جلَّ وعَلا- نؤمنُ به، ونُؤمنُ بالكِتابةِ.

وَفِي الحَديثِ: «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ**»[1]، فجَرى بِما هُو كَائِنٌ إلى يَومِ القِيامَةِ.

وَفِي الحَديثِ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»[2].

فأيُّهما أَسْبقُ: العَرْشُ أَمِ القَلَمُ؟

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٣١٧) واللفظ له، والطيالسي (٥٧٧)، والآجري في «الشريعة» (ص١٧٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٤)، وفي «الأسماء والصفات» (ص٣٨٧) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٦) (٢٦٥٣) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

١ - قَالَ قَومٌ: العَرشُ أَسْبَقُ مِن القَلمِ.

٢- وَقَالَ قَوْمٌ: القَلمُ أَسْبَقُ مِن العَرْشِ.

٣- وَقَوْمٌ فَصَّلوا، فقالَ ابنُ القيم -رحمه الله تعالى-[1]:

والناسُ مُختلِفُونَ في القَلَمِ الَّذِي	كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيَّانِ
هَلْ كَانَ قَبْلَ العَرْشِ، أَوْ هُو، بَعْدَهُ؟	قَوْلانِ عِنْدَ أَبِي العَلا الهَمَذَانِي
والحقُّ أَنَّ العَرْشَ قَبْلُ لأَنَّه	قَبْلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانِ
وَكِتَابَةُ القَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ	إِيجادَه مِنْ غَيرِ فَصْلِ زَمانِ

فَالكتابةُ مُقارنةٌ لوُجود القلمِ، حِينما خلقَه اللهُ فَقال له: «اكْتُبْ»، وَأَمَّا من حيثُ الوُجودِ فَالعرْشُ أَسبقُ.

وَهَذا هُو القَولُ الصَّحيحُ؛ لقولهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»، قدَّرهَا قبلَ الكِتابَةِ ثمَّ كَتَبها، فالكِتابةُ مُقارنَةٌ لِوجودِ القلم، وَوُجودُ القَلمِ مُتأخِّرٌ عن وُجودِ العَرْشِ، والعَرْشُ أَسْبقُ.

وهذه مسألة استطرادية، ولكن لا بدَّ من معرفتها؛ لأنها تدخلُ في مرتبة الكتابة، وهي الكتابة العامة الشاملة التي كُتب فيها كلُّ شيء.

وَقد يَسألُ سائِلٌ فيقولُ: أليسَ اللهُ يَأْمرُ المَلَكَ المُوكَّل بالأجِنَّةِ أَنْ يَكْتُبَ الرِّزْقَ والأَجَلَ وَالشَّقاوَةَ والسَّعادةَ؛ كَما قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ: أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ**

---

(١) انظر: النونية مع شرح ابن عيسى (١/ ٣٧٣-٣٧٧).

يُرسلُ الملَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحُ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ؛ وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»[1].

الجَوابُ: هَذِهِ الكِتابةُ تَفْصِيلٌ لِلكتابَةِ السَّابِقةِ، وهِي مَأخوذةٌ من الكِتابةِ السَّابِقةِ الَّتِي فِي اللَّوحِ المَحفوظِ.

وَجاءَ -أيضاً- فِي ليلةِ القَدْرِ: أَنَّ اللهَ يُقدِّرُ مَا يَجري فِي السنَةِ مِن حَياةٍ أَو مَوتٍ، أَو جَدْبٍ أَو خِصْبٍ، أَو رُخصِ الأَسْعارِ أَو غَلاءِ الأَسْعارِ، أَو الحُروبِ، وغيرِ ذَلِكَ[2]، هَذا كلُّه فِي ليلةِ القدْرِ، وَلذلكَ سُمِّيَتْ بِليلَةِ القَدْرِ؛ لأَنَّه يُقدَّر فِيها مَا يَجرِي في السَّنةِ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤].

فَالجَوابُ عَنْ ذلكَ -كَما سَبَقَ-: أَنَّ الكِتابَةَ فِي لَيلةِ القَدْرِ مَأخوذةٌ من الكِتابةِ العامَّةِ في اللَّوحِ المَحفُوظِ[3]، فَلا تَنافِيَ وَلا تَعارُضَ بينَ الأَدِلَّة.

وَيدلُّ عَلى هَاتين الدَّرجَتينِ (العِلم، والكِتابَة) قولُه تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤) ومسلم (١) (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ قال: في ليلة القدر يفصل عن اللوح المحفوظ إلى الكتبة أمر السنة، وما يكون فيها من الآجال والأرزاق، وما يكون فيها إلى آخرها. وهكذا روى عن ابن عمر وأبي مالك ومجاهد والضحاك وغير واحد من السلف. اهـ انظر: تفسير القرآن العظيم (١٢/ ٣٣٤) ط. مؤسسة قرطبة

(٣) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٣٤٥) ط. الرسالة. وانظر أنواع الأقلام الأربعة في الشرح المذكور (ص٣٤٨).

﴿نَّبْرَأَهَآ﴾: يَعني نُوجِدَها ونَخْلُقَها، فدلَّ عَلى أنَّ كُلَّ مَا يَجرِي من المَصائِبِ أنَّه مَكتوبٌ في اللَّوحِ المَحفُوظِ.

المَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ:مَرْتَبَةُ المَشِيئَةِ وَالإرادَةِ.

كُلُّ شيءٍ يَقعُ فهُو بِمَشيئَةِ اللهِ وَإرادَتِهِ، فَلا يَكونُ في مُلكِهِ -سُبحانَه وتَعالى- مَا لا يَشاؤُهُ وَلا يُريدُهُ.

كَما فِي قَولِه تَعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

وقَولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وَقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فكلُّ شيءٍ يَحدُثُ قَد شَاءَه اللهُ وأَرادَهُ وَأوجدَهُ، بَعدَما عَلِمَهُ وكتَبه في اللَّوحِ المَحْفُوظِ.

الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: الخَلْقُ والإِيجادُ، قَالَ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[الزمر: ٦٢]، وَقالَ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وَكَما فِي قولِه تَعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾: أي: نَخْلقَها ونُوجِدَها، فدلَّت هَذِهِ الآيةُ عَلى مَرتبةِ الكِتابةِ، ومَرتَبةِ الخَلْقِ وَالإِيجادِ، ومَرتَبةِ المَشِيئةِ والإِرادَةِ.

فَهَذه أربعُ مَراتِبَ لا بدَّ مِن الإيمانِ بِها:

الأُولَى: مَرتَبةُ العِلْمِ.

الثَّانِيةُ: مَرْتَبَةُ الكِتابَةِ فِي اللَّوحِ المَحفوظِ.

الثَّالِثَةُ: مَرْتَبَةُ المَشِيئةِ والإِرَادَةِ عِنْدَ وُقوعِ الشَّيءِ.

الرَّابِعَةُ: مَرْتَبَةُ خَلْقِ الشَّيْءِ وَإِيجادِهِ.

هَذه مَراتِبُ القَضاءِ وَالقَدرِ[١]. مَن جَحَد وَاحِدةً مِنها لمْ يَكُن مُؤْمِناً بالقَضاءِ والقَدرِ.

رَابعاً: المُخالِفُونَ فِي القَضَاءِ والقَدَرِ:

خَالف فِي القَضاءِ والقَدرِ طَائِفتانِ مُتناقِضَتان: القَدَرِيَّةُ وَالجَبْرِيَّةُ.

١ - القَدَرِيَّةُ[٢]: الذين يَنفُونَ القَدرَ، سُمُّوا بالقَدريَّةِ.

---

(١) انظر «شفاء العليل» (ص٤٩، ٢٩) ط. دار الفكر.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: (وأما فتنة القدر فأول من تكلم بها معبد الجهني، رجل من البصرة، وكان عنده حظ من العلم، يقال له: معبد بن خالد، ويقال: معبد بن عبدالله بن عويمر، مات بعد الهزيمة، وكان يومئذ مع الأشعث وأصابته جراحة، وهو أول من تكلم بالقدر، وهو الذي تبرأ منه عبدالله بن عمر بن الخطاب، فتكلم عليه عمرو بن عبيد، وجادل به غيلان، وغيلان هو ابن أبي غيلان، أبو مروان من موالي عثمان بن عفان، وكان عنده حظ من العلم تكلم به أمام عبدالملك بن مروان، واستتابه عمر بن عبدالعزيز، ثم ظهر منه تكذيب التوبة، وصلب على باب الشام بأخزى حالة لقيها بشر، قصته قد تقصيتها في كتاب تكفير الجهمية.

وأما عمرو بن عبيد، وهو عمرو بن عبيد بن كيسان بن ثابت، مولى بني تيم البصري مات سنة ثلاث وأربعين ومائة ومات في طريق مكة، فإنه أول من بسط لسانه وأصبح رأساً، ونظم له كلاماً ونصبه إماماً ودعا إليه ودل عليه، فصار مذهباً يسلك، وهو إمام الكلام، وداعية الزندقة الأول، ورأس المعتزلة، سمي به لاعتزال حلقة الحسن البصري، وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس الأصبحي، وإمام أهل الرأي النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة، وحذر منه إمام أهل المشرق عبدالله بن المبارك الحنظلي) اهـ انظر «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٤ و ٢٧٥) و«السير» (٤/ ١٨٥-١٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٦).

وَأَوَّلُ مَن قَال ذَلك: عَمرُو بنُ عُبيدٍ، وَوَاصِلُ بنُ عَطاءٍ[١]، واعتَزَلا مَجلِسَ الحَسنِ البَصْرِيِّ.

فالقدريةُ الذين نَفَوا القدرَ هُمُ المُعتزِلَةُ[٢]، وَقالوا: إنَّ العَبدَ يَخلُقُ فِعْلَ نَفْسِهِ! وإِنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ: لم يُقدِّرْهُ اللهُ! فأَفعالُ العِباد هُم الذين يُوجِدونَها استِقلالاً، ليسَ للهِ فيها إِرادةٌ وَلا مَشِيئةٌ! ولذلك سُمُّوا بِالقَدرِيَّةِ.

وَمعنى هذا: أَنَّ العَبدَ يَخلقُ فِعْلَ نَفسِهِ، فَيكونُ أثبتَ خَالِقِينَ مَع اللهِ! واللهُ هو الخالق -جَلَّ وعَلا- ومَا سِواه فهُو مَخلوقٌ.

وهُم يَقولونَ: اللهُ معه مَن يَخلُقُ، وهمُ العِبادُ يَخلُقونَ أَفعالَهم!

---

(١) واصل بن عطاء الغزَّال، أبو حذيفة المخزومي مولاهم البصري، رأس الاعتزال، كان بليغاً مفوهاً، هو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال توفي سنة ١٣١هـ.

وقال إساق بن سويد العدوي:

بَرئتُ من الخوارج لست منهم ... مِن الغـزَّال منهم وابن بَـابِ
ومـن قـومٍ إذا ذكـروا علـياً ... يردون السلام على السحاب

انظر: «السير» (٥/ ٤٦٤)، و«الفرق بين الفِرق» (١١٥-١١٨)، و«الملل والنحل» (١/ ٦٤).

(٢) قال ابن أبي العز عن المعتزلة: (هم أتباع عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وأصحابهما، سُموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري -رحمه الله تعالى- في أوائل المئة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

وقيل إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمر بن عبيد تلميذ الحسن البصري. وهم مشبهة الأفعال) انظر: «شرح الطحاوية» (٧٩١-٧٩٢).

والمعتزلة وضع لهم أبو الهذيل كتابين، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة: العدل، التوحيد، إنفاذ الوعيد، المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

انظر المصدر السابق.

وهَذَا شِرْكٌ في الرُّبوبيَّةِ، ولِذلكَ سَمَّاهُم النَبيُّ ﷺ: «**مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ**»[١]؛ لأنَّهم أَثْبَتُوا خَالِقِينَ مع اللهِ، مِثْلُ المَجوسِ: المَجوسُ قالوا: هَذا الكَونُ له خَالِقانِ: النُّورُ يَخلُقُ الخَيْرَ، وَالظُّلمةُ تَخلُقُ الشرَّ! وَزادَ عَليهِم القَدريَّةُ، فقَالوا: كُلٌّ يَخلُقُ فِعْلَ نفسِهِ، فَأثبتوا خَالِقِينَ مُتعدِّدينَ مَع اللهِ -عزَّ وجلَّ- وهَذا شركٌ في تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ.

٢- قَابلتْهمْ فِرقةُ **الجَبْرِيَّةُ**، وهُم: أتباعُ الجَهْمِ بنِ صَفوانَ[٢]، فقَالوا: العَبدُ ليسَ له اختِيارٌ ولا مَشِيئةٌ، وإنَّما هو مَجبُورٌ عَلى ما يَحصُلُ مِنهُ بِدونِ اختيارِه، فهُو كَالآلَةِ بيدِ مَن يُحرِّكُها، وكالرِّيشةِ فِي الهَواء، وهو كَالميتِ بين يدي الغاسل، وكالجنازَةِ عَلى النَّعشِ! فالعبدُ مَجبورٌ عَلى أَفعالِه وتَصرُّفاتِه، إنَّما هو آلةٌ تُحرَّكُ.

فَالجَبْرِيَّةُ غَلوا فِي إثباتِ إرادةِ اللهِ وَمشيئَتِه، ونفَوا مَشِيئةَ العَبدِ وإِرادَتَه.

وَالمُعتزلةُ -عَلى النَّقِيضِ- غَلوا في إثباتِ مَشِيئةِ العَبدِ وإرادتِه، ونَفوا مَشيئةَ اللهِ -جلَّ وعَلا-.

فكلٌّ مِن الطَّائفتَينِ غَلا في شَيءٍ:

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٩١)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٥٩)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٦٣٩)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الجهم بن صفوان: الترمذي الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد ابن درهم الذي ضحى به خالد بن عبدالله القسري بواسط، وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناس، وقتل بخراسان على يد سلم بن أحوز سنة ١٢٨هـ.

انظر «شرح الطحاوية» (ص٧٩٤)، و«الفرق بين الفرق» (ص١٩٤)، و«الملل والنحل» (١/ ٨٦).

فالقَدريَّةُ: غَلوا فِي إثباتِ مَشِيئَةِ العبد وَإرادتِهِ، حتَّى قالوا: إنه ليستقل عن اللهِ ويَخلُقُ مَا يُريدُ.

والجَبْرِيَّةُ: غَلوا في إثبـاتِ مَشيئةِ اللهِ وإرادتِـه، حتَّى نَفـوا مَشِيئَةَ العَبـدِ وَإرادَتَــهُ.

-وَأهلُ السنَّةِ والجَماعَةِ تَوسَّطوا، فقالوا: كُلُّ شَيءٍ فهُو بقَضاءِ اللهِ وقَدرِهِ، ومِنها أَفعالُ العِبادِ، فهِيَ مَخلُوقَةٌ للهِ، وَهِي فِعْلُ العَبدِ باختيارِهِ وَمَشيئَتِهِ؛ لأنَّ العَبدَ له مَشيئةٌ وَله اختِيارٌ، ولكنَّه لا يَسْتقِلُّ عَنِ اللهِ، كَمَا تقولُه القَدريَّةُ، وَليسَ مُجبَراً، كمَا تقولُه الجبريَّة، بَل هُو يَفعلُ الأشياءَ باختيارِهِ ومَحْضِ إرادتِه؛ وَلذلك يُثابُ عَلى فِعلِ الخَيرِ، ويُعاقَبُ عَلى فعل الشرِّ؛ لأنَّه فَعلَ بإرادتِه ومشيئتِه، ولوْ كانَ مُجبَراً فإنَّهُ لا يُعاقَبُ. كَيف يُعاقَبُ عَلى شَيءٍ ليسَ له فيه اخْتِيارٌ وَلا مَشيئة أو إرادةٌ؟

ولِذلكَ اللهُ -جلَّ وعَلا- لا يُؤاخِذُ المَجنونَ الَّذِي ليسَتْ لَه إرادةٌ، ولا يُؤاخِذُ المكرَه الذي ليسَ له اختِيارٌ، ولا يُؤاخِذُ النائمَ الَّذي ليسَ عِنده فِكرٌ وعَقلٌ، قال ﷺ: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: الصَّغِيرُ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَالمَجْنُونُ حَتَّى يُفِيقَ، وَالنَّائِمُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ**»[١]، لمَاذا؟ لأنَّ هَؤلاءِ لَيسَتْ لهُم إرادةٌ أو مَشِيئةٌ، فلا يُؤاخَذُونَ عَلى مَا فَعلُوا وَقتَ غِيابِ عُقولهم وإرادتِهِم.

أمَّا مَن كانَتْ عندَه إرادةٌ وعِندَهُ مَشِيئةٌ واختيارٌ فإنَّه يُثابُ عَلى فِعلِ الطَّاعاتِ

---

(١) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) وابن حبان (١٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١١٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٥٨)، (٢/ ٥٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي..».

ويُعاقب على فِعلِ المعاصي، لأنّه فعَلَها باختِيارِه وإرادَتِه، واللهُ -جلَّ وعَلا- يَقولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧] ﴿وَعَمِلُواْ﴾، فأسندَ العَملَ إليْهم، ويقُولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦] فأسندَ الكُفرَ إليْهم؛ لأنّه مِن فِعلِهمْ وَبإرادتِهم، وَيقولُ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣]، فأسندَ المَعصِيةَ إليهم؛ لأنّها مِن فِعلهم.

فَهيَ مِن نَاحِيةِ الفِعلِ: أَفعالُ العِبادِ، ومِن نَاحيةِ القَدَر: مُقدَّرةٌ من اللهِ -جلَّ وعَلا- فهِي قَدَرُ اللهِ وَهيَ فِعلُ العَبدِ، جَمعاً بينَ النُّصوصِ.

وهَذا يدلُّ عليه قولُه تَعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ﴾: هذا ردٌّ عَلى الجَبريَّةِ الذين يَنفونَ مَشيئةَ العبدِ، فَدلَّ عَلى أَنَّ العَبدَ يَستقِيمُ بِمَشِيئَتِه.

ثمَّ قَال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: هَذا ردٌّ عَلى القَدريَّةِ الذين يَقولونَ: إنَّ مَشِيئةَ العبدِ مُسْتقِلةٌ، وَالعبدُ يَفعلُ اسْتِقلالاً، فَالآيةُ ردٌّ عَلى الطَّائِفتينِ.

وَفي الآيةِ: إثباتُ مَذهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: أنَّ الطَّاعاتِ والمَعاصِيَ هِيَ فِعْلُ العِبادِ، وَهِيَ قَضاءُ اللهِ وَقدرُهُ، قدَّرها عَليهم، وَفعلُوها باختِيارِهِم ومَشِيئَتِهم وَإرَادتِهمْ؛ ولِذلكَ الإنسانُ العَاقِلُ -غَيرُ المُكرَه- يَستَطِيعُ أَنْ يَفعلَ، ويَسْتَطِيعُ أَنْ يَترُكَ؛ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقومَ يُصَلِّي، ويَستطِيعُ أَنْ يَتصدَّق، ويَستطِيعُ أَنْ يُجاهِدَ فِي سَبيلِ

اللهِ. كَما أَنَّ الإنسانَ يَستطِيعُ أَنْ يَتْرُكَ الصَّلاةَ، ويستطيع أنْ يترك الأَمرَ بِالمَعروفِ والنَّهيَ عنِ المُنْكَرِ، وَيَستطِيعُ أَنْ يَتركَ الجِهادَ فِي سَبيلِ اللهِ. يَتركُ هُو بِاستطاعتِهِ واختِيارِه، فهُو يَستَطيعُ أَنْ يَفعلَ ويَسْتَطيعُ أَنْ يَتْرُكَ. يُقدِمُ عَلى الزِّنا، وعَلى شُرْبِ الخَمْرِ، وعَلى أَكْلِ الرِّبا باختِيارِهِ، ويستطِيعُ أَنْ يَتركَ الرِّبا، ويَتْرُكَ الزِّنا، ويَترُكَ المُحرَّماتِ، فهُو باختِيارِهِ ومَشِيئَتِهِ يَفعلُ هَذا. وَكلٌّ يَعرِفُ هَذا.

وَالجبرِيَّةُ لاَ يُطبِّقونَ هَذا الكَلامَ الَّذِي قَالوهُ فِي كُلِّ الأَشْيَاءِ، فلو أَنَّ أَحداً اعتَدى عَليهم: ضَرَبهم أَوْ قَتلَ أَحَداً مِنْهم، أَلَيْسوا يُطالِبونَ بالانتقام وَالقِصاصِ؟! كَيفَ يُطالِبونَهُ وَهُم يَقولونَ: إِنَّهُ مُجبَرٌ وليسَ لَهُ اختِيارٌ؟! هَذا مِن بَابِ التَّناقُضِ.

أَيْضاً هُم يَطلُبونَ الرِّزقَ وَيَتزوَّجُونَ، فَإِذا كَانوا مُجبَرِينَ -كَما يَقولونَ- لمَاذا يَفعلونَ هَذه الأَفعالَ ويَطلبُون إِيجادَ الأَشْياءِ المَعدُومَةِ؟!

فهُم لا يُطبِّقونَ هَذا المَذهبَ الخَبيثَ فِي واقِعِ الحَياة؛ ولِذلك يُطالِبونَ بالانتِقام والقِصَاصِ، وَيتزوَّجونَ، ويَطلُبونَ الرِّزقَ.

فَهَذا مِن القَولِ البَاطِلِ، والعِياذُ باللهِ، وهَذه نَتيجةُ الاعتِمادِ عَلى الأَفكارِ، والعُقولِ المُجدَّدةِ أَو الفَاسِدةِ، والاعتمادِ عَلى أَقوالِ وَآراءِ النَّاسِ بِدُونِ رُجوعٍ إِلَى كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

فَلا تَنافِيَ بينَ: الإيمانِ بالقَضاءِ وَالقَدرِ، وفِعلِ الأَسبَابِ.

فَأَنْتَ تُؤمِنُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، ومَا لَمْ يَشَأْ لم يَكنْ، ولا تُعطِّلِ الأَسْبابَ، بَلْ تَطلُبُ الرِّزقَ، وَتتزوَّجُ، وتَطلُبُ التِّجارةَ، وتَسْعَى فِي الأَرْضِ تَطْلُبُ مِن فَضْلِ اللهِ.

لا تَقولُ أَعْتَمِدُ عَلى القَضاءِ وَالقَدَرِ، فَإِنْ كَانَ شيءٌ مقدَّرٌ فَسوفَ يَأتِينِي، وإِنْ

لم يَكُنْ مُقدَّراً لِي فَلَنْ يَأتِينِي!

هَذا لا يَقولُه عَاقِلٌ. حَتَّى الطُّيورُ وَالبَهائِمُ -بِفِطْرَتِهَا- تَذْهَبُ تَطْلُبُ الرِّزْقَ، قَال -ﷺ-: «**لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ: تَغْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً**»[1]، الطُّيورُ لَمْ تَقْعُدْ فِي أَوْكارِها، فِطرَتُها تَقْتَضِي أَنَّها تَتحرَّكُ وتَذهبُ لِتَطْلُبَ الرِّزْقَ، «**تَغْدُو خِمَاصاً**»: فِي الصَّباحِ، «**وَتَرُوحُ**»: فِي المَسَاءِ، «**بِطَاناً**»: شَبْعَى.

فَلا تَنافِيَ بَينَ: الإيمانِ بالقَضاءِ وَالقَدرِ، وفِعْلِ الأَسْبابِ. إِنَّما يَقولُ هَذا الجَبْرِيَّةُ.

وَلكنَّ الأسبابَ لا تَسْتَقِلُّ بِإيجادِ النَّتِيجَةِ، إِنَّما المُسَبِّبُ هُوَ اللهُ -جلَّ وعَلا- رَداً عَلَى القَدرِيَّةِ. فَلا تَغْلوا فِي إِثباتِ الأَسبابِ كالقَدرِيَّةِ، ولا تغلُوا في نَفْي تأثيرِهَا، كما تقولُه الجَبْرِيَّةُ. فاتِّخاذُ الأَسبَابِ أَمْرٌ مَطلُوبٌ، قَال تَعالى: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقال: ﴿وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠] واللهُ أَمَرَ بِالصَّلاةِ وَالصِّيامِ وَأمر بالطَّاعاتِ، وهَذا مِنْ فِعْلِ الأَسْبابِ، ونَهَى عن أَسبَابِ الشرِّ، كالكُفرِ والمَعاصِي والفُسُوقِ.

فليسَ مَعنَى الإيمانِ بالقَضاءِ والقَدرِ أَنْ تُعطِّلَ الأَسبابَ، بل تَمْضِي فِي طَلَبِها مَع الإِيمانِ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اللهُ كَتبَ لكَ شَيئاً سَيأتِيك، ولكنْ لا يَأتي لكَ شَيءٌ وَأنتَ

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٤٤) وقال حسن صحيح، وابن ماجه (٤١٦٤) وأحمد في «المسند» (١/ ٣٠)، وابن حبان (٧٣٠) (٢/ ٥٠٩)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٢١٢)، والحاكم (٤/ ٣١٨) وقال حديث صحيح ولم يخرجاه. من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

جَالِسٌ، لابدَّ أنْ تَفعلَ السَّبَبَ؛ ولهَذا قالَ ﷺ: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذا، وَلَكِنْ قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**»(١).

فَأنتَ تَفعلُ السَّبَبَ فَإنْ حَصلَتِ النَّتِيجَةُ فَالحَمدُ للهِ، وَإِنْ لمْ تَحْصُلِ النَّتيجَةُ فَإنكَ تَرضَى وَتسلِّمُ أَنَّ اللهَ مَا كَتبَ لكَ شَيئاً. فَهَذا الحَدِيثُ وَاضِحٌ فِي فِعلِ الأَسبابِ، وَأَنَّهُ ليسَ مَعنى الإيمانِ بالقَضاءِ والقَدَرِ تَعْطِيلُ الأَسبابِ، أَو أَنَّ فِعلَ الأَسبابِ يستقِلُّ بإِيجاد النَّتائِجِ -كَما تقُولُه المُعتزِلَةُ- بل الأَسبابُ يَفعلُها العَبدُ مِن طاعةٍ أَو مَعصِيةٍ، والنَّتائِجُ بيدِ اللهِ، هُو الذي يُرتِّبُ النَّتائجَ وَالمُسبَّباتِ عَلى أَسبابِها.

خَامِساً: فَوائِدُ الإِيمانِ بالقَضاءِ والقَدَرِ:

الإِيمانُ بالقَضاءِ والقَدرِ له فَوائدُ عَظِيمةٌ:

الفَائِدَةُ الأُولَى -وَهِي أعظَمُهَا-: استِكمالُ أَركانِ الإيمانِ، فَمَن جَحَدَ القَضاءَ والقَدَر فإنَّه لمْ يَستكملْ أَركانَ الإِيمانِ، الَّتِي فَسَّر النَّبِيُّ ﷺ الإيمانَ بِها: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(٢).

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ العَبدَ يَمضِي وَلا يَستسلِم للأَوهامِ والخَوفِ، وإنَّما يَمضِي وَيقول: مَا قدَّر اللهُ فإنَّه سَيكونُ؛ جَلسْتُ أو لمْ أَجْلِسْ.

وَلهَذا حَكَى اللهُ عَنْ حَالِ المُنافِقِينَ يَومَ أُحدٍ، فَقالَ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ

---

(١) رواه مسلم (٣٤) (٢٦٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (ص١٣٣).

﴿وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلْ فَادْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، فلَيسَ الجُلوسُ فِي البُيوتِ يَمنَعُ من المَوتِ، وليسَ الخُروجُ للجِهاد يُوقِعُ المَوتَ، أَو يَجلِبُ المَوتَ إذا لم يقدِّرْهُ اللهُ، فهُو سببٌ، ولكن إذا لم يقدِّرْهُ اللهُ فَلا أثرَ ولا نَتيجةَ لَهُ.

كَم الذين يَدخلُونَ المَعارِكَ ويَخرجونَ سَالمِينَ مُعافينَ؟ وهَذا خَالدُ بنُ الوَليدِ رضي الله عنه لمَّا حَضرتْه الوَفاةُ قال: «مَا فِي جِسْمي مَوضِعُ شِبْرٍ إلَّا وَفِيه طَعنَةٌ أو ضَربةٌ»[1]، وكَانَ يَتمنَّى الشَّهادةَ، وخاضَ مَعارِكَ عَظيمةً، وتمنَّى أنْ يُقتَل فِي سَبيلِ اللهِ، وَلكنْ لم يُقدَّرْ له ذَلكَ.

فالإيمانُ بالقَضاءِ والقَدَر يَبعثُ عَلى الشَّجاعَةِ والإقدامِ والتوكُّلِ عَلى اللهِ -سُبحانَه وتَعالى-، أمَّا القُعودُ فَلا يُغني شَيئاً، قَال تَعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

فالقَضاء لا بدَّ أَنْ ينفذَ ولا بدَّ أَنْ يجريَ، ولا فَائدةَ فِي قُعودِ الإنسانِ وتخلُّفِهِ عن فعلِ الأَسبابِ النَّافِعةِ، والكَفِّ عَن الأسبابِ السَّيِّئةِ، فهَذا يَبعثُ فِي الإنسانِ القُوَّةَ والشَّجاعةَ والإيمانَ باللهِ -عزَّ وجلَّ-، وينفِي عنه الشُّكوكَ والأوهامَ والتَّشاؤُمَ الذي يُصابُ به كَثيرٌ من النَّاسِ، وينفِي عَنهُ الوَساوِسَ؛ ولهَذا كانَ أهلُ الإيمانِ لا يَتأخَّرونَ عن طَلَبِ مَا فيهِ خيرٌ ومَا فيه فائدةٌ؛ لأَنَّهم يُؤمِنونَ بالقَضاءِ

---

(١) انظر: «المنتظم» لابن الجوزي (٤/ ٣١٦)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٦/ ٢٧٣)، و«السير» (١/ ٣٨٢).

والقَدَرِ، ولا يَقولونَ نَخافُ من الموتِ، أو القَتْلِ. إذا كانَ المَوتُ مُقدَّراً لك سيَأتِيكَ ولو لمْ تَذْهَبْ إليهِ، وإنْ كَان لم يُقَدَّرْ فلنْ يأتيك ولو كنتَ فِي أَشدِّ الخَطَرِ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ:أَنَّ الإنسانَ إذا أَصابتهُ المُصيبةُ لا يَجْزَعُ؛ لأنّه يُؤمِنُ أنَّ هَذا بقَضاءِ اللهِ وقدَرِه، فهَذا يُسهِّلُ مُلاقاةَ المَصائِبِ، فَلا يَجزَعُ الإنسانُ، ولا يَلطِمُ الخدَّ، ولا يَشُقُّ الجَيْبَ، ولا يَدعو بِدَعوَى الجاهِليَّةِ، وإنَّما يَصبِرُ ويَحتسِبُ، كمَا قَال تَعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧]، الَّذينَ إذا أَصابتهم مُصيبةٌ لاَ يَلومونَ أَنفسَهم، ويَقولونَ: السَّببُ كَذا وكَذا، بَل يَرضونَ بقَضاءِ اللهِ وقَدرِه، وأَنَّ المُصيبةَ تحصُل عَلى أيِّ حَالٍ إنْ قدَّرها اللهُ، فالمُقدَّرُ يَحصُل بِإِذنِ اللهِ، ثم يَقولونَ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾. وكمَا فِي قوله ﷺ: **«وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذا، وَلَكِنْ قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»**.

فَهَذا يُهوِّنُ عَلى الإنسانِ المَصائبَ، فيَرضَى ويُسلِّم بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِه.

فهَذِهِ الثَّلاث فَوائِد مِن فَوائِدِ الإِيمانِ بالقَضاءِ والقَدَرِ:

الأُولَى: استِكمالُ أَركانِ الإِيمانِ.

الثَّانِيةُ: أَنَّ الإيمانَ بالقَضاءِ والقدر يَبعَثُ عَلى القُوَّة والشَّجاعَةِ والإقدامِ فِي سَبيلِ الخَيْرِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الإيمانَ بالقَضاءِ والقَدرِ يُهوِّنُ عَلى المُسلِم المَصائبَ الَّتِي تَجرِي عَليهِ، أَمَّا الَّذِي لا يُؤمِنُ بالقَضاءِ والقَدَرِ فإنَّه يَجْزَعُ ويَتَسخَّطُ، ويَحصُلُ مِنْه مَا يَحصُلُ.

وَالآنَ نَسمَعُ كَثيراً عَمَّا يُسمَّى بـ «الانتِحارِ»، وأَنَّه انتَشَرَ بينَ أَهلِ المِلَلِ الأُخرَى، ما سَببهُ؟

الجَوابُ: سببُه عَدمُ الإيمانِ بالقَضاءِ والقَدَرِ، إذا تَضايقَ الوَاحِدُ مِنْهم نَحَرَ نفسَه! والعِياذ باللهِ؛ لأنَّه لا يُؤمنُ بالقَضاءِ والقَدَرِ، فَلا يَقولُ: هَذا شَيءٌ مُقدَّرٌ عَليَّ، وهَذا شَيءٌ مَكتوبٌ عَليَّ، وَالفَرجُ قَرِيبٌ إن شَاءَ اللهُ، ويُحْسِنُ الظَّنَّ باللهِ -عزَّ وجلَّ- ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥]، ﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فالَّذي يَنتحِرُ ويَقتُلُ نفسَه لا يُؤمِنُ بالقَضاءِ والقَدَرِ؛ لأنَّه لا يتَحمَّل الشَّدائِدَ والمصَائِبَ.

سَادِساً: الأُمورُ الَّتِي تَترتَّبُ على مَذهَبِ الجَبْرِيَّة والقَدَرِيَّةِ:

يترتَّب عَلى مَذهبهم أُمورٌ خَطِيرةٌ:

١- يَلزمُ عَلى مَذهبِ القَدريَّة: إثباتُ خالِقينَ معَ اللهِ، وهَذا شِركٌ في الرُّبوبيَّةِ؛ ولهَذا سُمُّوا **«مجُوس هَذِهِ الأُمَّةِ»**.

٢- وَيَلزمُ عَلى مَذهبِ الجَبْرِيَّةِ: وَصفُ اللهِ بالظُّلمِ، وأَنَّه يُعذِّبُ العِبادَ عَلى شَيءٍ لم يَفعلوهُ، بَل فعلَه هُو، فاللهُ يُعذِّبُهم عَلى شيءٍ لم يَفعلوهُ! وهُم يُحرَّكُونَ بغيرِ اختِيارِهم، وبغيرِ إرادتِهم، فهَذا فيهِ وَصْفُ اللهِ -جلَّ وعَلا- بالظُّلم؛ لأنَّه عَذَّبَ عِبادَه عَلى شيءٍ لم يفعلُوه، وإنَّما عَذَّبهمْ عَلى فعلِه هُو!

وَلا يَخفى فَسادُ هذا المذهبِ البَاطِلِ، فاللهُ -جلَّ وعَلا- يَقولُ: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]، وَربَطَ العَذابَ بِالكُفرِ والمَعاصِي والسَّيئاتِ، وَربطَ الثَّوابَ بالطَّاعاتِ والخَيراتِ، فاللهُ لا يَظلِمُ أَحَداً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا

يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]، بلْ هَذا هو العَدلُ منهُ -سُبحانَه وتَعالى-. ومِن عدلِه أنَّه لاَ يُضاعِفُ السَّيئةَ، بل يَجزِي بمثلِها فحسْبُ، ومِن فَضلِه أَنْ يُضاعفَ الحَسنةَ من عندِه -سُبحانَه وتَعالى-: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]، فالمُضاعَفةُ فَضلٌ من اللهِ إلى عَشرةِ أَمثالها، إلى سَبعِمِئةِ ضِعفٍ، إلى أَضعافٍ كَثيرةٍ، أَمّا السَّيئةُ فإنَّ اللهَ يُجازِي بها فَحسبُ ولا يُضاعِفُها[1]، وهَذا من عدلِه -سُبحانَه وتَعالى-.

لكنَّ الجَبْرِيَّةَ يَصِفونَ اللهَ بالظُّلمِ؛ وأنَّه يُعذِّبُ العِبادَ عَلى أَفعالِه هُو، وهُم لم يَفعلُوا شَيئاً، وإنَّما هم مُحرَّكونَ كَالآلةِ والرِّيشةِ في الهواءِ! وهَذا مَذهبٌ بَاطِلٌ...

٣- ويَلزمُ عَليهِ:

تَعطيلُ الأَسبابِ، وأَنْ يُقالَ: ما دَام إِنَّه قَضاءٌ وقدرٌ فأنا أَجلِسُ والمُقدَّرُ سَيكونُ. فهَذا من سَلبيَّاتِ مَذهبِ الجَبْرِيَّةِ.

٤- ويَلزمُ عَلى مَذهبِ المُعتزِلة -كَما سَبَقَ أيضاً-: الشِّركُ فِي الرُّبوبيَّةِ.

٥- ويلزمُ عَلى مَذهبِهم مَحظورٌ كَبيرٌ، وهُو: تَعجِيزُ اللهِ -جلَّ وعَلا-، وَأَنَّهُ يَكونُ في مُلكِه مَا لا يُريدُ وَلا يَشاءُ! وَهذا وصفٌ للهِ -جلَّ وعَلا- بالعَجْزِ، وهَذا خَطرٌ عَظِيمٌ.

---

(١) أخرج البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (٢٠٧) (١٣١) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عز وجل قال: «قَالَ: إِنَّ اللهَ كَتَبَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا وَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً».

فَكِلا المَذهَبينِ باطِلٌ ويَلزمُ عَليهِ مَحاذيرُ كَبيرةٌ.

وَأَمَّا مَذهبُ أَهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ فهوَ الوَسَطُ، وهُو العدْلُ فِي كُلِّ شَيءٍ.

وأَهلُ السنَّةِ والجَماعَةِ دَائماً وسَطٌ؛ وَلهذا يَقولونَ: هَذِه الأُمَّةُ وَسَطٌ بينَ الأُممِ، وَأَهلُ السنَّةِ والجَماعَةِ وسَطٌ بينَ الفِرقِ الضَّالَّةِ فِي هَذا وَفِي غَيرِه: فَهُم يُثبِتُونَ للهِ أَفعالَهُ وَإِرادَتَهُ ومَشيئَتَهُ وقَضاءَهُ وقَدَرَهُ، ويُثبِتُونَ للعِبادِ أَعمالَهُم ومَشيئَتَهُم وإِرادتَهم، تَمشِّياً مَع كِتابِ اللهِ وسنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فَلا يَنفُونَ القَضاءَ والقَدَر كَما تَقُولُه المُعتزِلَةُ، ولا يَغلُونَ فِي إِثباتِ القَضاءِ والقَدرِ ويَسلِبونَ العِبادَ مَشِيئَتَهم وإِرادَتَهم، كَما تَقولُه الجبرية.

وَهُنا مَسْأَلةٌ: وَهِيَ: هل الَّذينَ يَنفونَ القَضاءَ والقَدَرَ يُحكَمُ عَليهِم بالكُفر؟

الجَواب: العُلماءُ فَصَّلُوا فِي ذَلك، فقَالوا:

١- مَن أَنكرَ المَرتبَةَ الأُولَى، وَهِيَ: العِلمُ، وَقال: إِنَّ اللهَ لاَ يَعلمُ الأَشياءَ قَبلَ وُجودِها، وإِنَّما يَعلمُها إِذا وُجِدتْ فَحَسْبُ. مَن قالَ بِهذا كَفَرَ؛ لأَنَّه نَفى عِلْمَ اللهِ -جَلَّ وعَلا-.

لكنْ يَقُولونَ: إِنَّ الَّذينَ يَقولونَ بِنفي العِلمِ انقَرَضُوا. كَما ذكر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمه الله تعالى- في «الواسطية»[1].

٢- أَمَّا بقيَّةُ المُعتزلَةِ فيُثبتونَ عِلْمَ اللهِ -جَلَّ وعَلا- الأَزليَّ، ولكنْ يَنفونَ القدَرَ، فهُم أَهْلُ ضَلالٍ، وَلا يصِلونَ إِلى حَدِّ الكُفرِ؛ لأَنَّهم أَثبَتُوا عِلمَ اللهِ -جَلَّ وعَلا-، وأَثبتوا الكِتابَةَ فِي اللَّوحِ المَحفوظِ، وإِنَّما نَفَوا المَشِيئَةَ والإِرادَةَ، يَعنِي:

---

(١) انظر «العقيدة الواسطية» (ص١٦٤) بشرح المؤلف حفظه الله تعالى.

أثبتُوا العِلمَ والكِتابَةَ وغَلوا في أفعالِ العِبادِ، وَقالوا: إنَّها تَقَعُ بغيرِ إرادةِ اللهِ ومَشِيئَتِهِ -جلَّ وعَلا-، وهَذا مَوجودٌ ومُستمِرٌ في المُعتزِلَة ومَن أخَذَ مذهبَهم مِن الطَّوائِفِ الضَّالَّةِ.

فَهذِهِ نِقاطٌ مُختصَرةٌ فِي هَذا البابِ العَظِيمِ، ولكنْ حَسْبُ المُسلمِ أنْ يَعرِفَ هَذه المَبادِئَ ويتوَقَّفَ عِندَها، وَلا يتوغَّل فِي البَحثِ فِي القَضاءِ وَالقدرِ، ولا يَفتحَ عَلى نَفسِهِ بَابَ التَّساؤُلاتِ، فإنّه لنْ يَصِلَ إلى نَتيجةٍ؛ لأنَّ القَضاءَ والقدَرَ سرُّ اللهِ -جلَّ وعَلا- فِي خَلقِه، فَلا يُمكِنُ أنْ تَصِلَ إلى نَتيجةٍ من التَّساؤُلاتِ، فعليكَ أنْ تتَمشَّى مَع مَدلولِ الكِتابِ والسنَّةِ، فتُثبِتَ القَضاءَ والقَدَرِ وتَعرِفَ أدلَّتَه، وتَعرِفَ حُكْمَ مَن أنكَرَه.

وبقِيتْ مَسأَلَةٌ أخرى ذكرها أهلُ العلْمِ، وَهِي: مسألةُ: «الاحتِجاجِ بِالقَدَرِ».

وذلك أنَّ مُوسَى -عَليه السَّلامُ- لمَا لَقي أبا البشَريَّةِ آدمَ -عليه السلامُ- لامَه وَقالَ له[1]: «لمَ أَخْرَجْتَنا وَنَفْسَك مِنَ الجَنَّةِ؟!» فقال: «أَنْتَ مُوسَى كَلِيمُ اللهِ، بِكَمْ

---

(١) قصة محاجة آدم وموسى، رواها البخاري (٣٤٠٩، ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٦٦١٤، ٧٠١٥)، ومسلم (١٤، ١٥) (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال ابن أبي العز: (إنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة، فإن القدر يُحتج به عند المصائب لا عند المعايب، وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث) اهـ. انظر «شرح الطحاوية» (ص١٣٥، ١٣٦)

لو عدلت إلى: (فموسَى -عَليه السَّلامُ- في الظَّاهِرِ لامَ آدمَ عَلى المُصيبةِ وهِي الخُروجُ مِن الجنَّةِ وَلم يَلمْهُ عَلى المَعصِيةِ، وَهِي الأكْلُ من الشَّجرةِ، فاحتَجَّ عَليْه آدمُ عَليهِ السَّلامُ بالقَضاءِ والقَدرِ فحجَّه وغلَبه؛ لأنَّه يَجوزُ الاحتِجاجُ بالقَضاءِ والقَدرِ عَلى المصائِبِ دُونَ الذُّنوبِ والمَعَائِبِ.

وَجَدْتَ هَذا مَكتُوباً عَلَيَّ فِي اللَّوحِ المَحْفُوظِ» فقال مُوسَى -ما معناه-: إنَّ اللهَ قد كتب ذلك عليك في اللوح المحفوظ.

فَالجَبرِيةُ أَخَذوا هَذا، وقَالوا: هَذا دليلٌ للجَبريةِ أَنَّ آدمَ حَجَّ مُوسَى بِأَنَّ مَا حَصَلَ مِنهُ ليسَ باختِيارِهِ، وإنَّما هُو فِعلُ اللهِ -جلَّ وعَلا-!.

ولكنَّهم لم يَفْهَمُوا الحَديثَ، فمُوسَى لَمَ يَلُمْ آدمَ عَلى القَضاءِ والقَدرِ، وإنَّما لامَهُ عَلى إخراجِهم من الجنَّةِ فَقال: «**لمَ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَك مِنَ الجَنَّةِ**»، فاحتَجَّ عَلَيْهِ آدمُ بِالقَضاءِ والقَدرِ، والاحتِجاجُ بالقَضاءِ والقَدرِ عَلى المَصائِبِ جائز؛ لأَنَّه يُسهِّلُها عَلى الإنسان، فَلا يَجْزَعُ، ولا يَسْخَطُ، فَمُوسى لم يَسْأَلْه عن القَضاءِ والقَدرِ، لمْ يقلْ: لمِاذا قدَّر اللهُ عَلَيْكَ كَذا؟ وإنَّما قَالَ: «**لمَ أَخْرَجْتَنَا؟!**» فالسُّؤالُ مَنصَبٌّ عَلى المُصيبةِ التي تَرتَّبَتْ عَلى مَا حَصَل من آدمَ من الأَكلِ من الشَّجرةِ.

ومُوسَى لم يلمْه عَلى الذَّنبِ؛ لم يقلْ لَه: لمَاذا أكلتَ من الشَّجرةِ؟ لأَنَّه تَاب مِن ذَلكَ فَتابَ اللهُ عَليْهِ، والتَّائِبُ لا يُلامُ عَلى مَا حَصَلَ منهُ بعدَ التَّوبةِ، وإنَّما لامَه عَلى الإخراجِ من الجنَّة، وهَذه مُصيبةٌ أَصابت آدمَ وذرِّيَّتَهُ.

فآدمُ احتجَّ عَلَى مُوسَى -عَليهما السَّلام- بالقَضاءِ وَالقَدَرِ، والاحتجاجُ بالقَضاءِ والقَدَرِ عَلى المَصائِبِ مَشْروعٌ؛ ولهَذا قال ﷺ: «**وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذا، وَلَكِنْ قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**»[1].

فَيُحتجُّ بِالقَضاءِ والقَدرِ عَلى المُصِيبَةِ؛ لأَنَّهُ ليسَ لَكَ فِيها اختِيارٌ، وإنَّما هِي فعلُ اللهِ.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٤٨).

أمَّا المَعصِيةُ فإنَّها فِعلكَ أنْتَ فَلا تَحتجَّ بالقَضاءِ والقَدرِ.

ولهَذا قَالَ العُلماء: «يُحتجَّ بالقَضاءِ وَالقَدرِ عَلَى المَصائِبِ، ولا يُحْتَجُّ بِهِ عَلى المَعَائِبِ»[1]. وهَذا هُو الفَصْلُ فِي هَذهِ المَسْأَلَةِ العَظِيمَةِ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَبِالْقَدَرِ المَقْدُورِ): مِنَ اللهِ -جلَّ وعَلا- (أَيْقِنْ): أيْ: آمِن به واعْتقدْ.

(فَإِنَّهُ دِعَامَةُ): دعامة، يَعني: رُكْنُ، والإيمانُ بِهِ هُو الرُّكنُ السَّادِسُ مِن أركانِ الإِيمانِ.

قولُه: (عِقْدِ الدِّينِ)؛ لأنَّ الدِّينَ ثَلاثُ مَراتبَ:

١- مَرتَبَةُ الإسلامِ، بأَرْكانِهِ الخَمْسَةِ.

٢- ومَرْتَبَةُ الإيمانِ، بأَركانِهِ السِّتَّةِ.

٣- ومَرْتَبَةُ الإِحسانِ، وَهُوَ رُكنٌ وَاحِدٌ.

قوله: (وَالدِّيْنُ أَفْيَحُ): الأفيحُ: المَكانُ الوَاسِع، فالدِّين وَاسِعٌ -وللهِ الحَمدُ- وشامِلٌ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٥٤)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٥٤)ط. المكتب الإسلامي.

[الإِيمانُ باليَومِ الآخِرِ]

٢٩- وَلا تَنْكُرنْ جَهلاً نَكِيراً وَمُنْكَراً
وَلاَ الْحَوْضَ وَالْمِيزَانَ إِنَّكَ تُنْصَحُ

الشرح:

هَذا البَيتُ ومَا بعدَه فِي الإِيمانِ بِاليَومِ الآخِرِ، وهُو: اليومُ الذي يَكونُ بعدَ الدُّنيا، وهُو يومُ الجَزاءِ والحِسابِ، ويومُ الدِّينِ.

والإيمانُ به أحدُ أَرْكانِ الإِيمانِ الستَّةِ، الَّتِي جَاءَتْ فِي حَدِيثِ عُمرَ رضي الله عنه في قصَّةِ مَجِيءِ جبريلَ -عليه السَّلامُ- إلى النبيِّ ﷺ بِحضْرةِ أَصْحابِهِ، يَسألُه عن الإسلامِ، وعن الإيمانِ، وعَن الإحسانِ، وعن السَّاعةِ، فأجابه النبيُّ ﷺ عن الإيمانِ بقَولِه: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

وهَذه الأَرْكانُ الستةُ تارةً تأتي جَميعاً في القُرآن، وَتارةً يأتي بَعضُها.

وكَثيراً مَا يأتِي الإيمانُ باللهِ واليَومِ الآخِرِ مُقْتَرِنَيْنِ؛ كَما في قَوله تَعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقولِه: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ٤٤].

---

(١) سبق تخريجه (ص١٣٣).

وتَارة تَأتي أَركانُ الإيمانِ فِي القُرآنِ مُجتمعةً، مثلُ قولِه تَعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقولِه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

فَالإيمانُ باليومِ الآخِرِ هُو أَحَدُ أركانِ الإيمانِ، مَن أنكَره كَفَر، فمَن قال: إنَّه لا يُوجَدُ بعثٌ، وإنَّما هِي الحَياةُ الدُّنيا فحسْبُ! فهَذا كَافرٌ؛ لأنَّه مُكذِّبٌ للهِ ولرَسُولِه ﷺ ولإِجماعِ المُسلِمينَ، ولمِا هُو مَعلومٌ من الدِّينِ بالضَّرورةِ.

فلا شَكَّ فِي كُفرِ مَن أنكَرَ البَعثَ والنُّشورَ؛ ولهَذا قَال تَعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝٧﴾ [التغابن: ٧]: فاللهُ أَمرَ رَسُولَه ﷺ أنْ يُقسِمَ بربِّه أنَّه سَيبعَثُه.

وقوله: ﴿زَعَمَ﴾: الزَّعْمُ هُو الكَذِبُ، يَعنِي كَذَبوا فِي قولِهم هَذا.

قَال تَعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ۝٢٩﴾ [الأنعام: ٢٩].

وقال: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقال: ﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ ۝٣٥ ۞ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ۝٣٧﴾ [المؤمنون: ٣٥، ٣٧].

هَكذا مَقالةُ الكُفَّارِ قَديماً وحَديثاً، يُنكِرونَ البَعْثَ، ولَيس لهَم حُجَّةٌ، إلَّا أنَّهم يَقولونَ: كَيفَ يُبعَثُ النَّاسُ إذا مَاتوا وَصَاروا تُراباً؟! فَهذا مُستحِيلٌ!

﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]؟! سُبحانَ اللهِ! هُم مِن قبلُ كانوا غَير مَوجودينَ أَصْلاً، ثُمَّ خَلقَهم اللهُ -جلَّ وعَلا-، فالَّذي خَلقَهم فِي أَوَّلِ الأَمرِ قَادِرٌ مِن بابِ أَولَى عَلى إِعادتِهم. ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]، فَالقرآن مَمْلوءٌ من الردِّ عَلى منكرِي البَعثِ.

وَأيضاً: لو لَمَ يُوجَدْ بعثٌ وَجزاءٌ عَلى الأعمالِ لَكانَ خَلْقُ الخَلْقِ عَبثاً، كَيفَ يَخلُقهمْ ويَعملُون الأَعمالَ الصَّالِحةَ أَو الأعمال الكُفْرِيَّةَ ثمَّ يَموتونَ ويُترَكُونَ؟! هَذا لا يَليقُ بعدلِ اللهِ -جلَّ وعَلا- ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦]: تَعالى اللهُ عَنْ هَذا، فاللهُ -جلَّ وعَلا- لا بدَّ أن يَبعثَ النَّاسَ، ويُميِّزَ المُؤمِنينَ من الكُفَّارِ، ويُجازِيَ المُؤمنَ بإيمانِه، ويُجازِيَ الكافِرَ بكُفرِه، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: ٢٧، ٢٨]: كُلُّهمْ يَموتونَ ولا يُبعثونَ وَلا يُجازُونَ عَلى أَعمالِهم؟! حَاشَا وكلَّا.

ثُمَّ إنَّ اللهَ هَدَّد الكُفَّارَ والمُشركينَ والعُصاةَ بأَنَّهم سَيرجِعونَ إِلى ربِّهم ويُحاسَبونَ ويُجازونَ، فدلَّ على أنَّ البعثَ لا بدَّ منهُ، وأنَّه كائِنٌ لا مَحالةَ، والدُّنيا دارُ عملٍ، وَالآخرة دَارُ جزاءٍ. هَذه حِكمةُ اللهِ -سُبحانَه وتَعالى-.

والإيمانُ باليَومِ الآخِرِ يَشتمِلُ عَلى الإيمانِ بكلِّ مَا يكونُ بعدَ الموتِ: من سُؤالِ المَلَكَينِ فِي القَبرِ، ومِن عَذابِ القَبرِ أَو نَعيمِهِ، ومِن القِيامِ مِن القُبورِ للبَعثِ

للحَشْرِ والوُقوفِ في المَحْشَرِ، وَما يَجرِي بعدَ ذَلك، كَما تَواتَرتَ بِذلكَ الأدلَّةُ من الكِتابِ والسنَّةِ. فَيَجِبُ الإيمانُ بِذلكَ.

والإيمانُ بِاليومِ الآخِرِ من الإيمانِ بالغَيبِ، فالإيمانُ بالغَيْبِ هُو أَحدُ أَركانِ الإيمانِ، بلْ هُو الإيمانُ: فَالإيمانُ باللهِ وبأسمائِهِ وصِفاتِه من الإيمانِ بالغَيبِ؛ لأَنَّنا لم نَرَ اللهَ -سُبحانَه وتَعالى-.

والإيمانُ بالمَلائِكةِ مِن الإيمان بالغَيب.

والإيمانُ بِالجنِّ والشَّياطينِ مِن الإيمانِ بالغَيبِ.

والإيمانُ بِما يَكونُ فِي آخرِ الزَّمانِ مِمَّا أخبر عَنْه النَّبيُّ ﷺ مِن الإيمانِ بالغيب.

والإيمان بما وقع على الأمم الماضية لم نره، ولكنه من الإيمان بالغيب.

فالغُيوب إمَّا مَاضِيةٌ وإمَّا مُستَقبلَةٌ، فيَجِبُ الإيمانُ بِها؛ ولهَذا قَال -سُبحانَه وتَعالى- فِي أوَّلِ سُورةِ البَقرة: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ١-٣]، بَدأ بالإيمانِ بالغَيبِ، فَإنكارُ البَعثِ يَلزمُ منه إِنكارُ الإيمانِ بِاللهِ -جلَّ وعَلا- وَإِنكارُ المَلائِكةِ، وإِنكارُ كلِّ ما لا يَقعُ تحتَ المُشاهدةِ فِي هذه الدُّنيا، وهَذا قولُ الدَّهْرِيَّةِ والمَلاحِدةِ والمُشرِكينَ، الذين يَكفُرونَ بِالغَيبِ.

فَالإيمانُ باليومِ الآخِرِ يشملُ كلَّ ما يَكونُ بعدَ المَوتِ، وَأَوَّلُ ذلكَ أنَّ الميِّتَ إذا وُضعَ في قبرِه وَسُوِّيَ عَليه التُّرابُ وانصرَفَ عَنه النَّاسُ، وإنَّهُ لَيسمَعُ قَرْعَ نِعالِهِمْ، يَأتِيهِ مَلَكَانِ، فَتُعادُ رُوحُهُ في جَسَدِهِ ويُجلِسانِهِ، وَيَسْألانِهِ: مَنْ رَبُّكَ؟ مَا

دينُكَ؟ مَنْ نَبِيُّكَ؟[(١)].

ثَلاثَةُ أَسئِلةٍ، فإنْ أجابَ عَنْها بِجوابٍ صَحيحٍ نَجا وَفَازَ وأَفْلَحَ، وإنْ لمْ يَستَطِع الجوابَ خَاب وخَسِرَ، وَضلَّ سَعيُه.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَلا تَنْكُرنْ جَهلاً): يَعني: الشَّيءُ الذي تَجهلُه لا تُنكرهُ، فَليسَ كُلُّ شَيءٍ تَجهلُه تُنكرُهُ، بَل تُؤمنُ بما صَحَّ وَبِما ثَبتَ وَإِنْ لم تَعرِفْهُ ولم تُدرِكْهُ، قَال تَعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ٣٩] فالواجب أَن تُؤمنَ بِما صَحَّ عَن اللهِ وَرَسُولِه ﷺ، وإنْ لم تَعرِفْه وتَتَصوَّرْهُ، فإنَّ هَذا لَه مُستقبَلٌ يقعُ فيه ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٦٧]، فالأَنباءُ والأَخبارُ الَّتي أُخبِرتُمْ بِها كُلُّ شَيءٍ له وقتٌ، إذا جاء وَقتُه ظَهرَ، فَواجِبُنا الإيمانُ به؛ لأنَّه كَلامُ اللهِ -جَلَّ وعَلا- الذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، وكَلامُ رَسولِه ﷺ الذي لا يَنطِقُ عن الهَوى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤]، فَلا نَعتَمِدُ عَلى عُقولِنا، وإنَّما نَعتمِدُ فِي أُمورِ الغَيبِ عَلى الوَحْي المُنزَّلِ، ولاَ نتدخَّلُ بِعُقولِنا وأَفكارِنا. وأُمورُ البَرزَخِ من أُمورِ الآخِرةِ، وَلو كَشَفْنا عَن العبدِ بَعدَ وَضْعِهِ فِي قبرِهِ لوَجدناهُ كَما وَضَعناهُ، ولكنْ هُو فِي حُكمِ عالمِ آخَرَ، ومَا يَجرِي عَليه لا نَراه، وَلا نُحِسُّ به؛ لأنَّه فِي عالمٍ آخرَ، مُغيَّبٍ عَنَّا.

---

(١) حديث: سؤال الملكين، رواه البخاري (١٣٣٨، ١٣٧٤)، ومسلم (٧٠) (٢٨٧٠) من حديث أنس رضي الله عنه، و(٧٣) (٢٨٧١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

قولُه: (نَكِيراً وَمُنْكَراً): اسمانِ للمَلَكينِ الَّذَيْنِ يَأتِيانِ للميِّتِ فورَ دَفنِهِ، فَتُعادُ رُوحُهُ في جَسدِهِ ويُجلِسانِهِ حَيّاً، حَياةً برزَخيَّة ليْستْ مثلَ حَياتِه عَلى الأَرْضِ، وإنَّما هِي حَياةُ الآخِرةِ؛ حَياةٌ أُخرويَّةٌ لا يَعْلَمُها إلَّا اللهُ -سُبحانَه وتَعالى-.

وَتَسميتُهما بِالمنكَر والنَّكير، كَما وَردَ في الحَديثِ بِإسنادٍ لاَ بَأسَ به[١]، فهِي تَسمِيةٌ ثَابتةٌ؛ لأنَّ رُؤيةَ هَذينِ المَلَكينِ مُفزِعةٌ يَستنكِرُها الإنسانُ ويَفزَع منها، فَهُما يَأتيان بصُورةٍ لا يَعرِفُها فِي حَياتِه، وَلا يَألفُها، فهَذا وَجْهُ تَسمِيتِهما مُنكَراً ونَكِيراً، وَفِي هذا ردٌّ عَلى مَنْ يُنكرُ هَذه التسميةَ ويقولُ: هَذا سبٌّ للمَلائِكةِ.

نقولُ: هَذا ليسَ سَبّاً للملائكة، بَل هَذا مِن بابِ أنَّ الَّذي يَأْتِيانِه يَستنكِرُهُما، فَسُميا بِالمُنكَرِ والنَّكيرِ.

قولُه: (إنَّكَ تُنْصَحُ): يعني: أَنا أَنْصَحُك أَلَّا تُنكِرَ هَذه الأَشْياءَ، والدِّينُ النَّصِيحةُ؛ كَمَا قال ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» قُلْنَا: لمَنْ قَالَ: «**للهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[٢].

فالنَّاظِمُ -رحمه الله تعالى- يَقولُ: أَنَا أَنصَحُكَ أَلَّا تُنكِرَ مَا ثبتَ عن النَّبيِّ ﷺ، وَما جَاءَ في القُرآنِ والسنَّةِ؛ كَما أنكرَهُ المُعتزِلةُ وَأهلُ الضَّلالِ الذين يَعتمِدونَ عَلى عُقولِهم وأَفكارِهم، فَلتحذر مِنْ طَريقتِهم واتَّبع النُّصوصَ، وآمِن بِما جَاءتْ به

(١) ورد في تسمية الملكين الذين يسألان الإنسان في قبره بهذين الاسمين عدة أحاديث مرفوعة وموقوفة عن عدد من الصحابة، منهم أبو هريرة رضي الله عنه عند الترمذي (١٠٧١) وقال حسن غريب والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٤٤) وعن معاذ رضي الله عنه عند البزار (٧/ ٩٧)، والبراء رضي الله عنه عند البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٥٨) والطبراني في «تهذيب الآثار» (٢/ ٥٠٠)، وعن أبي الدرداء موقوفاً عليه عند ابن أبي شيبة (٣/ ٥٣).

(٢) رواه مسلم (٩٥) (٥٥)، عن تميم الداري رضي الله عنه.

النُّصوصُ الصَّحيحةُ، وهَذا من الإيمانِ باللهِ، -سُبحانَه وتَعالى-.

وَأمورُ الغيبِ الَّتِي تَحْدُثُ للميِّتِ فِي قَبرِهِ ويَجبُ الإيمانُ بِها، هِي:

أوّلاً: مَجِيءُ المَلَكين:

مُنكرٍ ونَكيرٍ إلى الميتِ.

فإنْ قَال قائِلٌ: كيفَ جاءا إليهِ فِي قَبرِهِ ونحنُ لا نَراهُم؟

الجَوابُ: اللهُ عَلى كُلِّ شَيءٍ قديرٌ، وَأنتَ فقد غُيِّبَتْ عَنكَ كَثيرٌ من الأُمورِ، فَالمَلَكانِ يَأتِيانِه وأَنتَ لا تَراهُما، وهَل أنتَ تَرى رُوحَك الَّتي تَدخُلُ فِي جسدِك؟ هَل تَرى كلَّ شَيءٍ؟ تُوجَدُ أشياءُ كثيرةٌ لا تَراها، هَل ترى العَقلَ الذي يُميِّزُكَ عَلى غيرك؟ مَا كلُّ شَيءٍ لا تَراهُ ليسَ صَحيحاً، هَذا كَلامُ المَادِّيينَ الطَّبائِعيينَ، أمَّا أهلُ الإيمانِ فإنهم يتَّسع إيمانُهم لكلِّ ما وردت به الأخبار الصحيحةُ، ولا يتدخَّلون فيه بعقولهم.

فالمَلَكان يأتيانِه ويُجلسانِه ويَستنطِقانِه: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟

فيقول المؤمن: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد ﷺ، فينادي منادٍ: «**أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَوَسِّعُوا لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلى الجَنَّةِ**» فَيَأْتِيهِ مِنْ رُوحِهَا وَطِيبِهَا، وَيَرَى مَنْزِلَهُ فِي الجَنَّةِ، فَيَقُولُ: «**يَا رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي**»[1]، فَيَصيرُ قبرُه رَوضَةً مِنْ رِياضِ الجَنَّةِ. وإِنْ كنَّا لا نُشاهِدُ هَذا، وقد يُشاهِدُه بَعضُ مَن يُطلِعُه اللهُ عليهِ، ولكن هذا ليسَ بِلازمٍ.

---

(١) رواه أبو داود في «السنن» (٤٧٥٣) وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٧)، والطيالسي (١/ ١٠٢)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٥٨) من حديث البراء بن عازب الطويل رضي الله عنه، وانظر كتاب إثبات عذاب القبر للبيهقي.

-وأمَّا المُنافقُ والمُرتابُ -الّذي عاش عَلى الشَّكِّ في الدُّنيا- فإنه يَموتُ عَلى الشكِّ، فإذا سَألاه وَقالا: «مَنْ رَبُّكَ»؟ قال: لا أدرِي، «ما دِينُك»؟ قال: لا أدرِي، سَمعتُ النَّاسَ يَقولونَ شَيْئاً فقلتُه، «من نبيُّك»؟ قَال: لا أدرِي.

لأنَّه في الدُّنيا لم يُؤمنْ بقلبِه، وإنَّما تكلَّم بلسانِه، «سَمِعْتُ النَّاسَ يَقولونَ شَيْئاً فَقُلْتُه»، قالها من باب المُجاراة لهم، وهذا هو المُنافقُ الذي يقول ما يَقوله المُصلُّون، ويُصلِّي ويَصومُ، ولكنْ ليسَ في قلبِه إيمانٌ، إنَّما يفعلُ هذا من بابِ المُداراةِ ومن باب التَّقِيَّة؛ لأجلِ أنْ يعيشَ مع المُسلِمينَ فحسبُ وهو لم يُؤمنْ بقلبِه.

ولو كانَ فَصيحاً مُتعلِّماً، يحفظُ المتونَ والأسانيدَ، فإنَّه في القبر يتَلعثمُ ولا يَستطيعُ أنْ يتكلَّم ويغيبُ عنه الجَوابُ ويقول: لا أدري، ولكنْ سمعتُ الناسَ يَقولونَ شَيئاً فقلتُه مِن غير أنْ أعرفَ هذا الشيءَ واعتقده، فيُنادِي مُنادٍ: «أَنْ كَذَبَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى النَّارِ»، فَيأتِيه من حَرِّها وسَمُومها، ويُضيَّق عليه قبرُه حَتَّى تَختلِفَ أضلاعُه -والعِياذ باللهِ- ويُصبحُ قبرُه حُفرةً من حفرِ النَّار، فيقول: «يَا رَبِّ لاَ تُقِمِ السَّاعَةَ»؛ لأنه يعلمُ أنه إذا قامت الساعة فما بعدها أشدُّ مما هو فيه، والعياذ باللهِ.

وَهذا يُشيرُ إليه قَوْلُهُ تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، كَما أَنَّهم عَاشوا عَلى القَولِ الثَّابتِ في الدُّنيا، والإيمانِ الصَّادِقِ فإنَّ اللهَ يُثبِّتُهم فِي القَبْرِ وعِنْدَ السُّؤالِ، ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾: فَلا يَسْتَطِيعونَ الإِجابَةَ.

والأَحاديثُ في هَذا مُتواتِرةٌ عن النَّبِيِّ ﷺ[١]، وأَهلُ السنَّةِ وَالجَماعَةِ مُجمِعونَ عَليهِ، وَلمْ يُنكرْهُ إلَّا المُعتزِلَةُ الَّذِينَ يَعتَمِدونَ عَلى عُقولِهم، وَكذا العَقلانيون الآن الذين هم أفرَاخُ المُعتزِلةِ هُم عَلى هذا المَذهبِ.

ثـانياً: الحَوْض:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**وَلاَ الْحَوْضَ**): الحوضُ: هو حوضُ النبيِّ ﷺ، فإنه تواترت الأحاديثُ[٢]، أن للنَّبيِّ ﷺ حوضاً «طُولُهُ شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ شَهْرٌ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ، وأَحْلَى مِن العَسَلِ، كِيزَانُهُ عَـدَدُ نُجومِ السَّمَاءِ»[٣]، ترد عليه أمتُه، ويشربون منه، ويُذاد عنه كلُّ مبتدِع، وكلُّ مرتد، فالمرتدُّ يُذادُ عنه، ولا يَرِدُ على الرسول ﷺ، وإذا سأل عنهم ﷺ لماذا رُدُّوا؟ يُقال له: «**لأَنَّهُمْ مَا زَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ**»[٤]، وفي الصنف الثاني يُقال:

---

(١) قال ابن أبي العز: وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به. انظر «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٤٥٠) ط. المكتب الإسلامي.

(٢) انظر طرقها ومن رواها من الصحابة في «فتح الباري»، وقال الحافظ ابن حجر: فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفساً وزاد عليها النووي ثلاثة، وزدت عليهم أجمعين قدر ما ذكروه سواء، فزادت العدة على الخمسين، ثم قال: وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها على رواية ثمانين صحابياً. انظر «الفتح» (١١/ ٤٧٧) ط. الريان.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧٩) ومسلم (٢٧) (٢٢٩٢) عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٩٣) ومسلم (٢٧) (٢٢٩٣) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

«فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَاذَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»[١].

فكلُّ مَن أحدَث بدعةً في الدِّين؛ كالمُعتزِلةِ والخَوارجِ والشِّيعة وسَائرِ الطَّوائِفِ الضَّالَّةِ الذين أحدَثُوا فِي الدِّين ما ليسَ منه حَرِيُّون أنْ يُذادُوا عن الحَوضِ يومَ القِيامةِ، فيُذادُ عنه كلُّ مبتدِعٍ وكلُّ مرتدٍ عن دينه، ولا يَرِدُه إلا أهلُ الإيمان، الثَّابتون عَلى الإيمانِ الصَّادق فِي الدنيا وماتوا عليه، هؤلاءِ يَرِدون الحوضَ، ويَشربون منه شربةً، لا يَظمؤونَ بعدَها أبداً. هذا هو حوض النبي ﷺ.

فالذي تمسَّك بسنة الرسولِ في الدنيا، وعَمل بها يَرِدُ على حوضه ﷺ يومَ القيامة، ويَشربُ منه، والذي أعرضَ عن السنة وابتدع البدعةَ أو ارتدَّ عن دينه فإنه يُصرَفُ ويُطرَدُ عن الحَوضِ، وهو أشدُّ ما يكونُ حاجةً إلى الماءِ.

ثالثاً: الميزان:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَالمِيزَانَ): وهو ميزانٌ حقيقيٌّ، له كِفَّتان[٢]،

---

(١) رواه البخاري (٦٥٧٦)، ومسلم (٢٨) (٢٢٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه مسلم أيضاً (٢٩) (٢٢٩٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، و(٣٢) (٢٢٩٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص٤٧٥): (فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان والله أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات).

وقد ورد ذكر الكفتين في عدد من الأحاديث منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي رواه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٠٢) (٦٢١٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٢٨) وصححه، وفيه: «يا موسى لو أن السماوات السبع وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله إلا الله». وروى أحمد (٢/ ١٦٩، ١٧٠) نحوه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقد ورد ذكر الكفة في حديث البطاقة الذي رواه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦) من حديث عبدالله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما.

توضَع الحَسناتُ في كِفةٍ، والسَّيئاتُ في كِفة، قَال الله تَعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ۝١٠٣﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩﴾ [القارعة: ٦-٩]، يعني: موازينَ أعمالِه، فتوضع حسناتُه في كِفَّة وسيئاتُه في كفة، فأيُّهما رجَحَ فإنه يأخذُ جزاءَه بموجِب ذلك من رُجحان الحَسنات أو رُجحان السَّيئاتِ، وهذا من عدلِ الله أنه لا يَظلمُ أحداً، بل يُجازِي الإنسانَ بعمله.

وهو ميزانٌ حقيقيٌّ.

والمُعتزِلة يَقولونَ: إنه مِيزانٌ غَيرُ حَقيقيٍّ، وإنما مَعناه إقامةُ العدلِ، فهو مِيزانٌ معنويٌّ، معناه العدل بين العبادِ!

وليس لهم دليلٌ إلا عقولُهم، فهم يُنكرونه لأنهم لم يَروا الميزانَ، وهم لا يُؤمنون بالغيب، وهذه آفةُ الاعتماد على العقول؛ لأن المؤمنَ لا يَعتمدُ على عقلِه، والعقلُ دليلٌ؛ ولكنْ لا يكونُ هو كلَّ شيء، هناك أشياء لا يُدركها العقلُ، فالأمورُ المغيَّبة لا يُدركُها العقلُ، فلا تُحكِّم عقلَك فيها، وإنما يُعتمد فيها على الدليل فحسب، فهذا وجهُ إنكارهم له، وعلى مذهبهم الباطل أن الذي لا يُشاهدونه ولا يَرونه أنهم ينكرونه، أو يُؤولونه بغير معناه.

وهم لا يُنكرون لفظَ الميزان؛ لأنه ورد في القرآن كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ

مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظۡلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف: ٨، ٩] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩]، فلا ينكرون لفظَ الموازين، ولكن يُفسِّرونها ويُحرِّفونها عن معناها؛ كما هو حَالهُم مع سائر النصوص، يُحرِّفونها عن معناها الصحيح، أما أهلُ الحق فإنهم يُؤمنون بها على حَقيقتِها، ويَكِلُون كيفيتَها إلى الله -جلَّ وعَلا-.

[خُرُوجُ الموحِّدِينَ من النَّارِ]

٣٠- وَقُلْ يُخْرِجُ اللهُ الْعَـظِيـمُ بِفَضْلِـهِ
مِـنَ النَّـارِ أَجْسَـاداً مِـنَ الْفَـحْمِ تُـطْـرَحُ

٣١- عَلَى النَّهْرِ فِي الْفِرْدَوْسِ تَحْيَا بِمَائِهِ
كَحَبِّ حَمِيلِ السَّيْـلِ إِذْ جَـاءَ يَطْـفَحُ

الشرح:

هَذه مَسْألةُ العُصاةِ من المُوحِّدينَ الَّذينَ عِندَهم كَبائِرُ ولكنَّها دُونَ الشّرك، فَهؤلاء يُعتبَرونَ مُؤمِنينَ مُوحِّدينَ، ولكنَّ إيمانَهم وتَوحِيدَهم ناقصٌ، فإنهم لا يَخْرُجونَ من الإسلامِ، خِلافاً للخَوارِجِ والمُعتزِلةِ، فهم تَحتَ المَشِيئَةِ: إنْ شَاءَ اللهُ غَفرَ لهم ولم يُعذِّبْهم، ودَخَلوا الجنَّةَ من أول وَهْلةٍ، وإنْ شاءَ اللهُ عذَّبهم. ولكنَّهم لا يُخلَّدونَ في النَّار كَما يُخلَّد الكُفَّارُ والمُشرِكونَ، وإنما يُخرَجُونَ من النَّار بَعْدَ تعذِيبِهم: إما بِشفاعَةِ الشَّافعين، وإما بِفضْل اللهِ -عزَّ وجلَّ-، وإما بانتهاءِ عَذابِهم. فيُخرجُونَ من النَّار قَطْعاً.

فالنَّارُ يَدخلُها الكَافرُ والمُشرِكُ، وقد يَدخُلُها المُؤمنُ المُوحِّدُ بِذُنوبه، ولكنَّ الكافرَ والمُشرِكَ يُخلَّدان فِي النَّار، وأما المُوحِّدُ والمُؤمِنُ فَلا يُخلَّدُ فيها إذا دَخلَها. هَذه عَقِيدةُ أهْلِ السُّنةِ والجَماعَةِ، خِلافاً للخَوارِجِ والمُعتزِلةِ.

-الخَوارِجُ يَقولونَ: مُرتكِبُ الكَبيرةِ كافِرٌ خَارِجٌ مِنَ المِلَّةِ، وإذا ماتَ وَلَمَ يتبْ فهُو خَالدٌ مُخلَّدٌ في النَّارِ مِثْلُ الكفَّارِ.

-والمُعتزلةُ يَقولونَ: يَخرُجُ من الإيمانِ ولا يَدخُلُ في الكُفرِ، فَهُو في مَنزلةِ بينَ المَنزِلَتينِ، فإنْ مَاتَ وَلم يَتُبْ فهو مُخلَّد في النَّارِ.

وَكِلا المَذْهَبينِ بَاطِلٌ وَضَالٌّ ومُخالِفٌ للأدلَّةِ، فإِنَّ اللهَ -جلَّ وعَلا- يَقولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَجَاءَ في الحَدِيثِ: «... انْطَلِقْ: فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ»[1]، وقال ﷺ: «وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»[2]، ويُخرجُ وقد احترق وصار فحماً، فيُوضع في نهرٍ من أنهار الجنة، فيَنبت جسدُه كما ينبت العشبُ، ثم يُدخلُ الجنة.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (مِنَ الْفَحْمِ): تتفحم أجسادُهم من العذاب، فيُعيد الله -جلَّ وعَلا- تلك الأجسادَ ويُعيدُ فيها الحياةَ، ثم يدخلُهم الجنة.

قوله: (عَلَى النَّهْرِ فِي الْفِرْدَوْسِ تَحْيَا بِمَائِهِ): الفردوس هو أعلى الجنة، ووسط الجنة، ويجري منه هذا النهر.

قوله: (كَحَبِّ حَمِيْلِ السَّيْلِ إِذْ جَاءَ يَطْفَحُ): كما جاء في الحديث الصحيح: «حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْماً أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ

---

(١) رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٧٨) (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

السَّيْلِ»[١]، (ضبائر): يعني: جماعات محترقين، فيُلقَون في نهرٍ من أنهار الجنة يُسمَّى نهرَ الحياة، فيَحْيَون كما يحيا الحبُ الذي يحمله السيلُ، فالسيلُ إذا جَرى في الأودية يَحمِل معه البذورَ، فيَطرحُها في الأرض فتَنبتُ، كذلك يُطرحُون في نهر الحَياة فتنبتُ أجسامُهم، ثم بعدَ ذلك يَدخُلون الجنةَ.

قوله: (كَحَبِّ حَمِيْل): يعني: الحَبَّ الذي يَحملُه السيلُ.

(يَطْفَحُ): عليه ثم يستقرُّ في الأرضِ، ثم يَنبت ويُصبحُ شَجراً حياً.

---

(١) رواه مسلم (٣٠٦) (١٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

[شَفَاعَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم]

٣٢- وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ لِلْخَلْقِ شَافِعٌ
وَقُلْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ حَقٌّ مُوَضَّحُ

الشـرح:

ذَكر النَّاظمُ -رحمه الله تعالى- فِي هَذه الأَبياتِ والأَبياتِ السَّابقةِ عِدَّةَ مَسائل:

الأُولى: سُؤالُ المَلَكين.

الثَّانيةُ: عَذابُ القَبرِ ونَعِيمُهُ.

الثَّالِثَةُ: وَزْنُ الأَعمالِ.

الرَّابِعةُ: حَوْضُ النَّبِيِّ ﷺ.

الخَامِسَةُ: مَسْألةُ أَهلِ الكَبائِرِ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ.

والسَّادِسَةُ: مسألة الشفاعة، وهي المذكورة في هذا البيت.

وَالشَّفاعَةُ مَعْنَاهَا: الوَساطَةُ فِي قَضاءِ الحَوائِجِ عندَ مَن هِي عِندَه، والشَّفاعةُ تَكونُ عندَ اللهِ، وتَكونُ عندَ النَّاسِ، والشَّفاعةُ عندَ اللهِ تَختلِفُ عن الشَّفاعَةِ عندَ النَّاسِ، فَالنَّاسُ تَشفعُ عندَهم وَلو لمْ يَأذَنُوا لَكَ، وَأَمَّا اللهُ -جلَّ وعَلا- فَلا أَحَدَ يَشفعُ عندَه إلَّا بإذنِه ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَيأذَنُ

للشَّافِعِ أَنْ يَشفَعَ، ولا بدَّ أنْ يَكونَ المَشْفوعُ فيه من أهلِ التَّوحيدِ، أيْ من عُصاةِ المُوحِّدينَ، وأمَّا الكَافِرُ فَلا شَفاعَةَ فيه، وَلا تُقبَلُ فيه شَفاعةٌ، ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، فالكَافرُ لا تُقبَلُ فِيهِ شَفاعَةٌ، ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَـٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، وَلو بذلَ الكَافرُ أَموالَ الدُّنيا يُريدُ الفِديةَ لَم تُقبَلْ مِنْهُ، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١]، لا يُقبَلُ مِنْهم عَدْلٌ، وَهُو المَالُ الذي يَفتَدونَ بهِ أنفسَهم، ولا يُقبَل فِيهم شَفاعةُ أحَدٍ، بَل هُم قَطعاً من أهلِ النَّارِ خَالدِونَ مُخلَّدونَ فِيها.

فَهذه الشَّفاعةُ عِند اللهِ لا تَكونُ إلَّا بِشرطَين:

الأول: إذنُ اللهِ للشَّافِعِ أنْ يشفعَ.

الثاني: أنْ يَكونَ المَشفوعُ فيه من عُصاة المُوحِّدينَ.

أمَّا المَخلوقُ فتشفعُ عندَه ولَو لمْ يأذنْ لك بالشَّفاعة، ولو لم يرضَ عن المشفوع فيه، قد يُبغضُ المشفوعَ فيه ويودُّ أنْ يقتلَه، أو ينتقمَ منه، ولا يَرضَى عنه، ولكنْ يَقبل الشَّفاعَةَ فيه مُضْطَرّاً؛ لحاجته للنَّاسِ والوُزراءِ والأَعوانِ، فلو ردَّ شَفاعَتَهم لتنكَّروا عَليه، فهو يتألَّفُهم ويَقبلُ شَفاعتَهم، ولو كان لم يأذنْ، ولو كان لا يَرضَى عن المَشفوعِ فيه.

أمَّا اللهُ -جلَّ وعَلا- فَلا يَشفعُ أحدٌ عنده إلَّا بإذنه، وَلا يُشفعُ عنده إلَّا في عُصاةِ أهلِ التَّوحيد. هَذا هو الفرقُ بينَ الشَّفاعَتينِ.

فَالشَّفاعةُ عندَ اللهِ حَقٌّ بهذينِ الشَّرطَينِ، وَهِي الشَّفاعةُ المُثبَتةُ، وأمَّا الشَّفاعةُ المَنفيَّةُ فهِي الشَّفاعَةُ فِي الكُفَّار، أوْ الشَّفاعَةُ التي تَكونُ بغيرِ إِذْنِ اللهِ.

فالشَّفاعَة شَفاعتان -كَما قالَ العُلماءُ-: شَفاعةٌ مُثبَتةٌ، وشَفاعَةٌ مَنفيَّةٌ[1]. قَال تَعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقال: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

قد يأتيك مَنْ يَقولُ: الشَّفاعة لا تُقبلُ بدليل هاتين الآيتين.

فتقول: هناكَ آياتٌ تدلُّ على قَبول الشفاعة؛ كَقولِه تَعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقولِه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وَقولِه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، فَهيَ تدلُّ عَلى قَبولِ الشَّفاعةِ بالشَّرطينِ: أنْ يأذَنَ اللهُ بها، وأنْ يرضَى عَن المَشفوعِ فيه.

فَليستْ كلُّ الشَّفاعةِ مثبَتةً، وليْست كلُّها مَنفيَّةً، لا بدَّ من التَّفصيل عَلى حَسَب ما جَاء فِي الأَدِلَّةِ.

والقرآنُ لا يُضربُ بعضُه ببعضٍ، وإنما يُجمَعُ بين الآيات ويوفَّق بينها، ويُفسَّر بعضُها ببعضٍ، ويُقيَّد بعضُها ببعضٍ. هذه طريقةُ الراسخين في العلم.

فلا يُؤخذُ طَرَفٌ، ويُقال: الشفاعةُ ثابتةٌ لكلِّ أحدٍ. كما يقولُ القُبوريون

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في كتاب التوحيد (ص٢٨٣) مع فتح المجيد ط. قرطبة. ومسائل كتاب التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب (ص٢٨٨) مع فتح المجيد ط. دار قرطبة. المسألة الثانية والثالثة.

والمشركون من قبلُ، قَال تَعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، يَطلبون الشفاعة وهم يُشركون بالله! هذه شفاعةٌ باطلةٌ منفية.

وهناك مَن يُنكر الشفاعةَ مطلقاً كالمعتزلة والخوارج.

أما أهلُ السنةِ فهم وَسَطٌ في هذا الباب، فقالوا: الشفاعةُ شفاعتان:

١- شَفاعةٌ منفيَّة.

٢- وشَفاعةٌ مثبتَةٌ.

فنحنُ لا نُنكرُ الشفاعةَ مطلقاً، ولا نُثبِتها مطلقاً، بل لا بدَّ من التفصيل؛ جمعاً بين الآيات في هذا الباب. هذا هو الفقه في دين الله -عزَّ وجلَّ-، وهذه طريقة الراسخين في العلم.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ لِلْخَلْقِ شَافِعٌ**): الشفاعةُ المثبَتة أنواعٌ: منها ما هو خاصٌّ بالنبيِّ ﷺ، ومنها ما هو مُشتَرَكٌ بينه وبين غيره من الملائكة، والأولياء والصالحين، والأفراط.

فأما الخاصُّ بالنبيِّ ﷺ فهو عدة شفاعات:

الشَّفاعةُ الأولى: الشَّفاعةُ العُظمَى، فهو ﷺ يَشفعُ في الخَلق يومَ القيامة الشَّفاعةَ العُظمَى، حينما يَطولُ المَوقفُ والحَشرُ عَلى الناسِ، وَهم وُقوفٌ على أَقدامِهم، شَاخِصةٌ أبصارُهم، حُفاةٌ عراةٌ، تدنو منهم الشمسُ، ويأخذُ منهم العرقُ ﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، فَيتقدَّمون يَطلبون مَنْ يَشفعُ لهم عندَ الله أنْ

يُريحَهم من الموقف[1]، فَيأتونَ إلى آدمَ عليه السَّلامُ، ثم يَأتونَ إلى نُوحٍ عليه السَّلامُ، ثم يَأتونَ إلى إبراهِيمَ عليه السلام، ثم يأتون إلى مُوسى عليه السَّلام، ثم يَأتونَ إلى عيسَى عليه السَّلام، فكلُّهم يعتذرون، ويقولون: «إِنَّ اللهَ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلاَ بَعدَهُ مِثْلَهُ»، فَيعتذرون عن الشَّفاعة عندَ الله في هذا المَوقف، حَتى يأتوا إلى محمدٍ ﷺ فيقول: «أَنَا لهَا»، وَيتقدَّم إلى ربِّه -سبحانه- ويَسجدُ بينَ يديه، ويَحمدُه بمحامدَ، ويَدعُوه ويتضرَّعُ إليه، حَتى يُقالَ له: «يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعطَهْ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ»، فيَشفعُ في أهلِ الموقفِ، فيَقبل الله شفاعتَه.

فالرَّسُولُ ﷺ لم يَشْفعْ إلَّا بعدَ الاسْتِئذانِ، وهو سَيدُ الخَلقِ ﷺ، فيَشفعُ هَذه الشَّفاعَةَ العُظمى، وهِي المَقامُ المَحْمُودُ، الذي ذكرَه اللهُ بقَولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: ٧٩]، لأنه يحمَدُه عَليه الأَوَّلونَ والآخِرونَ[2].

(١) حديث الشفاعة الطويل:

رواه البخاري (٣٣٤٠، ٤٧١٢) ومسلم (٣٢٧) (١٩٤) عن أنس رضي الله عنه، ورواه البخاري (٧٥١٠) ومسلم (٣٢٢) (١٩٣) و(٣٢٦) (١٩٢) بلفظ أتم من حديث أنس رضي الله عنه.

ورواه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (٣٢٧) (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (٣٠٢) (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما يقول: إن الناس يصيرون يوم القيامة جثا، كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان اشفع، يا فلان اشفع حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود). اهـ. وزاد في رواية (١٤٧٥): (فيومئذ يبعثه اللهُ مقاماً محموداً يحمده أهل الجمع كلهم). وانظر تفسير ابن كثير آية الإسراء ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ (٩/ ٥٥) ط. قرطبة.

الشَّفاعَةُ الثَّانِيَةُ: شَفاعتُه فِي أهلِ الجنَّة أنْ يَدخُلوا الجَنةَ؛ لأنَّهم إذا جَاءوا إلى الجَنّةِ لا يُفتحُ لهم عَلى الفَور، فيَستشفِعونَ بمُحمدٍ ﷺ في فَتْحِ بابِ الجنَّةِ[1]، فيَشفعُ لهم فتُفتحُ، قَال تَعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] لم يقلْ: حَتَّى إذا جَاءوها فُتحتْ أبوابُها كَما فِي النار، بل قال: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ فالمَجيءُ شيءٌ، وفَتْحُ الأبوابِ شيءٌ آخرُ، وذلك بشَفاعة محمدٍ ﷺ.

الشَّفاعةُ الثَّالثةُ: أنه يَشفعُ ﷺ لأُناسٍ من أَهلِ الجَنَّةِ في رِفْعةِ مَنازِلهم في الجنَّةِ.

الشَّفاعةُ الرَّابعةُ: شَفاعتُه في عَمِّه أبي طالب، مع أنَّ الشفاعةَ لا تَنفع الكفارَ، واللهُ -جلَّ وعَلا- قال في الكفار: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨].

وأبو طالبٍ ماتَ على الكفر، ولكنْ نظراً لأنَّ أبا طَالب حَمَى النبيَّ ﷺ وَدافع عنه، وصَبَرَ معه على الضِّيق، وأَحسنَ إلى الرسول ﷺ، ولكنَّه لم يوفَّقْ للدخُول في الإسلامِ، وعَرَض عَليه النبيُّ ﷺ الإسلامَ وحرِص على أَنْ يدخلَ في الإسلام، ولكنه أبى؛ لأنه كان يَرى أن دخولَه في الإسلامِ فيه مَسَبَّةٌ لدين آبائه، حَيثُ أخذتْهُ الحميةُ الجاهليةُ لدين آبائه، وإلا فَهو يَعترفُ أن مُحمداً على الحقِّ، وأنَّ دينَه هو الحقُّ، ولكنْ مَنعتْه الحميةُ والأنَفَةُ؛ لأنه لو أسلمَ -بزعمه- لصارَ ذلك سُبَّةً على قومِه.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣٣) (١٩٧) من حديث أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «آتِي بَابَ الجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الخَازِنُ: مَنْ أَنتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ».

وهو القائل:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيناً
لَوْلاَ المَلاَمَةُ أَوْ حَذَارُ مَسَبَّةٍ ... لَرَأَيْتَنِي سَمْحاً بِذَاكَ مُبِيناً[1]

فقَد مَنعتْه المَلامةُ وَحَذَرُ المَسَبَّةِ عَلى قَومِه، ولقد جَاءَه الرسولُ ﷺ وهُو في سِياق المَوتِ، وقال له: «يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ»، وَكَانَ عِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُاللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالاَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِالمُطَّلِبِ؟! فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعَادَا عَلَيْهِ، وَقَالَا: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِالمُطَّلِبِ؟! فَقَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِالمُطَّلِبِ. وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»[2]، فَأَنْزَل اللهُ قَال تَعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣]، ونَزلَ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦].

فالنبيُّ ﷺ لا يَشفعُ فِي إِخْراجِهِ من النَّار؛ لأنَّه مُخلَّد فِي النَّار كَغيرِه من الكُفَّارِ، ولكنْ يَشفعُ فِي أَنْ يُخفَّفَ عنه العَذابُ فحسب، ويُجعلَ فِي ضَحْضَاح من نار، وَفِي أَخْمَصِ قَدميهِ جَمرتانِ يَغلي منهما دِماغُه، فلا يَرى أَنَّ أحداً أشدُّ منه

---

(١) انظر: انظر «البداية والنهاية» (٣/ ٤٢)، و«سمط النجوم العوالي» (١/ ٣٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٠)، ومسلم (٣٩) (٢٤) من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه.

عذاباً[١]، مَع أنه أخفُّ أهلِ النار عَذاباً.

فهَذه الشَّفاعاتُ خاصَّةٌ بالنبيِّ ﷺ.

أما الشَّفاعةُ في أهْل الكبائر في أَنْ يَخرُجوا من النار، أو أنْ لا يَدخُلوها، فهَذه شفاعةٌ عامَّة تكونُ للمَلائكة، وتَكونُ للأنبياءِ؛ وَتكونُ لنبينا محمَّدٍ ﷺ، وتكونُ للأولياءِ يَشفَعونَ لإخْوانِهم، وتكونُ للأفْراطِ يَشفَعُون لآبائِهم، فهيَ شَفاعةٌ عامَّة له ولغيرِه عليه الصَّلاة والسَّلام.

هذا ملخَّص ما يُقال في الشَّفاعة.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَقُلْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ حَقٌّ مُوَضَّحُ): هذا سبق بيانه في مسألة عذاب القبر.

---

(١) البخاري (٣٨٨٥) ومسلم (٣٦٠) (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ».

[التَّكْفيرُ بالمَعصِيةِ]

٣٣- وَلاَ تُكْفِرَنَّ أَهْلَ الصَّلاَةِ وَإِنْ عَصَوْا
فَكُلُّهُمُ يَعْصِي وَذُو الْعَـرْشِ يَصْفَـحُ

الشرح:

هَذه مَسألةُ تَكفيرِ أَصحابِ الكَبائر التي دُون الشِّرك، وقد حَصَل فيها اختلافٌ طويلٌ ما بين الخَوارجِ، والمُعتزلةِ، وما بين المُرجِئة، وما بين أَهلِ السُّنةِ والجَماعَة.

فَالخَوارِجُ يُكفِّرونَ بالكبائرِ التي دُونَ الشِّرك، ويُخلِّدونَ أصحابَها في النَّار، ويَستحِلُّونَ دِماءَهم وأَموالَهم عَلى أَنَّهم كُفارٌ، وَيَستدلُّونَ بالآيات التي وَردتْ في الوَعيدِ على الذُّنوب والمَعاصِي، ويَحمِلُونها على كُفر أصحابِ تلك المَعاصِي.

والمُعتزلةُ يَقولونَ: لَيْس بِكافِرٍ ولا مُؤمنٍ، بلْ هو فِي المَنزلَةِ بينَ المَنزِلَتين.

والمُرجئةُ عَلى النَّقيضِ، فالكَبائرُ عِندَهم لا تَضرُّ الإيمانَ ولا تَنْقُصُهُ، فالعَاصِي صَاحبُ الكَبيرةِ عِندَهم مُؤمنٌ كاملُ الإيمان، يَقولونَ: لا يَضرُّ مع الإيمانِ مَعصِيةٌ، كَما لا يَنفعُ مع الكُفرِ طاعةٌ!

هَذا مذهبُ المُرجِئة، عَلى سَبيل الاختصَار؛ لأنهم لا يُدخِلُون الأعمالَ في الإيمانِ، فمَن تركَ وَاجِباً، أو فَعلَ محرَّماً، أو ارتكَبَ مَعصِيةً كبيرةً أو صَغيرةً دُونَ الشِّرك، فهذا كاملُ الإيمانِ، ولا تَنْقُصُهُ المَعاصي، ولا تزيدُه الطَّاعاتُ عندَهم؛ لأن الإيمانَ -عندَهم- في القَلب، وهو شيءٌ واحدٌ، لا يزيدُ ولا يَنقُص. هذا

مَذهبُ المُرجِئة -وهو عَلى النَّقيضِ من مَذهبِ الخَوارجِ- فهُم أخَذوا بآياتِ الوَعدِ والرَّجاءِ وتركوا آياتِ الوعيد.

أَمَّا أهلُ السُّنةِ والجَماعَةِ فإنَّهم عَلى الحقِّ والاعْتدَالِ، لا يُكفِّرونَ صَاحِبَ الكَبيرَةِ، ولا يَقولونَ: إنَّه كاملُ الإيمانِ، بلْ يَقولونَ: إنَّه مُؤمنٌ، ولكنَّه نَاقِصُ الإيمانِ، أو مُؤمنٌ فَاسِقٌ، فهو مُؤمنٌ بإيمانِه، فَاسِقٌ بكَبيرتِه، وهو تَحتَ المَشِيئَةِ: إنْ شاءَ اللهُ غَفرَ له، وإنْ شاءَ عذَّبه؛ كَما قَال تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإنْ عُذِّب فَإنَّه لا يُخلَّد فِي النَّار -كَما تقُولُه الخَوارِجُ والمُعتزِلَةُ- فَجمعَ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ.

بينَ آياتِ الوَعْدِ، وآياتِ الوَعيدِ، فَلا يَقولونَ -كَما تقولُه المُرجِئَةُ-: إنَّ المَعاصِيَ لا تَضُرُّ.

ولا يَقولونَ: إنَّها تُكفِّرُ، كَما يَقولُه الخَوارجُ.

وإنَّما يَقُولونَ: إنَّ المَعاصِي تَضُرُّ وتَنْقُص الإيمانَ، ولكنَّها لا تُخرِج صاحبَها من الدِّين، فجَمَعوا بينَ النُّصوصِ.

هَذا هُو مَذهبُ أَهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ في مُرتَكِبِ الكَبيرَةِ.

وَهَذا مَعنى قولِ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**وَلاَ تُكْفِرَنَّ أَهْلَ الصَّلاَةِ**): يَعنِي: أهْلَ القِبلَةِ من المُؤمِنينَ وَالمُسلِمينَ.

قولُه: (**وَإِنْ عَصَوْا**): يَعني: مَا دَامَتْ مَعصِيتُهم دُونَ الكُفْرِ والشِّركِ.

قَولُه: (**فَكُلُّهُمْ يَعْصِي**): لا يَسْلَمُ أحدٌ من المَعاصي، قال -عليه الصَّلاة

والسَّلامُ-: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»(١).

قَولُه: (وَذُو الْعَرْشِ يَصْفَحُ): يَعني: يَغفِرُ؛ كَما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وفي الحَديثِ القُدسيِّ: «لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»(٢)، فَإذا كانَ من أهلِ التَّوحيد ولمْ يُشرِكْ، وإنَّما عِندَه مَعاصٍ دُونَ الشِّرْكِ، فهَذا يَطْمَعُ في مَغفِرَةِ اللهِ -عزَّ وجلَّ-، قَال تَعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣]، قد يَغفِرُ لهُم، وَقد يُعذِّبُهم بذُنوبِهم، لكنْ لا يُخلِّدُهم فِي النَّار.

هَذا هُو المَذهبُ المُعتَدِلُ بينَ الإفْراطِ والتَّفريطِ في أَصحابِ المَعاصِي.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩) وقال: (حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة)، وأخرجه ابن ماجه (٤٢٥١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٩٨)، والدارمي (٢٧٢٧)، وعبد بن حميد في مسنده (١/ ٣٦٠)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٣٠١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٢١٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٧٢) وصححه، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٤٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١٤٧)، والحاكم (٤/ ٢٤١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وأخرجه الترمذي (٣٥٤٠) وقال: (حسن غريب)، عن أنس رضي الله عنه. وانظر «جامع العلوم والحكم» لابن رجب في شرح الحديث الثاني والأربعين وقد رواه مسلم (٢٢) (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، بلفظ مقارب وفيه: «وَمَنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئاً لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً».

[عَقيدَةُ الخوارِجِ]

٣٤- وَلاَ تَعْتَقِدْ رَأْيَ الخَوَارِجِ إِنَّهُ
مَقَالٌ لِمَنْ يَهْوَاهُ يُرْدِي وَيَفْضَحُ

الشرح:

الخَوارِجُ فرقةٌ من فرقِ الضَّلالِ سُمّوا بِالخَوارِجِ، لأنَّهم خَرجُوا عَن طَاعَةِ وُلاةِ الأُمورِ، وأولُ مَا خرجُوا خَرجُوا على عليٍّ بنِ أبي طَالبٍ رضي الله عنه في خِلافَتِهِ، وقالوا: لماذا تُحكِّم الرِّجالَ واللهُ -جلَّ وعَلا- يقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]؟!

ولذلك لما ناظرهُم عبدُالله بنُ عباس رضي الله عنه[1] أَدْلَوا عَليهِ بِهَذِهِ الشُّبهةِ، وقَالوا: إنَّه حَكَّم الرِّجالَ! فقال: أليس اللهُ قد حكَّم الرِّجالَ في الأَرْنَبِ يَصِيدُها المُحرِمُ؛ فقال في الصَّيْد: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]؟! أليسَ اللهُ حكَّمَ الرِّجالَ في قَضِيةِ النُّشوزِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥]؟! فحكَّم الرِّجالَ، وتحكيمُ عليٍّ رضي الله عنه للرجالِ

(١) مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج: رواها بطولها عبدالرزاق في «المصنف» رقم (١٨٦٧٨)، وأحمد (١/ ٣٤٢) والحاكم (٢/ ١٥٠) من رواية سماك بن الوليد الحنفي أبي زميل عن ابن عباس رضي الله عنهما.

هُو من هَذا القَبيل.

فإن رأيَ الخَوارجِ (مَقَالٌ لمَنْ يَهْوَاهُ): يعني يحبُّه ويتَّبعُه.

(يُرْدِي): يُهلِكُ مَنْ قال به؛ لأنه رأيٌ خَطيرٌ، فيه تكفيرُ المُسلِمينَ، واستحلالُ دِمائِهم وأَموالهم، والخُروجُ على وُلاةِ الأُمورِ.

فمَذهبُ الخَوارِجِ يَتفرَّعُ منه فروعٌ قَبيحةٌ، فَلا تَعتقِدْه أو تَمِلْ إليهِ، بل اعتبرْه مَذهباً بَاطِلاً، وهَذا في الذِي يَرَى رَأيَهم ولو لم يَفعلْ مِثلَ فعلِهم، فكَيفَ بالذي يَرى رأيَهم ويُنفِّذُه؟!

[عَقيدةُ المُرْجِئَةِ]

٣٥- وَلاَ تَـكُ مُـرْجِـيّاً لَعُوباً بِدِينِهِ
أَلاَ إِنَّمَـا الْمُـرْجِـيُّ بِالدِّيــنِ يَمْـرَحُ

٣٦- وَقُـلْ: إِنَّمَـا الإِيمَـانُ: قَوْلٌ وَنِيَّةٌ
وَفِعْـلٌ عَلَـى قَوْلِ النَّبِـيِّ مُصَـرَّحُ

٣٧- وَيَنْقُصُ طَوْراً بِالمَعَاصِي وَتَارَةً
بِطَاعَتِهِ يَنْمِي وَفِـي الْـوَزْنِ يَرْجَـحُ

الشرح:

المُرْجِئةُ هُم الطَّرفُ الثَّاني المُقابِلُ للخَوارجِ، وسُمُّوا المُرجئَةَ من الإرجَاءِ، وهو: التَّأخِيرُ؛ لأنهم أخَّروا الأعمالَ عن مسمَّى الإيمانِ، فقالوا: الأعمالُ لا تَدخُلُ في الإيمانِ، فَلو أنَّ الإنسانَ آمَنَ بِقلبِهِ ولمْ يَفعلْ شيئاً، فلمْ يُصَلِّ، ولـم يُـزَكِّ، ولـم يَأتِ بالأَوامِـرِ، ولمْ يتجنبِ المحرَّمات، فهـو مُؤمـنٌ -عندهم- كاملُ الإيمان!

وهَذا مذهبٌ باطلٌ، وفيه تَعطيلٌ للأعمالِ نِهائياً.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**وَلاَ تَكُ مُرْجِيّاً لَعُوباً بِدِينِهِ**): لأن مذهبَ الإرجاءِ تَلاعُبٌ بالدِّينِ، يَكونُ العبدُ مُؤمِناً -عندَهم- وَلو لم يَعملْ شَيئاً، وَلوْ تَرَكَ

الصَّلاةَ والصِّيامَ والزَّكاةَ والحَجَّ، ولو لم يعملْ شيئاً طُولَ حَياتِه، ولو فَعلَ كلَّ المُحرَّماتِ!

وهذا مذهب باطل. ولذلك فالفُسَّاقُ وأصحابُ المَعاصي يَفرحونَ بهذا المَذهبِ ويُؤيِّدونَه؛ لأنه يَصلُحُ لهم، يَعني: يَعمَلونَ ما يَشاؤونَ وَهُم عَلى إيمانِهم عند المُرجِئة، فأَصحاب الأهْواء، وأصحابُ الشَّهواتِ، وأصحابُ المَعاصِي يَفرحُون بهذا المَذهبِ، فهو مَبنيٌّ عَلى التَّلاعُبِ بالدِّين، والتَّحلُّلِ منه نهائياً.

قوله -رحمه الله تعالى-: (**أَلاَ إِنَّمَا المُرْجِيُّ بِالدِّينِ يَمْرَحُ**): يعني: المُرجِئةُ يَلعبونَ بالدِّين، ويُعطِّلونَ الأوامرَ والنَّواهيَ، فَعَلى مذهبِهم لا حَاجَةَ إلى الأَوامرِ والنَّواهي، فيكونُ هذا تَلاعُباً بدينِ الله -عزَّ وجلَّ-.

قوله -رحمه الله تعالى-: (**وَقُلْ إِنَّمَا الإِيمَانُ قَوْلٌ وَنِيَّةٌ**): هذا القولُ الثَّالثُ، يعني: اتركْ رَأيَ الخَوارجِ، واتْركْ رَأيَ المُرجئةِ، وقُلْ قولَ أهلِ السُّنةِ والجَماعَةِ: الإيمانُ قولٌ باللِّسانِ، واعتِقادٌ بالقَلْبِ، وعَملٌ بالجَوارِحِ، يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُص بالمَعصِيَةِ.

هَذا تعريفُ الإيمانِ الكَاملُ، المأخوذُ من الأدلةِ لا مِنَ الأهواءِ والأفكارِ، فَالإيمانُ يتكوَّن من هَذهِ الأربَعة:

١- قَولٌ باللِّسانِ.

٢- واعتِقادٌ بالقَلبِ.

٣- وعَملٌ بالجَوارِحِ.

٤- يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُص بالمَعصِية.

- فليس الإيمانُ بالقَلبِ فحسب، كما تقولُه الأشاعرةُ.

- أو الذين يَقولونَ: إنَّ الإيمانَ هو الاعتقادُ بالقَلبِ مع النُّطقِ باللِّسانِ، كما يقوله الحَنفيَّة.

- أو هُو النطقُ باللِّسانِ فحسب كما تقولُه الكَرَّاميةُ.

- أو مُجرَّدُ المَعرِفَةِ بالقلب! كما تقوله الجهمية. فيلزمُ على هذا المَذهبِ الخَبيثِ أنْ يَكونَ فِرعونُ مُؤمناً؛ لأنه يَعترفُ بِقَلبِه بمَا جَاء به مُوسَى -عليه السَّلامُ- ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فهو مُعترِفٌ بهَذا بقلبِه، ولكنَّه أنكرَه بِلسانِه من باب الكِبرِ والبَقاءِ على ملكه، واستِكباراً عمَّا جَاء به مُوسَى عليه السَّلام.

وكَذلكَ المُشرِكُون يَعترِفونَ بقُلوبِهم أنَّ محمَّداً رسولُ الله، وأنَّه عَلى الحقِّ، قَال تَعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: ٣٣]، فَهُم لا يُكذِّبونَ الرَّسولَ ﷺ، ولَكنْ حملَهم على مُخالَفتِه الجُحودُ، والكِبرُ، والاستِكبارُ عن الحقِّ، والعَصَبيَّة للبَاطِلِ؛ كما حَمَل أبا طَالبٍ عمَّ الرَّسولِ ﷺ، فقد اعترفَ بأن الرَّسولَ على الحقِّ، فقال:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيـنَ مُحَمَّـدٍ مِـنْ خَـيْرِ أَدْيَـانِ الْبَـرِيَّـةِ دِيـناً

فَلمَّا لم يَتَّبِعْهُ وَماتَ عَلى مِلَّةِ عبدِالمُطَّلبِ عَلى الشِّركِ صَار من أهلِ النَّارِ، وهو يَعترفُ أنَّ دينَ مُحمدٍ ﷺ حقٌّ، وقال:

لَـولاَ المَلاَمَـةُ أَوْ حَـذَارُ مَسَبَّـةٍ   لَـرَأَيْتَنِي سَمْحاً بِـذَاكَ مُبِينـاً[1]

مَا منعَه من اتباعِ الرَّسُولِ ﷺ إلا الحَمِيَّةُ لدينِ آبائِـهِ وأجْـدادِه، فَمنَعتْه الحَمِيَّةُ -والعِياذُ باللهِ- فَمَاتَ عَلى الكُفر، وَهُو يَعرِفُ أنَّ مُحمَّداً عَلى الحَقِّ، ويَعتقِدُ هَذا، فعَلى مَذهبِ الأشاعِرَةِ يلزُم أنْ يَكونَ مُؤمِناً.

وَليسَ الإيمانُ هُو القَولُ باللِّسانِ فحسْب بِدُونِ اعتِقادِ القَلب، كما تقُولُه الكَرَّامِيَّةُ؛ لأَنَّه عَلى هَذا القَولِ يَكونُ المُنافِقُونَ مُؤمنين! لأَنَّهم يَعترِفونَ بأَلسِنتِهم، وَلكنَّهم يُنكِرونَ في قُلوبِهِمْ، وقد حَكَمَ اللهُ عليهم بأَنَّهم في الدَّرْكِ الأسْفَلِ من النَّارِ تَحْتَ المُشرِكِينَ، فقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ يَعنِي: يتلفَّظ، ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨] يَعني: يَتلفَّظونَ بألسنتِهم.

وفي الآيةِ الأُخرى يقولُ: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

فمجرَّدُ القولِ باللِّسانِ لا يَكفِي، بل اللهُ قال عنهم: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ يعني سُترةً، ﴿فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ [المنافقون: ١، ٢] ﴿ءَامَنُوا۟﴾ بألسِنتِهم ﴿ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ بقلوبِهم.

فالنُّطقُ باللِّسانِ لا يَكْفِي، ولو اعترفَ الإنسانُ، حَتَّى ولوْ قاتَلَ وَجاهدَ مع

---

(١) سبق تخريجه (ص١٧٨).

المُسلِمينَ، ولو صَلَّى وصَامَ، لا يَكفِي هذا حتَّى يَعتقِدَ بقَلبِه ما نَطَقَ به لِسانُه.

وكَذلكَ ليسَ الإيمانُ كَما تَقولُ مُرجِئةُ الفُقهاءِ: الإيمانُ هُو قَولٌ باللِّسانِ واعتِقادٌ بالقَلبِ! لأنَّهُ لو كان كَذلِكَ لمَا صَارَ للأوامِرِ والنَّواهِي فائدةٌ، يَكفِي أنَّ الإنسانَ يَعتقِدُ بقَلبِهِ وينطِقُ بلسَانِه ولو لمْ يُصَلِّ وَلَم يَصُمْ! وَهَذا مَذهبٌ بَاطِلٌ بلا شَكٍّ؛ لأنَّه يُعطِّلُ الأعمالَ كلَّها، والله -جلَّ وعَلا- قرنَ العملَ بالإيمانِ في كثيرٍ من الآياتِ ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وَلمْ يَقُل آمَنوا. فَحسْب أو عَمِلُوا الصَّالحاتِ. فَحسْب، فَلا بُدَّ من الاثنينِ مَعاً، فَلا يَكفِي العملُ بدونِ إيمانٍ، وَلا يَكفِي الإيمانُ بِدُونِ عَمَلٍ، فالإيمانُ والعملُ الصَّالِحُ قَرينانِ، وهَذا في كَثيرٍ من الآياتِ.

وممَّا يَدلُّ عَلى أنَّ الإيمانَ قولٌ باللِّسانِ، واعتقادٌ بالقَلبِ، وعملٌ بالجَوارِحِ: حديثُ الرَّسولِ ﷺ أنه قال: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»[1].

فقولُ: (**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**): هذا قَولٌ باللسانِ.

(**وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**): هذا من أعمالِ القَلبِ.

و(**إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**): هذا من أعمالِ الجَوارِحِ.

فدلَّ على أنَّ الإيمانَ: قولٌ واعتِقادٌ وعملٌ.

وأمَّا كَونُهُ يَزيدُ بالطَّاعَةِ، فهذا صَريحٌ في القرآن: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٥٧) (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[الأنفال: ٢-٤]، فجَعل الصَّلاةَ والإنفاقَ من الإيمانِ، وهَذه أعمالُ جَوارحٍ، وذِكْرُ اللهِ هَذَا قولٌ باللِّسانِ، ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ وهُو دَليلٌ عَلى أنَّ الإيمانَ يَزِيدُ.

وقال تَعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وَقالَ تَعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، فدلَّ على أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَقْوى بالطَّاعاتِ.

وَكَذلكَ يَنْقُصُ الإيمانُ بالمَعاصِي، بدليل حديث: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»[1] فدلَّ على نَّ الإيمانَ يَضعُفُ، فالذي لا يُنكِرُ المُنكَرَ لاَ بِيدِهِ وَلا بِلِسانِهِ هَذا ضَعيفُ الإيمانِ، والذي لا يُنكِرُ لا بيدِهِ وَلا بِلِسانِهِ وَلا بقلبِهِ هَذا ليسَ فيه إيمانٌ أَصلاً؛ لقوله ﷺ: «وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»؛ كَما في الحَديثِ: «إِنَّ اللهَ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ»[2]، هَذا دليلٌ عَلى أَنَّ الإيمانَ يَضعُفُ ويَكونُ بِقدْرِ وَزْنِ حَبَّةِ الخَرْدلِ أو أَدْنَى من ذلكَ.

وفِي قَال تَعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧] دليلٌ عَلى أنَّ الإيمانَ يَضْعُفُ حَتَّى يَصِلَ إِلى أنْ يقرُبَ صَاحِبُه مِن الكُفر، ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾، فهَذا دليلٌ على نقصِ الإيمانِ.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٧٠).

(٢) سبق تخريجه (ص١٧٠).

والمُرجِئةُ يَقولونَ: الإيمانُ لا يَزِيدُ وَلا يَنقُصُ؛ لأنّ الإيمانَ بالقَلْبِ، وهو شيءٌ واحِدٌ، والنَّاسُ لا يَتفاضَلونَ في الإيمانِ، فإيمان أبي بكر مثل إيمان أفسق الناس!

وهذا كَلامٌ بَاطِلٌ، بل الإيمانُ يتفاضَل، وبَعضُ المُؤمنينَ أَقوى إيماناً من الآخَرِ، قال ﷺ: «**المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ**»[1]، قوةٌ في الإيمانِ، وقوةٌ في البدن، وقوةٌ بالفعل.

فالإيمانُ يَزيدُ ويَنقُصُ بلا شكٍّ، فالمَعاصِي تَنقُصُ الإيمانَ، والطَّاعاتُ تَزِيدُ في الإيمان. هَذا هُو تَعريفُ الإيمانِ عند أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**إِنَّمَا الإِيمَانُ: قَوْلٌ**): يعني: باللِّسان.

(**وَنِيَّةٌ**): يعني: اعتقادٌ بالقَلب.

قوله: (**وَفِعْلٌ**): وهو عَملٌ بالأركانِ.

الإيمانُ: قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، هذا ما يدلُّ عليه قولُ الرسول ﷺ؛ كما في حديث شُعبِ الإيمان، وغيره من الأحاديث.

قوله: (**وَيَنْقُصُ طَوْراً بِالمَعَاصِي وَتَارَةً بِطَاعَتِهِ يَنْمِي وَفِي الْوَزْنِ يَرْجَحُ**): هذا ردٌّ عَلى المُرجِئة الذين يَقولونَ: الإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ، وإنما هو شيءٌ واحدٌ، وأهلُه في أصلِه سواءٌ!

وهذا قول باطل، بل الإيمانُ يَزيدُ بالطَّاعاتِ ويَنقُص بالمَعاصِي.

---

(١) رواه مسلم (٢٦٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[تَقْدِيمُ قولِ اللهِ وَقولِ رَسُولِهِ ﷺ على كُلِّ قَولٍ]

٣٨- وَدَعْ عَنْكَ آرَاءَ الرِّجَالِ وَقَوْلَهُمْ
فَقَوْلُ رَسُولِ اللهِ أَزْكَى وَأَشْرَحُ

الشرح:

هَذه مَسألةٌ أُخرى، وهي: أنَّه لا بدَّ أنْ يَكونَ هناكَ خلافٌ بينَ العُلماءِ في المَسائلِ، هذا يقول: هَذا حَلالٌ، وهَذا يَقولُ: هذا حرامٌ، وهَكذا يَجرِي الخِلافُ بينَ العُلماءِ في المَسائِلِ الاعتِقادِيةِ، والمَسائل العَمليَّة، والمُعامَلاتِ، فالخِلافُ يقعُ بِلا شكٍّ، وهَذه طبيعةُ البشرِ، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، ولكنْ لا يَجوزُ لنا أَنْ نَأخذَ ما نُريدُ من الأَقوالِ ومَا يُوافِقُ رَغبَتَنا وشَهَواتِنا، وإنَّما نَأخذُ من الأَقوالِ ما قَام عَليه الدَّليلُ من كِتابِ اللهِ وسنَّةِ رسُولِه ﷺ، وهَذا كَما فِي قَوله تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾: إلى كِتابِ الله (القرآن)، ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾: ويرجَعُ إليه في حَياتِه -عَليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- ويُسألُ، أَما بعدَ مَوتِه فيُرجَعُ إلى سنَّته، فكَأنَّه مَوجودٌ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- بِوُجودِ سنَّته؛ ولهذا قال ﷺ: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ**

الرَّاشِدِينَ»[١]، وَقال -عَليه الصَّلاةُ والسَّلام-: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي: كِتَابُ اللهِ وَسُنَّتِي»[٢].

فَلا يَجوزُ أنْ نَأخُذَ من الأَقوالِ مَا نَشتهِي أَو يُوافِقُ رَغَباتِنا، أو أَهواءَنا، أو نقول: هَذا أَوسعُ للنَّاس وأيسرُ للناس، والمرونة مطلوبة!

فهَذا كَلامٌ بَاطلٌ، كَما يقولُه كَثيرٌ من الكُتَّاب اليومَ وَأَصحابُ الأَهواءِ.

ويَقولون: الاختِلافُ رَحمةٌ!

ونقول: الاختلافُ ليس برحمةٍ، الاجتماعُ هو الرَّحمةُ والاتِّفاقُ هو الرَّحمةُ، أما الاخْتلافُ فإنَّه عَذابٌ وشرٌّ؛ كما قال عبدُالله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه: «الخِلافُ شَرٌّ»[٣].

فالاختلافُ موجودٌ، ولكنْ ليس مَعنى ذلك أنْ نقولَ: هذا من سَعَةِ الدين؛

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٧).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (ص٢٦٩)، من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه بلفظ: «وسنة نبيه ﷺ»، ورواه الحاكم أيضاً في «المستدرك» (١/ ٩٣)، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- بلفظ: «كتاب الله وسنة نبيه ﷺ»، وعزاه في «كنز العمال» إلى أبي بكر الشافعي في الغيلانيات عن أبي هريرة رضي الله عنه، «الكنز» (٨٧٥)، وعزاه أيضاً لأبي بكر السجزي في الإبانة الكنز (٩٥٥)، وقد ورد بغير هذا اللفظ عند مسلم (٣٦، ٣٧) (٢٤٠٨)، والترمذي (٣٧٨٨)، وأحمد (٣/ ١٤)، والسنة لابن أبي عاصم من (١٥٥١) إلى (١٥٥٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٤٣) (٥٢١٩)، وأبو يعلى (٩/ ٢٥٥) (٥٣٧٧)، وهو عند ابن أبي شيبة: بلفظ (الخلاف أشد). «المصنف» (٣/ ٢٥٧). وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٥١٦)، وأصله في «الصحيحين»: رواه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم (٦٩٥).

لأن الدينَ ليس في أقوالِ العلماءِ، إنما الدينُ بالدَّليلِ، قَال تَعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] هذا هو الميزانُ الذي بين أيدينا، لم يكلْنا الله للخِلافِ أو إلى رأي فُلانٍ وقَولِ فلان، بل أمرنا بأنْ نَرجِعَ إلى المِيزانِ، وهو: الكتاب والسنة.

-فمَنْ كانَ من أَهلِ العلمِ وَيستَطِيعُ أنْ يَعرِفَ الرَّاجحَ من المَرجوحِ فإنه لا يَسَعُه أنْ يأخذَ القولَ على عِلَّاته حَتَّى يَعرِضَه على كتابِ اللهِ وسُنَّة رسولِه ﷺ.

-وأمَّا إنْ كان من العَوامِّ أو من المُبتدئينَ في طَلب العلم، فهذا يَسأل أهلَ العلم، قَال تَعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾ [النحل: ٤٣].

والأَئمةُ يُحذِّرونَ من أَخْذِ أَقوالهم بِدُونِ مَعرفةِ الدليل:

-فالإمامُ مَالكٌ -رحمه الله تعالى- يقول[(١)]: «كُلّنَا رادٌّ ومَردودٌ عَليهِ، إلا صَاحبَ هذا القَبر»، يعني: رسولَ الله ﷺ، ويقولُ: «أَوَكُلَّمَا جَاءَنا رَجلٌ أَجْدَلُ من رَجُلٍ تَركْنا مَا نزلَ به جِبريلُ على مُحمَّدٍ ﷺ لجَدَل هؤلاءِ».

-والإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- يقول: «إذا صحَّ الحَديثُ فهُو مَذهَبي»، ويقول: «إذا خَالفَ قولي قولَ رسول الله ﷺ فاضْرِبُوا بقَولي عُرْضَ الحَائطِ، وخُذوا بقَولِ رَسولِ اللهِ ﷺ»، ويقول: «أجْمعَ المُسلمونَ عَلى أنَّ مَن اسْتبانتْ له سنةُ رسُولِ الله ﷺ لمْ يَكنْ له أنْ يدعَها لقولِ أحدٍ».

---

(١) انظر أقوال الأئمة في الحث على الأخذ بالحديث ونبذ ما خالفه من الأقوال والآراء؛ في «قواعد التحديث» للقاسمي (ص٢٧٣) ط. دار الكتب العلمية و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٥)، و«الرد على الأخنائي» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٨٥) ط. المطبعة السلفية، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٧). وتيسير العزيز الحميد (٥٦٣) ط. مكتبة التراث الإسلامي.

-والإمامُ أحمدُ -رحمه الله تعالى- يقول[1]: «عَجِبتُ لقَومٍ عَرَفوا الإسنادَ وصحَّته يَذهبُونَ إلى رَأيِ سُفيانَ! واللهُ تَعالى يَقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]، أتدرِي ما الفتنةُ؟ الفتنةُ الشِّركُ، لعلَّه إذا ردَّ بعضَ قوله أنْ يقعَ في قَلبِه شيءٌ من الزَّيْغِ فَيهْلِكَ».

فَلا قولَ لأحدٍ مَع قَولِ رَسولِ الله ﷺ، والوَاجِبُ عَلينا عنْدَ الاختلافِ أَنْ نَرجِعَ إلى المِيزانِ، وهَذا من رحمةِ اللهِ بنا، أنَّه لم يَكِلْنا إلى الاختلافِ وأقوالِ الناس، وإنَّما أمرَنا أَنْ نَزِنَ الأَقوالَ بِالكتاب والسنةِ، وهذا يكونُ للعُلماء، وأما العوامُّ فعليهم أنْ يسألُوا أهلَ العلم: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]، فيَسأَلُ العاميُّ من يثِقُ بعلمِه وَدينِهِ ويَأخذُ بقوله؛ ولهَذا يَقولونَ: مَذهبُ العَاميِّ مذهبُ مَن أفتاهُ. فهَذا هُو الضَّابط فِي هَذه المَسألةِ.

والآنَ الصُّحفُ والكِتاباتُ كلُّها تُنادِي بالأَخذِ بالآراءِ والتَّوسِعةِ على النَّاس، وأنَّهم إذا رُدُّوا إلى الدَّليلِ فهَذا حَرَجٌ وضِيقٌ، هَكذا يَقولونَ!

وهذا القولُ كُفرٌ؛ لأنَّ قائلَه يَرى أنَّ الأخذَ بِالدَّليلِ يكونُ حَرَجاً! والذي يقولُ هَذا يَكفرُ. والأخذُ بالدَّليلِ هو الفَرَجُ وليسَ حَرَجاً، وهُو التَّيسِيرُ من الله -سُبحانَه وتَعالى-.

---

(١) قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن -رحمه الله تعالى-: (هذا الكلام من الإمام أحمد -رحمه الله- رواه عنه الفضل بن زياد وأبو طالب. ثم قال: ذكر ذلك شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-). اهـ. انظر «فتح المجيد» (ص٥٥٧)، ط. قرطبة. وانظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول (٢/ ١١٦) ط. دار ابن حزم، وشرح قصيدة ابن القيم لابن عيسى (١/ ٤٩٢) ط. المكتب الإسلامي.

فهَذا هُو الكَلامُ فِي مَسألةِ اختلافِ العُلماءِ، ومَاذا نأخذُ من الأَقوالِ المُختلِفةِ فِي المَسائِلِ.

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (**فَقَوْلُ رَسُولِ اللهِ أَزْكَى وَأَشْرَحُ**): المُعتَبرُ قولُ رَسولِ اللهِ ﷺ، وهو الذي أُمِرْنا باتِّباعِه، وَلَمْ نؤمرْ بِاتِّباعِ الآراءِ والأَقوالِ. والعُلماءُ والأَئمةُ يُحذِّرونَ مِن هَذا غَايةَ التَّحذيرِ.

[الطَّعنُ فِي أهلِ الحَدِيثِ]

٣٩- وَلَا تَكُ مِنْ قَوْمٍ تَلَهَّوْا بِدِينِهِمْ
فَتَطْعَنَ فِي أَهْلِ الْحَدِيثِ وَتَقْدَحُ

الشرح:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (وَلاَ تَكُ مِنْ قَوْمٍ تَلَهَّوْا بِدِينِهِمْ):

أي: لا تَتَّخِذِ الدِّينَ مَهزَلةً ومَلعبةً؛ فإنَّ هَذا فِعلُ المُنافقينَ والفُسَّاق، بلْ عَليكَ احترامَ الدِّينِ وتَعظِيمَ أمرِ الدِّينِ وأَهلِه، وقالَ اللهُ -جلَّ وعَلا- عَن المُنافِقينَ والفُسَّاقِ: ﴿ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٥١]، ويَدخلُ فِي هَذا الصُّوفيةُ الذين يَجعَلونَ الرَّقْصَ والدُّفُوفَ والأَغَانيَ من الدِّينِ! ويُسَمُّونَها الأَناشِيدَ والمَرَاثِيَ والقَصائِد، ويُنشِدونَها يَتقَرَّبونَ بهَا إلى اللهِ! وهي من الأغاني والطَّرَبِ المُحرَّم، وَاللَّهوِ المُحرَّم.

وَيدخلُ فيه من بَابِ أَولَى: الذين يَمِيلُونَ إلى الشَّهواتِ ومَا تَهواهُ أنفسُهم، ويُعطُونَ أنفسَهم ما تُريدُ، ولو كَان مُخالِفاً للدِّينِ، فهَذا مِن اتخَاذِ الدِّينِ لهْواً ولَعِباً، فيَدخُلُ فِيهِ الفُسَّاقُ الَّذينَ لا يُبالُونَ بِأَمرِ الدِّينِ، ويَتَّبعونَ ما تَشتهِيهِ أنفسُهم وَرَغباتُهم.

ويدخلُ فيه العُبَّادُ من الصُّوفيَّةِ الذين أَدْخَلوا في العِبادةِ مَا ليسَ مِنهَا، بَل أَدْخلُوا فِيها مَا يُخالِفُها من ضَرْبِ الطُّبولِ والرَّقصِ، وَيتَّخذونَ هَذا دِيناً، وَيُنشِدون

القَصائِدَ المُنغَّمَةَ، كفِعلِ النَّصارَى في تَرانِيمِهم!

فهذا كلُّه من اتخّاذ الدِّين لهْواً ولَعِباً.

قوله -رحمه الله تعالى-: **(فَتَطْعَنَ فِي أَهْلِ الحَدِيثِ وَتَقْدَحُ)**:

عَليكَ باحتِرامِ أَهلِ الحَديثِ. وأَهلُ الحَديثِ: هم أَهلُ الرِّواية الَّذينَ اعتَنوا بسُنَّةِ رَسولِ الله ﷺ، وحَافظُوا عَليهَا، حتَّى بلَّغوها للنَّاسِ كَما جَاءَت عن رَسُولِ اللهِ ﷺ، ونَفَوا عَنْها كلَّ دَخِيلٍ وكلَّ كَذِبٍ، واعتَنوا بها عِنايةً تامَّةً. وهم عَلى قسمين:

الأَولُ: أَهلُ رِوايةٍ فَحَسْب.

الثاني: أَهلُ رِوايَةٍ ودِرايَةٍ.

أهلُ الرِّوايَةِ هم: الحفَّاظُ الذين حَفِظُوا الأَسَانيدَ، وأَتقنُوها، وميَّزوا رُوَاتَها، وبيَّنوا أَحْوالَ الرُّواةِ، وأيضاً اعتَنوا بِالمُتونِ وحَفِظوهَا وَبلَّغوهَا بأَلفاظِها، حتَّى إنَّ الحَافظَ إذا شكَّ في لفْظةٍ يَقولُ: أَوْ قالَ كَذا وَكَذا، يَأتِي بالاحتمالِ الثَّاني وَلا يُجزِمُ. أو يَقولُ: شكَّ فلانٌ، ولو كَانتِ اللَّفظةُ الثَّانيةُ بمعنَى اللَّفظَةِ التي توقَّف فِيها، ولو كَانَ المَعنَى وَاحِداً، يَحترِمُونَ الألفاظَ، فيُؤدُّون الحَديثَ بلفظِه؛ كَما جَاءَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَمَلاً بقولِه ﷺ: **«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتَنَا، فَبَلَّغَهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»**[1].

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد (١/ ٤٣٧، ٤/ ٨٠، ٤/ ٨٢، ٥/ ١٨٣)، وابن حبان (٦٦) (١/ ٢٦٨) والحاكم (١/ ١٦٣)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤١) (٢/ ١٢٦) و«الأوسط» (١٣٠٤) (٢/ ٧٨) و«الصغير» (٣٠٠) =

فَهُمْ يُحافِظُونَ عَلى مُتونِ الأَحاديثِ وأَسانيدِها ألَّا يَدخلَها ألفاظٌ غَيْرَ لفظِ الرَّسولِ ﷺ، وإذا شكُّوا بيَّنوا الشكَّ، ويَدرُسونَ الأَسانيدَ، ويَعرِفُونَ أحوالَ الرُّواةِ واحداً واحداً، ويُميِّزونَ بينَ الصَّحيحِ والحَسَنِ والضَّعيفِ والمَوضوعِ.

هَذه مُهمَّة الحُفَّاظ، ويُسَمَّونَ: نُقَّادَ المُتونِ والأَسانِيدِ، مثْلُ نقَّادِ الذَّهبِ والفضَّة، فالصَّيارِفَةُ يَعرفُونَ الذَّهبَ الصَّحيحَ والفضَّةَ الصَّحيحةَ من المُزيَّفة، من حينِ يَسمعُ صوتَ النَّقد يقولُ لكَ: هذا مَغْشُوشٌ أو هَذا غيرُ مَغْشوشٍ. فأصْحابُ الحَديثِ مثلُهم، إذا ما سَمِعَ الحَدِيثَ وسَمِعَ سندَه، يقولُ لك: هَذا فِيهِ كَذا، أو فِيهِ كَذا. هَؤلاءِ عُلماءُ الرِّوايَةِ.

والآخَرونَ عُلماءُ الرِّوايَةِ والدِّرايَةِ، يعني: فقهاءَ الحديثِ الذينَ يَروُونَ الحَديثَ، ويَستنبِطونَ منه الأحكامَ، ويَذكُرونَ فقهَ الحديثِ؛ كالبُخاريِّ ومُسلمٍ ومَالكٍ وأحمدَ، هَؤلاء فقهاءُ الحَديثِ فهم حُفَّاظٌ وفُقهاءُ.

وقد ضَرَبَ النبيُّ ﷺ مَثلاً لهَؤلاءِ وهَؤلاء؛ فقال: «**مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضاً:**

فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ: قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ.

وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ: أَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ: فَشَرِبُوا، وَسَقَوْا، وَزَرَعُوا.

وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلأً.

= والدارمي (١/ ٨٦) (٢٢٨)، وأبو يعلى (٩/ ٦٢) (٥١٢٦)، وكتب فضيلة الشيخ عبدالمحسن العباد رسالة أثبت فيها تواتره.

فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْساً. وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»(١).

فالطَّائفةُ الأُول: «نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ المَاءَ فَأَنْبَتَتْ الْكَلأَ وَالعُشْبَ الكَثِيرَ»: وهَذا مِثَالٌ للحُفَّاظ، الذينَ أَمسَكُوا الحَديثَ وَرَوَوهُ وَحَفِظوهُ، ومَنْ احتَاجَ إلى دَليلٍ يَرجِعُ إلى ما دوَّنوهُ ومَا جَمعوهُ فيَأخذُ منه، مِثْلُ الجَابِيةِ التي تَحفَظُ مِياهَ السُّيولِ، يَرِدُ إليها النَّاسُ بِدَوابِّهم وبأَوانيهم ويَرتَوونَ مِنها. هَذا مَثَلُ حُفَّاظ الحَديثِ تَماماً.

والطَّائفةُ الثَّانيةُ: «أَمْسَكَتِ المَاءَ وَأَنْبَتَتِ الْكَلأَ»: وَهَذا مِثالٌ لِفقهاءِ الحَديثِ، الَّذِينَ حَفظُوا الحَديثَ وأَمسكُوهُ واستَنْبَطُوا مِنهُ الأحكامَ، وهَذا إنباتُ الكَلأ، فشَرِبَ النَّاسُ وَرَعَوا.

وَهؤلاءِ أَحْسنُ من الطَّائفة التي قَبْلَها، أَحسنُ من الحفَّاظ؛ لأَنَّهم أهلُ رِوايةٍ وأَهلُ دِرايةٍ.

وَالطَّائِفةُ الثَّالِثَةُ: «إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلأً»: فَذلكَ مِثالُ مَنْ لَمَ يَقبلْ هُدى اللهِ، وَلم يرفعْ بِذلك رَأساً.

فالناسُ كَالأَراضِي- ثَلاثةُ أَقسامٍ:

الأولُ: أَجادبُ: لا تُنبِتُ، ولكنَّها أَمسكتِ الماء. هَؤلاءِ الحفَّاظ.

الثَّاني: أرضٌ خِصْبَةٌ: أمسكت وأنبتت. هؤلاء هم الحفاظ الفقهاء.

الثَّالثُ: طَائِفةٌ ليسَ فيها خيرٌ: لا تُنبتُ كَلأً ولا تُمسِكُ ماءً. هذا مَثَلُ المُنافِقينَ الذين لا خيرَ فيهمْ، الذينَ لا يَرفَعونَ بسنَّةِ الرَّسولِ ﷺ رَأساً.

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (١٥) (٢٢٨٢).

فأهلُ الحَديثِ همْ أفضلُ الأمَّةِ، وهُم الفرقةُ النَّاجيةُ، قال الإمامُ أحمدُ - رحمه الله تعالى- «**إنْ لم تَكُنِ الفِرقَةُ النَّاجِيةُ أصْحابَ الحَديثِ فَلا أَدْرِي مَن هُم**»[1]، فَأصحابُ الحَديثِ هم الفِرقَةُ النَّاجيةُ، وكَذلكَ مَن اتَّبعهُم وَسَارَ عَلى نَهجِهم فهُو يُلحَقُ بهم.

(١) انظر «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص٢٥) دار إحياء السنة، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢) ط. دار الكتب العلمية.

[أَهميَّةُ الاعْتِقَادِ الصَّحِيحِ وفضلُه في الدُّنيا والآخرةِ]

٤٠ - إِذَا مَا اعْتَقَدْتَ الدَّهْرَ يَا صَاحِ هَذِهِ
فَأَنْتَ عَلَى خَيْرٍ تَبِيتُ وَتُصْبِحُ

الشرح:

قولُ النَّاظم -رحمه الله تعالى-: (إِذَا مَا اعْتَقَدْتَ الدَّهْرَ):

هَذا الخِتامُ يقولُ فيه: إذا اعتقدتَ مَا جاءَ في هَذهِ القصيدة كُلَّ حَياتِكَ، أو عندَ خَاتمةِ حَياتِكَ فَأَنتَ عَلى خَيْرٍ في العَاجِلِ والآجِلِ. أما أنْ تَعتقِدَ ذلك فَترةً، ثم تترُكَه وتُهْمِلُهُ، فَهذا لا يَنفعُك شَيئاً، لابدَّ من الاستمرارِ عَلى هذهِ العقيدةِ فِي كلِّ حَياتِك إلى أَنْ تَموتَ عَليهَا، أمَّا مَنِ اعتقدَها في الأَوَّل ثم تَراجَع عَنهَا فهَذا يَهلِكُ مَع الهَالِكينَ.

(يَا صَاحِ): يَحتمِلُ أنَّ أصلَه يا صَاحِبي ورُخِّمَ، والتَّرخِيمُ: أنْ يُحْذَفُ آخرُ المنادَى كـ (يَا سُعَا) فيمَن دعا سعاداً.

أَو أنَّ الأصلَ (يا صاحِي) من الصَّحْوةِ، وحُذِفتِ الياءُ كَذلك من أَجلِ التَّرخِيم والتَّخفيفِ، عَلى المُستمِع.

فَإذا عَمِلتَ بما ذكرَه الناظمُ في هذهِ الأبياتِ واعتقدتَ ما جاءَ فيها، فأنتَ على الجادَّة الصَّحيحةِ والمَسلك الصَّحيحِ، ومَنْ خَالفَ مَا جاءَ فيها فإنَّه يَكونُ من المُخالِفينَ، عَلى حَسَب مُخالفتِه، وليسَ ذلك لأَجل النَّاظِمِ أَو مَنظومتِه، وإنَّما من

أجلِ أنَّ هَذه المنظومةَ مأخوذةٌ من الكتابِ والسُّنَّة، فليسَ هَذا مدحٌ لمَنظُومتِه، وإنَّما هو مَدحٌ لمَا تَشتمِلُ عليه من مَعاني الكِتابِ والسُّنَّةِ.

قوله -رحمه الله تعالى-: (فَأَنْتَ عَلَى خَيْرٍ تَبِيتُ): في المساء.

(وَتُصْبِحُ): في الصَّباحِ. فَلا تكنْ ممَّن يُصْبحُ مُؤمِناً ويُمسِي كافراً، أو يُمسِي مُؤمناً ويُصبح كافراً بِسَببِ الفِتنِ، لا تكُونُ كَذلك، إنْ شاءَ الله؛ لأَنَّكَ عَلى مَنهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وهَذهِ هي الفِرقَةُ النَّاجِيةُ، قال ﷺ: «وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»[1].

وسمِّيتِ النَّاجيةَ؛ لأنَّها نَجَتْ من النَّارِ، ولمْ تقعْ فِيها مَع الفِرقِ المُخالِفةِ.

وسُمُّوا أهلَ السنةِ؛ لأنَّهم يَعملُونَ بسُنةِ الرَّسولِ ﷺ، عَمَلاً بقولِه ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»[2].

وَسُمُّوا بالجَماعةِ؛ لأنَّهم يجتمعون ولا يختلفون، فمِن سماتِ أهلِ الحقِّ الاجتماعُ، ومِن سماتِ أهْلِ البَاطِلِ الافتراقُ والاختِلافُ.

---

(١) هذا حديث الافتراق المشهور، وهو حديث حسن، وله طرق وورد عن عدد من الصحابة، منهم:

معاوية رضي الله عنه عند أبي داود في «السنن» (٤٥٩٧)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٧٧).

وعوف بن مالك رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٩٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٧٠).

وأبو هريرة رضي الله عنه عند الترمذي (٢٦٤٠) وقال حسن صحيح.

وعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عند الترمذي (٢٦٤١).

وأنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٤٥)، وأبي يعلى في مسنده (٧/ ١٥٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٤٧).

جَزى اللهُ النَّاظِمَ عن الإسلامِ والمُسلِمينَ خيراً، ونفعَنا بما ذكرهُ، وثبَّتنا وإيَّاكم والمُسلِمينَ على قولِ الحقِّ، والعَملِ به إلى يَومِ نَلقاهُ.

وَبهذا انتَهى الشَّرحُ على هَذهِ المَنظومَةِ المُبارَكةِ. واللهُ تَعالى أَعْلَمُ.

تَـــمَّتْ

في ١٤٢٦/٣/٨هـ

وَصَلَّى اللهُ عَلى مُـــحمَّدٍ وعلى آله وصَحْبِــه وَسلَّم

والحمدُ لله ربِّ العَالَمِينَ

الفهارس العامة



١- فهرس الآيات القرآنية

﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾	٣٥-٣٧	١٥٨
﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ (٥٢)﴾	٥٢	٤٨
﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (٥٣)﴾	٥٣	٤٨
﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٢)﴾	١٠٢	٥٦
﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾	١٠٣	٥٦
﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾	١١٥-١١٦	١٥٩

سورة النور

﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾	٢٢	١١٥
﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٥٦)﴾	٥٦	٥٩
﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ...﴾	٦٣	١٩٥

سورة الفرقان

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا (٣٥)﴾	٣٥	١١٨

سورة الشعراء

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ (١٩٢)﴾	١٩٢-١٩٥	٦٤

سورة القصص

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾	٥٦	١٧٨

سورة العنكبوت

﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾	١٧	١٤٧

سورة لقمان

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ ﴾	٢٧	٦٩

سورة الأحزاب

﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾	١٨	٩٠

سورة يس

﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٩	٨٢
﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾	٥٤	١٥١
﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ﴾	٧٨-٧٩	١٥٩

سورة الصافات

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾	٩٦	١٤٠

سورة ص

﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ﴾	٢٧	١٥٩
﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ ﴾	٢٨	١٥٩
﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾	٧٥	٩٢

سورة الزمر

﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ ﴾	١	٦٧
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾	٢	٦٧
﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	١٥	٥٧
﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾	٥٣	١٨٢
﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ ﴾	٦٢	١٤٠

سورة الطور

سورة النجم

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الإخلاص

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الآثار وأقوال العلماء

٤- فهرس الأشعار

الشعر	القائل	الصفحة
لولا الملامة أو حذار مسبّة * لرأيتني سمحاً بذاك مبينا	أبو طالب	١٧٨، ١٨٨
هل كان قبل العرش أو هو بعده * قولان عند أبي العلا الهمداني	ابن القيم	١٢٨
والحق أن العرش قبل لأنه * قبل الكتابة كان ذا أركان	ابن القيم	١٢٨
والناس مختلفون في القلم الذي * كُتب القضاء به من الديان	ابن القيم	١٢٨
وكتابة القلم الشريف تعقبت * إيجاده من غير فصل زمان	ابن القيم	١٢٨
ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا	أبو طالب	١٧٨، ١٨٧

٥- فهرس الموضوعات